



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر"بسكرة"

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الصراعات والحـــروب الأهليـــة في الســـودان دارفور- أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
سميحة دعاس

إشراف الأستاذ:
فاتح حاجي

السنةالجامعية:2014/2015م



قال تعالى

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الاية 32

شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره عز وجل على كل شيء صاحب النعمة التي أنعمنا بها، والذي أمدني بالعقل والصبر والتوفيق لإنجاز هذه المذكرة

أرفع تحيات شكر وتقدير وعرفان إلى الأستاذ الذي راع هذه الثمرة حتى استوت الأستاذ حاجي فاتح، الذي أكن له كل الاحترام والتقدير، والذي كان لي العون الكبير في سبيل إنجاز هذه المذكرة وتوجيهي ومساندتي، ولم يبخل عليا بمختلف النصائح، وكذا صبره الطويل معي منذ مناقشة الفكرة الأولى حتى إتمام هذا العمل، و أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الذين أفادوني بتوجيهاتهم القيمة بقسم التاريخ جامعة محمد خيضر بسكرة، خاصة الأستاذ بنادي محمد الطاهر.

وأشكر كل من ساعدني من قريب وبعيد، أساتذة و طلبة من خلال الكلمة الطيبة أو المراجع.

سميحة دعاس

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولاتطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك،

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة، نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم.

الى من قال فيهما رب العزة:﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾

الى من اسقاني قطرة الحب وطالت انامله ليقدم لنا لحظة السعادة، وحصد الاشواك عن دربي ليهدي لي طريق العلم، وعلمني العطاء بدون انتظار، واتقن دور الاب و المعلم في نفس الوقت بجدارة، علمني ان الحياة معركة، الى ابي اطال الله في عمره.

الى من ارضعتني الحب والحنان وهي رمز الحب وبلسم الشفاء، الى القلب الناصع بالبياض، وملاكي في الحياة، وبسمة الحياة وسر الوجود ، وكان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، هي من ربتني وانارت دربي واعانتني بدعواتها.

الى اغلى كائن في الوجود والتي لم يكفها دور الام الحنون فكانت الصديقة وزهرة الامل. امي العزيزة اطال الله في عمرها.

الى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها الى سندي وركيزتي وشعلة الحب والهناء، الباخوتي مراد، أتوجه اليه بالشكر الخاص، واخي الحنون محمد(حفصي) أتمنى له النجاح في حياته.

الى من تلعب دور الام امال وزوجها العربي في ديار المهجر.

الى من شاركتني الحياة بجميع احوالها، توام روحي اختي سمية .الى كتكوتة العائلة بسمة.

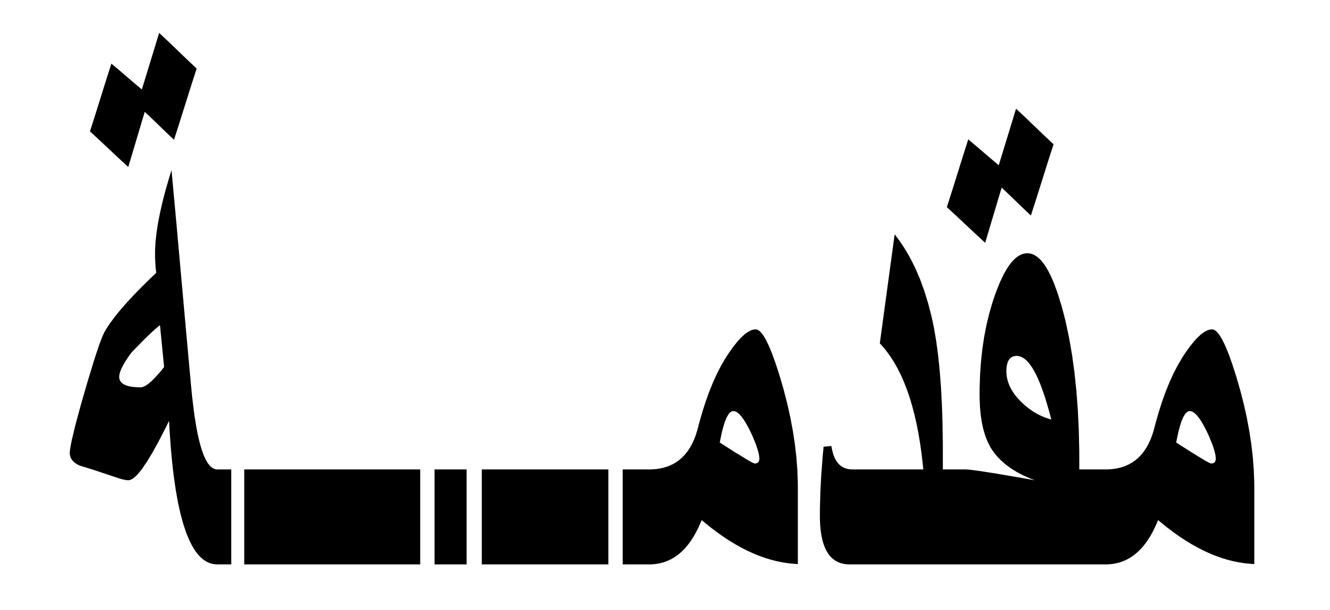
الى أصدقائي وصديقاتي : أسماء ، فاطمة، هاجر، أسماء، فتيحة، راضية ، نوال، محمد، أنس، لطفي، ميلود، معاد، الطاهر.

الى كل من بذلوا من جهد وعطاء لاصل الى هذه اللحظة اساتذتي المحترمين.

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد ولو بالكلمة الطيبة الى طلبة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر – بسكرة ، دفعة 2015.

وفي الأخير ارجو من الله تعالى ان يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة والباحثين

سميحة دعاس


مقدمة

مقدمــة

شهد العالم العديد من الصراعات التي خلفت آلاف الضحايا ما بين قتلى وجرحى، سواء في صفوف المدنيين أو العسكريين، فالصراعات ليست بالظاهرة الجديدة، فهي قديمة قدم الإنسان وتعقدت بتعقد الحياة البشرية، حيث عرف العالم صراعات بسيطة بين القبائل، كما عرف صراعات معقدة أدت إلى حروب إقليمية وحتى عالمية، إضافة إلى حروب أهلية، التي تعرف في غالب الأحيان بالدافع الإثني، والتي تتسم بطابع متفجر، مثل تلك التي نشبت في العديد من الدول الإفريقية، هذه الأخيرة التي تعاني كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار، والانتفاضات لأسباب عرقية وسياسية وقبلية، تحركها التدخلات الأجنبية مما جعلها لأن تصبح مسرحا للصراعات.

ومن بين هاته الدول الإفريقية السودان، الذي يعتبر من أهم الدول الغنية بالإمكانيات البشرية والطبيعية ، الهائلة الذي أصبح من الدول التي تعاني الصراعات والحروب الأهلية من بينها الصراع القائم في إقليم دارفور وهو واحد من أبرز القضايا الإفريقية الدولية المعاصرة الأكثر تعقيدا، التي طفت على سطح الأحداث التاريخية والسياسية العالمية،فانشغلت بها الدول الإفريقية والعربية والغربية وأصبحت في مقدمة القضايا المطروحة على المنظمات الإقليمية والدولية،ودارفور إقليم واسع ذو إمكانيات بشرية كبيرة وثروات طبيعية هائلة،التي أغرت الدول الكبرى من اجل إيجاد منفذ للسيطرة فأصبحت من أهم المعوقات التي تواجه الدولة السودانية والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي،وإنما تتعداها إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته.

من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة والداعمة لها، او بالترويج للصراعات والميول الانفصالية، بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة سعيا لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة، وبات الصراع في إقليم دارفور لا يخرج من كونه مشكلة محلية لها أسبابها التاريخية والاقتصادية فحسب بل أصبحت العديد من الأطراف والقوى داخليا وخارجيا مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على ذلك الصراع على الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات والتوقيع على عدد من الاتفاقيات وصدور الكثير من القرارات من جانب عدة منظمات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في العديد من الأمور أهمها:

-أن السودان يحتل موقع إستراتيجي بقلب إفريقيا، وهذا من جهة، كما أن لدارفور أهمية استراتيجية و إقتصادية خاصة، جعلته محل أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية، حيث تعد منطقة دارفور جزء من الساحل الإفريقي الكبير، ولها ارتباط وثيق بما تمر به المنطقة من أحداث كالصراع على الموارد الطبيعية والصراع الحضاري، فهناك من يحاول الفصل بين العرب والأفارقة.

-وتوضيح كيفية نجاح الضغوط الخارجية على الحكومة السودانية وتصعيد الأحداث مما أخرجها من نطاقها المحلي السوداني، إلى حيزها الإقليمي الإفريقي، وصولا إلى الحيز الدولي هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى، وتوضيح محابات دولة ما لجزء من المجتمع لحساب الأجزاء الأخرى مما يؤدي إلى حدوث إضطرابات، قد تتلاقى مصالحها مع مصالح أطراف خارجية، وتعمل على إستغلالها وتأجيجها، ذلك أن معظم أقاليم السودان ودارفور خاصة يعانون التهميش في مختلف الميادين، مما يؤدي إلى حالة اللاإستقرار، التي تؤثر سلبا على وحدة البلاد.

أهداف الموضوع:

إن موضوع الصراعات والحروب الأهلية عرف اهتماما متزايدا في الدراسات الأكاديمية من زوايا مختلفة حسب اهتمام كل باحث وتوجهاته الفكرية والمعرفية،والهدف من دراسة موضوع الصراع في اقليم دارفور هو التعرف على منطقة دارفور ، وجذور الصراع فيه ، والوقوف على طبيعة الصراع في الإقليم والمراحل التي مرت بها،الأحداث والأطراف الحقيقية في الصراع ومعرفة دور المنظمات المحلية والإقليمية والدولية منه والسعي في إيجاد الحل وإبراز العوامل التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية في إقليم دارفور ، وتوضيح أهم النتائج المترتبة في الصراع في اقليم دارفور، وتبيان كيفية مساهمة هذه المنظمات في وضع الحلول الممكنة من أجل تحقق السلم، والأمن في اقليم دارفور.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه ، هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية ، وكذا حداثة البحث أو الموضوع وصلاحية البحث فيه،ومن الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هو أن

الدراسة تحاول أن تقدم تصورا تحليليا للصراعات والحروب الأهلية ، خلال دراسة نموذج مهم من الصراعات والحروب الأهلية في البلاد العربية وإفريقيا وهو الصراع في السودان وإقليم دارفور نظرا لما للمنطقة من أهمية جغرافية وعلمية واقتصادية و استراتيجية، خاصة لدى بعض القوى الإقليمية والدولية وتحليل الصراع والحرب الأهلية في اقليم دارفور وكل الظروف المحيطة به أثناء الصراع بالإضافة إلى الكثير من الدراسات التي تناولت الصراعات والحروب الأهلية في السودان واهتمت بالدراسة في الجنوب بالمقابل نجد القليل من الدراسات التي اهتمت بالصراع في اقليم دارفور ،على الرغم من أن الصراع مازال متواصل حتى الآن، وإن وجدت فهي قليلة.

أيضا من بين الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع هو كون الدراسات التاريخية تناولت موضوع الصراعات والحروب الأهلية كموضوعين منفصلين من حيث الإطار العام، ولهذا أردنا من خلا ل هذه الدراسة ربط بشكل تحليلي ما بين الصراعات والحروب الأهلية في دولة السودان وإقليم دارفور خاصة.

ومن الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع الميول الشخصي لموضوع الصراعات والحروب الأهلية ، وكذا رغبتي في تنمية معارفي في هذا المجال بالإضافة إلى رؤيتي الطبيعية وأسباب الصراع في إقليم دارفور من أثنية عرقية إلى اقتصادية سياسية، خاصة وأن الدولة العربية التي تعتبر على وشك الانهيار بعد العراق، فإنه من الضروري التعمق في هذه المواضيع لإبراز خطورتها على الدول الأخرى.

الإشكالية:

إن الخاصية الأساسية للصراع في إقليم دارفور هو التعقد والتشعب للعناصر المكونة له،مما أدى إلى تعدد القراءات، بدءا بالأسباب التاريخية، مرورا بالعوامل الجغرافية، وصولا إلى السياق الإقليمي والدولي، وبناءا على ما سبق، فإن الموضوع يرتكز على الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة الصراع القائم في إقليم دارفور السوداني؟ وماهي أبعاده؟ وما هي أطرافه الحقيقية؟ وماهي الصعوبات التي حالت دون إيجاد حل مستدام ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ماهي الصراعات والحروب الأهلية ؟

ما طبيعة الصراعات والحروب الأهلية في السودان؟

فيما تكمن جذور الصراع في اقليم دارفور؟

وما هي أهم التطورات الحاصلة ؟
ماهي أطراف الصراع ومن هم الفاعلين فيه؟
ماهو الدور الذي لعبته المنظمات المحلية والاقليمية والدولية في تسوية الصراع في اقليم دارفور؟
ماهي أسباب عدم نجاح هذه التسويات؟

المنهج المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، الذي يقدم لنا المادة التاريخية والتي تكشف على العلاقات والعوامل التي أسهمت في تشكيل الصراع في إقليم دارفور، وبإعتبار أن الدراسة تاريخية بالدرجة الأولى، من خلال سرد الوقائع والأحداث والوقوف على التطورات التي رافقت الصراع والحرب الأهلية في دارفور المقدم للتطور الكونولوجي للأحداث، فكان من الضروري فهم الأحداث التاريخية التي كانت سببا في ظهور الصراع في إقليم دارفور.

اعتمدنا على مجموعة من المراجع أهمها:

-البحيري زكي ، مشكلة دارفور، اصول الازمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية.
-ممداني محمود ، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب
-مشاقبة أمين ميرغني أبكرالطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل.
-ديدار فوزي روسانو،السودان إلى اين؟، تقديم آلان جريش، تر: مراد خلاف.
-العباس سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009 دراسة تاريخية وثائقية.

قسم البحث إلى ثلاثة فصول، وكل فصل قسم لعناصر مرقمة، فالفصل الأول خصص للإطار النظري للدراسة، والهيكل العام للموضوع حيث تم التطرق إلى الصراعات والحروب الأهلية في السودان، وتناولنا في البداية ماهية الصراعات والحروب الأهلية من خلال محاولة ضبط مفهوم الصراع ثم مفهوم الحروب الأهلية،بعدها تناولنا لمحة عن السودان،من ناحية جغرافية السودان، والجانب التاريخي للسودان،ثم تم التطرق إلى أسباب الصراعات والحروب الأهلية في السودان وفي العنصر الأخير تناولنا فيه الصراعات والحروب الأهلية التي عرفها السودان من خلال التطرق إلى الصراع في الجنوب ثم الصراع في اقليم دارفور .

في الفصل الثاني تم تخصيصه لتطورات الصراع في إقليم دارفور 1987-2004م والمواقف منه، وتم التطرق فيه للتعريف بإقليم دارفور تحديد الإطار الطبيعي والإطار البشري،ثم الصراع

في إقليم دارفور وتناولنا فيه جذور الصراع في إقليم دارفور،وأسباب الصراع فيه والتطورات الصراع في إقليم دارفور،وفي الأخير المواقف المختلفة من الصراع، من خلال إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع، والمتمثلة في الدول المؤيدة لحكومة الخرطوم من جهة والدول المعارضة لها من جهة أخرى.

وفي الفصل الثالث والأخير تم التطرق فيه لنتائج الصراع في إقليم دارفور ، وتم التطرق فيه إلى التعرف على نتائج الصراع في إقليم دارفور على سكان دارفور وعلى السودان كدولة ، ثم نتائج الصراع في إقليم دارفور على المنطقة العربية و الإفريقية،كما تناولنا فيه دور الهيئات الإقليمية ودولية في الصراع من خلال دور جامعة الدول العربية في حل الصراع في إقليم دارفور .ودور الإتحاد الإفريقي وفي الأخير دور هيئة الأمم المتحدة.ثم الخاتمة.

وككل عمل بحث منجز فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات هي:

-قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وبالتالي ندرة المصادر والمراجع، سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وإن وجدت تكون من الجانب السياسي أكثر من الجانب التاريخي.

-حداثة الموضوع وتشعب التحليلات، وغياب الأدلة والشواهد التاريخية، تؤكد دور الأطراف المختلفة.

الفصل الأول: الصراعات والحروب الأهلية في السودان

المبحث الأول: ماهية الصراعات و الحروب الأهلية.

1-1-مفهوم الصراع.

2.1-مفهوم الحروب الأهلية.

المبحث الثاني: لمحة عن السودان.

2-1-جغرافية السودان.

2-2-نبذة تاريخية عن السودان.

المبحث الثالث: اسباب الصراعات في السودان.

المبحث الرابع: الصراعات و الحروب الاهلية التى عرفها السودان.

4-1- الصراع في جنوب السودان.

4-2- الصراع في اقليم دارفور.

الصراعات والحروب الأهلية في السودان:

المبحث الأول: ماهية الصراعات والحروب الأهلية:

1-1-مفهوم الصراع:

تجدر الإشارة إلى صعوبة التوصل إلى مفهوم الصراع، وهذا لغياب قاعدة الإجماع حول مفهومه، فكل تعريف يخضع لمعيار معين يختلف عن التعريف أو المفهوم الآخر، لذا نجد أنفسنا مضطرين لتقديم عدد من المفاهيم في أدبيات الصراع منها:

هناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير، يعتبرها شيء واحد، ففي تعريف لكمال حماد يقدم تعريف للنزاع: "هو خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا، أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات، ولكن يتناول بعد إيديولوجيا أو دينيا، أو عقائديا".[1]

أما لويس كوسر فيعرف الصراع بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية، أو الإضرار بالخصوم".[2]

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة، كما يعد الصراع صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه الطرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا، أو مسلحا واضحا أو كامنا. [3]

---

[1] كمال حماد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 1998، ص27.

[2] جيمس دروتي، روبيرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،لبنان، بيروت، 1985، ص140.

[3] حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشورات خير الجليس،الجزائر، باتنة،2007، ص19.

كذلك نجد تعريف "ريمون آرون": الذي يرى أن الصراع هو تنازع بين شخصين أو جماعتين، أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف، أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة، وعلى أن الإنسان عدواني بطبيعته إلا أنه ليس من الضروري أن تكون الحرب هي التعبير عن هذه العدوانية.[1]

نلاحظ من تعريف ريمون آرون أنه مؤمن بالطبيعة الإنسانية الشريرة، ولكن نبذ الوسائل العسكرية العنيفة الحرب، وتفعيله للوسائل السلمية، كالديبلوماسية، والإعلام.

فالصراع هو أحد مظاهر النشاط الإنساني، ويرتبط في جوهره بتنازع أو تضارب الإرادات، وقد يحدث الصراع بين شخصين أو أكثر، أو بين مجموعات من الناس، كالأسر والقبائل، الطوائق، الأحزاب، الدول.

والنقطة الأساسية في تحديد الظاهرة الصراعية تتمثل في عنصري الرغبة والحاجة المنطلقين من بواعث الوعي أو العقلانية لطرفي أو أطراف الصراع.

ويعرف الصراع عادة بتنازع الإرادات الوطنية، وهو الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها مما يؤدي، في الأخير إلى اتخاذ قرارات، خارجية تختلف أكثر مما تتفق.[2]

وذهب عطية حسن أفندي، في تعريفه للصراع إلى القول بأنه: تصادم الإرادات بكل ما تحمل من أفكار وقوى بين خصمين أو أكثر فيكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تسود إرادته على إرادة ذلك الخصم، وذلك بمعنى أن القتال ليس إلا مظهرا واحدا من مظاهر الصراع.

أما جوزيف فرانكل فيعتبر الصراع موقفا ناجما عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية.

---

(1) حسين قادري، المرجع السابق، ص11.

(2) أبو عامر علاء، العلاقات الدولية الظاهرة وعلم الدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2004، ص190.

كذلك يعرف أمين هويدي الصراع بأنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر.[1]

كما أن الصراع أعمق من النزاع وكذلك عادة ما يكون الحديث عن إرادة الصراع وليس حله خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف الوسائل، كما أن الصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب وصراع الحضارات، والصراع الإيديولوجي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة أو أحيانا إلى قرون.

أما عن مفهوم الصراع الدولي: فهو تنازع في الإرادات الوطنية، والناتج عن اختلاف في الدوافع، وفيتصورات الدول حول الأهداف، والتطلعات، وفي الموارد والإمكانيات، نتيجة لذلك تتخذ الدول قرارات سياسية خارجية تتناقض أكثر مما تتفق.[2]

والصراع يكون شاملا للأطراف، والمستويات والوسائل، فهو تنافس وتعارض واع على القيم، القوة والموارد وتنوع وسائله حسب مستوياته من الدبلوماسية إلى الاقتصادية حتى العسكرية، حيث تحدد ظواهر الصراع بناء على الرغبة والحاجة المحددة.[3]

ومن خلال عرض هذه النماذج من التعاريف التي ظهرت في أدبيات العلاقات الدولية بشأن مفهوم الصراع يمكن استخلاص جملة من النتائج بخصوص الصراع، ولعل أهمها:

- أن الصراع يحدث بين طرفين أو أكثر.
- أن الصراع ينطلق من بواعث الوعي والعقلانية لطرفي أو أطراف الصراع
- أن جوهر الصراع يتمثل أساسا في تصادم أو تضارب الإرادات واختلاف الأهداف بين الطرفي أو أطراف الصراع.

[1] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2002، ص ص 150-151

[2] حسين قادري، المرجع السابق، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص ص30-31.

- أن القيم المادية والمعنوية بصورها ومستوياتها المختلفة تشكل المواضيع أو الأساليب الرئيسية للظواهر الصراعية.
- إن القتال هو أحد مظاهر الصراع وليس المظهر الوحيد له.
- إن الهدف كل طرف من طرفي أو أطراف الصراع هو تحطيم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى جزئيا أو كليا.[1]

فطبيعة الصراع الدولي في العلاقات الدولية فريدة من نوعها حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعاده في ظاهرة الصراع الدولي.[2]

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو دعائيا أو حتى تكنولوجيا،كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط والحصاروالاحتواء، والتهديد، والعقاب،والتفاوض، والمساومة، والإغراء، والتنازل والتحالف، والتحريض والتخريب والتآمر.[3]

المصطلحات المقاربة لمصطلح الصراع:كما سبق الذكر فإن مفهوم الصراع يتداخل ويتقارب مع العديد من المفاهيم أهمها:

- التنافس: فنجد أن الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس، عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس ولهذا، نجد أن التنافس هو مستوى أقل من صراع حيث نجد أن الأفراد يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخر تحقيق هدفه.

---

(1) زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، ص151.

(2) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، مقاربة نظرية سلسلة الدراسات الدولية، مخبر بحوث والدراسات في العلاقات الدولية الجزائر، (د.ت)، ص09.

(3) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، (د، د)، الكويت، 1982، ص213.

- التوتر: هو حالة من القلق، وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر قد يكون سابقا، أو سيأتي النزاع، والأزمات الدولية،كما أنه يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا، من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، وهنا التوتر حالة سابقة على النزاع.[(1)]
- الأزمة: تفترض الأزمة وجود صانع قرار، وتبدأ الأزمة عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى،ويعرف جون سبانير: "الأزمة بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب"،فالأزمة هي جعل الطرف الآخر فجأة في وضع لا يطاق، ويقضي منه اتخاذ قرارات سريعة، والقيام بردود فعل عنيفة، إذا كان قابل لفقدان قيمته.[(2)]

وحالة الأزمة تتميز بوجود صانع القرار في محيط تسوده العاطفة واللاعقلانية ما يمكن أن يشوه إدراكه، فيصبح ذاتيا وخاليا من العقلانية مصدره القلق والإثارة والإرتباك.[(3)]

وتتميز الأزمة بثلاث خصائص رئيسية وهي:

- المفاجئة: حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظة البسيطة
- التهديد العالي للأهداف: أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر.
- ضيق الوقت المتاح للتصرف: أي أن صانع القرار لديه اهتمامات أخرى وليس له وقت ومعلومات كافية،إلى جانب ذلك تتميز بكثرة الأحداث فيها وقصر مدتها.[(4)]

[(1)]محمد عبد الرحمان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة الداخلية غير ذات طابع دولي، دار النهضة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2003، ص57.

[(2)] أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص237.

[(3)] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص 95.

[(4)]محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص141.

- النزاع: ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى، أو الكثافة، والعنف.[1]

لكن نلاحظ عن هذا التعريف الصيغة العمومية، وغيابنوع من الدقة، و ربط ظاهرة الصراع بالبعد الديناميكي المقيد بالكثافة، والعنف، والتقاضي عن اعتبارات عديدة قد تكون أكثر أهمية.

أما آلان فيرجيسونALLEN VERGUESON فيرى أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى، التي بدأت المبادرة بالفعل.

لكن نلاحظ على هذا التعريف أنه مرتبط بالخسارة، والتكلفة أي بالناتج النزاعي في حين نجد نزاعات لا تقبل الخسارة، وإنما تستوجب فرض قيم معينة.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف النزاع أنه اختلاف، أو تعارض في قيم، ومصالح سواء مادية أو معنوية من أطراف متعددة، ولا يشترط أن يكون أشخاص، أو منظمات أو دول حيث يسعى كل طرف فرض مركزه على الآخر باستعمال أساليب قد تكون سلمية أو عسكرية.[2]

---

[1] جيمس دروتي، المرجع السابق، ص94.

[2] زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، ص152.

1-2-مفهوم الحروب الأهلية:

1-2-1-مفهوم الحرب:

إن الحرب ليست بظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم الإنسان، إلا أن أشكالها اختلفت مع تطور السنينفكلمة حرب قد تكون بسيطة من حيث الحروف التي تتكون منها، ولكن من حيث المعنى لها أثرها البالغ في نفس السامع والقارئ، نظرا لما ينجم عن ظاهرة الحرب من مآسي وآلام مختلفة على مستويات كافة.

فنجد هناك من عرفها بأنها سلوك عنفي سائد بين الجماعات البشرية، وتعتبر مظهرا من مظاهر الصراع، يتم فيها استعمال السلاح بين المتصارعين،فهي تعني استخدام القوة المسلحة بين جماعتين من البشر تخضعان لنظامين متعارضين ولهما مصالح متضاربة.[1]

أما قاموس العلاقات الدولية فيعرف الحرب: عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة تستخدم فيه القوات المسلحة حيث تأخذ صورتين:

الحروب الهجومية: تتمثل في انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الاعتداء على استقلالها السياسي لغرض تحقيق هدف قد يكون شاملا أو الاستسلام الكامل غير المشروط للدولة المستهدفة، أو يكون هدفا محدودا الذي يراه الطرف الآخر على الرضوخ لمطلب معين مثل الحرب الإسرائيلية العربية.

الحرب الدفاعية: وهي الحرب التي يقوم بموجبها طرف ما بالمبادرة بالحرب، من أجل حماية نفسه.[2]

بالتالي الحرب هي: فعل صراعي يستخدم فيه الأطراف سواء كانوا أفراد، جماعات أو دولا، القوة العسكرية تدعمها قوة إقتصادية، ودبلوماسية، وإعلامية من أجل إرغام المنافسين تنفيذ الإيرادات أو تحييدهم، أو القضاء عليهم، واستخدام السلاح كوسيلة لحماية المصالحأو توسيع

---

(1)زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، ص157.

(2) حسن قادري، المرجع السابق، ص 16.

النفوذ، أو سيطرة وحسم الخلاف حول القيم، ومطالب متعارضة بين جماعتين من الشيء نفسه،تتدرج ضمنأيواقعة لها جذور ،وارتباطات سابقة تقود إلىالحرب.[1]

وهناك من يرى أن الحرب تغير مفهومها حيث أصبحت تعرف بالحروب الجديدة، فمن هذا المنظور لم تعد مجرد نزاع بين بلدين مناوئين،"الشكل التقليدي للحرب"ولا هي صراع بين معسكرين النمط السائد في الحرب الباردة، وإنما هي مواجهة متعددة السيمات، والأبعاد، يتغير شرحها بحسب الوضعيات والساحات فتكون تارة فتنة قومية بين الأمم، كما تكون نزاعا شاملا ضد قوى عابرة للقارات والدول كالإرهاب والمخدرات أو صراعا رخوا غير مسلح مداره المؤتمرات الدولية والتكتلات الإقليمية.[2]

أما كارلكلوزفينش* فيعرف الحرب بأنها أداة للنشاط السياسي ولا تنفصل عنه بأي شكل من الأشكال وأن الحرب ليست الاستمرار للسياسة بوسائل أخرى.[3]

وهناك الحرب التي يمكن أن تنشأ بين الدول الصغيرة تتدخل فيها قوى النووية مباشرة أو غير مباشرة، مع بقاء هذا التدخل في النطاق الجغرافي المحدود، دون اللجوء إلى استعمال الأسلحة النووية.[4]

فالحرب حالة صراع مسلح بين دولتين أو عدة دول، ينطلق من إعلان الحرب ويستمر إلى حين استسلام أحد الأطراف أو توقع معاهدة سلام بين هذه الدول.[5]

---

(1)اسماعيل صبري، مقلد، المرجع السابق، ص216.

(2)ولد باه السيد، اتجاهات العولمة، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2007، ص07.

كارل فون كلاوزوفيتش: جنرال ومفكر(1780-1831) قام بعد حصاراته لنابليون بإنشاء أكاديمية عسكرية في برلين ووضع مؤلفه الضخم عن "الحرب" التي أثرت فيما بعد في عقيدة أركان الحرب الألمانية ثم الذين انشؤوا الجيش الألماني. ينظر كاظم عبد الواحد الجسور، موسوعة علم السياسة عمان، مركز الدراسات الدولية، الأردن، عمان، 2004، ص162.

(3)كار كلازوفيش عن الحرب، تر: سلم شاكر الأساسي، المؤسسة العربية للدراسات 1997، لبنان، بيروت، ص735

(4)علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945- 1995، ط2، دار المنهل اللبناني، لبنان، بيروت، 2006، ص102.

(5)احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي انجليزي فرنسي، مكتبة لبنان الناشرون، لبنان، بيروت 2004، ص142.

1-2-2-مفهوم الحروب الأهلية:

وهي ما تعرف بالعنف الإثني، الذي كانت دوافعه أو أطرافه أو ضحاياه، تتحدد أساسا نتيجة الانتماء إلى جماعة إثنية، حيث تتميز الجماعة الإثنية عن غيرها من الجماعات استنادا إلى معايير ثقافية وأهمها اللغة، الدين، العادات، والتقاليد المشتركة، أو البيولوجية كالملامح البدنية، والاعتقاد بالأصل الواحد المشترك، الذي كانت معايير سواء حقيقية أو غير حقيقية، الذي يعتقد به كثيرا الجماعات الإثنية في إفريقيا.[1]

كما تعرف بالصراعات الداخلية التي تكون بين أفراد الدولة وفئاتها، التي تكون المجتمع، إذ أن المجتمع الدولي يتكون من دول متساوية الحقوق، والواجبات واحترام هذه المساواة والعمل بها يفرض على كل دولة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى،كما أنها تتعلق بالنظام السياسي الداخلي الحكم الديكتاتوري، الهوية، وكذلك الأحزاب السياسية، النخب، جماعات الضغط،حيث تشكل في العالم الثالث 90% من مجموع النزاعات العالمية، ومعظمها طويلة الأمد نتيجة اندلاع أزمات اجتماعية،وأثنية تدخل فيها، اللغة والحضارة، الهوية، الدين، الانتماء القبلي والعرقي حيث يمكن أن نطلق على القرن العشرين قرن الحركات الإثنية،حيث أصبح هذا النوع من النزاع الداخلي يصنف على أنه نزاع دولي فيقول: نيد جار: "أن الصراعات الأثنية سياسية ذات طبيعة كونية وليست قصرا على المناطق أو أجزاء محددة من العالم".[2]

فالنزاع الإثني يستخدم لتحديد حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة أو بين المجموعتين بحيث يكون الانتماءالإثني قاعدة للتبعية، وإذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي

---

[1] صبحي علي قنصوه، "العنف الإثني في روندا"، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، جامعة القاهرة، مصر، القاهرة (سبتمبر 2001)، ص01.

[2] كمال حماد، المرجع السابق، ص ص34-37.

بالضرورة إلى النزوع لمستوى التصادم فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية، زيادة على تداول الخطابات ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية، لمنظمي العنف الإثني.[1]

فقد أشارت الدراسات إلى أنه هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة، بين دولة ودولة أخرى مجاورة لها، ومرتبطة معها لغويا، وبالتالي اندلاع صراع في الدولة الواحدة بالضرورة له انعكاس وأثر في الدولة الأخرى ولعل أدق مثال: هو الصراع بين جماعات التوتيوالبورندي بمقع الهوتو، بالمقابل الهوتو في روندا بقمع التونسي، وهذا ينطلق في حالةتعدد الأعراق ومحاولة الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي.

فالحروب الأهلية وليدة حالة من الحالات التالية:

- الاستعمار
- إخفاق الدول المستقلة في تحقيق التقدم والنمو.
- الفشل في تحقيق السلم والأمن ودعم الجماعات المتصارعة.
- رفض الاعتراف بهوية مجموعة إثنية معينة واندلاع أعمال العنف.[2]

وقد تكون متعلقة بالتهديدات البيئية: والتي تتدرج منها الموارد النادرة كالنفط، الغذاء، المياه، فالتحكم في هذه المعطيات والتي تمثل انتماء بيئيا ومصدرا طبيعيا في الدول، كذلك نجد أن العوامل المناخية البيئية الصعبة، والتي تؤدي إلى اللجوء للبحث عن أماكن أخرى فيها ظروف أكثر ملائمة، وهذا ما يولد نزاعا حول الموارد بسبب عدم كفايتها.[3]

---

[1] عبد العاطي عبيد ربيع، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، القاهرة، 2002، ص 194.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم انحسار مؤقت؟ ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر القاهرة، ص ص146-147.

[3] اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص222.

فأصبحت حدود الدولة الوطنية لا تشمل إلا في الحالات النادرة، مناطق سكنية متجانسة عرقيا، فداخل الدول التي يبلغ عددها حوالي 190 دولة في العالم وفقا للتعديلات يعيش مواطنون ينتمون إلى ما بين حوالي 3000 و8000 إثنية بشرية معظمها اثنيات محلية.

وتوصف الأزمات الاثنية إذا كانت إحدى الجماعات الشعبية المتصارعة على الأقل تبرر موقعها بطرح يتضمن أن الأزمة الناشئة عن الفرق الاثنية، تنجم عن مقاومة الاندماج عندما تشعر أقلية الاثنية أن هويتها الثقافية مهددة بسبب الضغط الذي تمارسه عليها الأغلبية لكي تتماثل معها.[1]

و الصراعات الاثنية التي يتم فيها استخدام العنف تتسم دائما بعلامات منها:

-عدم احترام القوانين الإنسانية في الحرب.

-عدم التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين.

-ممارسة أعمال فضيعة جسدية ونفسية بمنهجية بما في ذلك ارتكاب مقصود بجرائم الاغتصاب.

-الاستعداد لتصعيد العنف في ظروف معينة إلى درجة الإبادة الجماعية.

ومن الممكن أن تؤدي الصراعات الاثنية إلى تهديد السلام العالمي، خاصة إذا كانت دول عديدة متورطة فيها، نظرا إلى التوزيع الجغرافي للسكان.[2]

---

[1] أندريا فيرايكه وآخرون، أطلس العلوم السياسية النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية تر: سامي أبو يحي المكتبة الشرقية، لبنان، بيروت، 2012، ص219.

[2] عبد العاطي عبيد ربيع، المرجع السابق، ص195.

المبحث الثاني: لمحة عن السودان:

2-1-جغرافية السودان:

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان أي بلاد السود وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى علي سكان المساحات والأقاليم الشاسعة من افريقية، فيما وراء الصحراء الكبرى، من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلي المحيط الاطلسي، لما لاحظه العرب على لون البشرة الغالب على سكان هذا الإقليم،الكبير،ومازال اللفظ يستعمل حتي الآن.[1]

كان شمال البلاد بين الشلالين السادس والأول للنيل، يعرف بالنوبة أي بلد الذهب باللغة المحلية، وكان السودان يسمى مملكة مروة ثم مملكة شنغار من 1605 إلى 1821م، وبعدها السودان الإنجليزي المصري.[2]

- الموقع: يقع السودان شمال شرق افريقيا، يحده مصر وليبيا شمالا، تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى غربا وزائير وأوغندا جنوبا، اثيوبيا والبحر الأحمر شرقا، ويمتد من خط عرض 22° شمالا إلى خط العرض 04° قرب خط الإستواء.[3]
- الحدود الدولية الكلية:

7697كلم منها 1165 كلم مع جمهورية افريقيا الوسطى و1360كلم مع مع تشاد، 1273كلم مع مصر، و221 كلم مع اثيوبيا و232 كلم مع كينيا و383كلم ليبيا و435 كلم مع أوغندا و628 كلم مع الكونغو.

المساحة الإجمالية: 2.5055.810 كلم^2، مساحة الأرض: 2.376.000 كلم^2،طول الشريط الساحلي: 853 كلم. [4]

أهم المدن: يور سودان، جوبا، عطيرة، مدني، الأبيض، كويستي، كسالا.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، السودان، دار الرائد للطباعة، مصر، القاهرة، (د.ت)، ص1.

[2] لزهر حسناوي، أطلس الدول العربية، منشورات نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص88.

[3] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 1993، ص226.

[4] محمود محمد موسى، موسوعة الوطن العربي ، دار الدجلة، الأردن، عمان، ص186.

أهم الجبال: جبل مرة، العوينات، كدفان، دارفور، هضبة بلاد النوبة، أعلى قمة: قمة كينيني 3178 كلم.

أهم الأنهار: النيل الأبيض، 6670 كلم، النيل الأزرق، السوباط، عطيرة.(1)

وينقسم السودان إلى أربعة مناطق كبرى هي: الشمال: منطقة مطلة على البحر الأحمر محدد بتلال جبل الحمايات 2736 كلم، وهي سهبية متكونة من قاعدة رملية مغطاة بطبقة رقيقة من الرمل مرملة، والمنطقة الغربية الوسطى "القوز"، حول جبل مرة وتقدر ب3000متر، المنطقة الوسطى للخرطوم، سهول أرضية شاسعة، موجودة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، وأكثر خصوبة، بها مزرعة الفلاحية الكبرى الجزيرة.(2)

النبات الطبيعي: تنمو حشائش الإستبس في القسم الأوسط من السودان أما حشائش السفانا فتنمو في القسم الجنوبي و الحشائش الإستوائية في أقصى الجنوب، الغابات الإستوائية في القسم الجنوبي بسبب المناخ الموسمي.(3)

السودان غني بالموارد، تقدرالمساحة القابلة للزراعة بحوالي 59 مليون هكتار المساحة المزروعة حوالي 7 ملايين هكتار، وأراضي الغابات حوالي 91.5 مليون هكتار وأراضي المراعي حوالي 117.75 مليون هكتار، وتقدر المياه المتاحة على النحو التالي:

20.5 مليار م^3 حصة السودان في نهر النيل ،04.0 مليار م^3 من الأنهار غير النيلية،1.4 مليار م^3 من المياه الجوفية،ولأراضي المراعي الطبيعية تمتد من الجنوب إلى الشمال حوالي 117.75 مليون هكتار رأي نصف المساحة الكلية للسودان.(4)

المناخ:مناخ السودان مداري بوجه عام، فلا يوجد بالسودان جزء لا تمر عليه أشعة الشمس العمودية،وبذلك فإن مناخه يتدرج من الصحراء في أقصى الشمال، حيث يعز المطر إلى المناخ

(1)عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 260.

(2)Messaoud jir , soudan trent ans d'indépendance préssence africaine , paris,1987 , p14 .

(3)الزهر حسناوي، المرجع السابق، ص89.

(4)عبد الله حسوني جذوع ، تصحر الأراضي ومياه مشكلة بيئية خطيرة، دار الدجلة ، الأردن، عمان،2001، ص241.

المداري ذي المطر الصيفي، والذي تتفاوت فيه شهور المطر إلى المناخ دون الإستوائي، أو شبه الاستوائي في أقصى الجنوب، ونظرا لعدم وجود كتل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب فإن اتجاه الرياح نحو الشمال أو الجنوب لا يقف في سبيله حاجز، ومن ثم تمييز المناخ بالتدرج وأصبحت الحدود الفاصلة بين اقليم وآخر غير واضحةوبالتالي السودان يعتبر من أكثر المناطق الإستوائية في العالم ارتفاعا في درجات الحرارة، وتصل متوسطاتها الشهرية القصوى حوالي 40 درجة مئوية.[(1)]

وهذا راجع لشساعة البلاد ماجعلها تتمتع بمناخ متنوع، تتأرجح بين المناخ المداري الرطب في الجنوب البلاد غزير الأمطار، ومناخ صحراوي جاف في شمالي البلاد، فمناخ جاف طول السنة وأمطار صيفية موسمية.[(2)]

2-1-1-الإطار البشري:

يبلغ عدد سكان السودان أكثرمن36 نسمة، خلال سنة2008، وتقدر الكثافة السكانية: 14نسمة/كلم^2 أما عدد السكان بأهم المدن: أم درمان:1273077 نسمة، الخرطوم: 931778 نسمة بورسودان: 213385 نسمة، الأبيض:233.96 نسمة،نسبة عدد سكان المدن: 35%، نسبة عدد سكان الأرياف:65%، اللغة العربية الرسمية: النوبية-الإنجليزية-لهجات محلية، الديانة: مسلمون 70%، معتقدات محلية 25%، مسيحيون 05%، الأعراق البشرية: العرب، النوبيين، الحاميون، الزنوج، قبائل الدجة.[(3)]

وتلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دورا هاما في توزيع السكان، حيث يحتل نصف السكان مديريات البلاد التسع وهي دارفور، وكردفان والنيل الأزرق، نسبة

سكان الحضر 26% من السكان كما أن هناك 15% من القبائل الرحل، وبالنسبة للتركيب العمري وقوة العمل، تبلغ نسبة الشباب الأقل 14 سنة 42% من مجموع السكان بينما نسبة

---

(1)محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص77.

(2)نبيل موسى جبايلي، جغرافية الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، عمان، 2012، ص255.

(3)محمود محمد موسى، المرجع السابق، ص ص186-187.

السكان القادريين على العمل حوالي 53% يتوزعون بين القطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب 69% و 5%و 9%بالترتيب، أما عن ظروف الحياة المعيشة في السودان، فنجد توقع الأجل عند الميلاد لا يتجاوز 47 عاما كما ترتفع نسبة الأميةّ إلى حوالي 67%بما يعكس بوضوح تدني معدلات التنمية بالبلاد.[1]

2-1-2-التركيب العرقي اللغوي و الديني:

ينقسم السودانيون بين أكثر من 530 قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العروبة والزنجية كما تختلف لغاتها ولهجاتها المحلية، وتنقسم تلك القبائل إلى قبائل منطقة البحر الأحمروقبائل بني عامرالتي تتكلم بلغاتها القديمة المشتقة من الحامية والسامية كما نجد قبائل النوبية في شمال وادي النيل وهي تتكلم العربية المختلطة ببقايا اللغة النوبية، أما في وسط بلاد فهناك مجموعة من القبائل العربية كالكباش والكواهلةوالجعليينوالرشايدة، بينما يعج الجنوب بالقبائل الزنجية كالنوير والشيك والكاوك بالإضافة إلى الدنكا أكبرالقبائل الزنجية في البلاد.

ويعتبر الإسلام الدين السائد في السودان إذ يتجاوز اتباعه ثلاثة أرباع السكان، وهناك العديد من الطرق الصوفية، وأهمها الطريقة المهدية، بالإضافة إلى القادرية والسمانية، وهناك الوثنية خصوصا في الجنوب تصل إلى خمس السكان، بالإضافةّ إلى الأقلية المسيحية 5% تنقسم بين البروتستانت والكاثوليك والأرثودوكس.

ويعد السودان بتكوينه الاجتماعي هذا أكثر البلاد العربية تفرقا في ثقافته السياسية،فهو الدولة العربية الوحيدة التي تنقسم فيها الهوية، الثقافية والقومية بين العروبةوالافريقية بالإضافة التقسيم البريطاني خلال فترة الحكم الاستعماري بين الشمال والجنوب.[2]

---

[1] محمود خليل، "الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة، العدد 51 (سبتمبر1988) ص235.

[2] محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص78.

المؤشرات السياسية:اسم البلد الجمهورية السودانية،تاريخ الاستقلال 1956م، نظام الحكم: جمهوري،العاصمةالخرطوم، ومنذ 1991 أصبحت الشريعة الإسلامية قانون البلاد،تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة 1956.[1]

المؤشرات الاقتصادية:تعتبر الوحدة النقدية الوحدة النقدية: الجنيه السوداني =100 قرش أما إجمالي الناتج المحلي: 35.7 بليون دولار، بينما معدل الدخل الفردي:340 دولار فيما تكمن المساهمة في إجمالي الناتج المحلي:الزراعة: 39.8%،الصناعة: 18.4%، التجارة والخدمات: 41.8%.

القوة البشرية العاملة في الزراعة 80%،بينما في الصناعة8 %والتجارة والخدمات 12% و معدل البطالة 4%وبلغ معدل التضخم10%، ومن بين أهم الصناعات في السودان القطن والمنتوجات الإسمنت، تكرير البترول الكمياويات الدوائية، الصابون والأحذية والسكر، بينما المنتوجات الزراعية فنجد القطن، الصمغ الغربي، الزيوت، الحبوب والذرة،الثروة الحيوانية:23 مليون رأسا الإبل 2.9 مليون.

وفيما يخص انتاج النفط نجد حوالي 466.100 برميل، واحتياطي الذهب والفضة 1.378 مليار دولار، تصدير النفط:100، 282 برميل، بينما بلغ احتياطي الغاز: 84.95 مليار متر مكعب[2]

---

[1] Fawzy Didar ,La Republique du Soudan 1956-1966,Alger,socritenatitioonnale,pp11-12.

[2] الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم، طبيعيا وبشريا، اقتصاديا، سياسيا، دار الهدى، الجزائر عين مليلة، 2011، ص70.

2-2-نبذة تاريخية عن السودان:

أثناء الفتح الإسلامي دخل المسلمون إلى مصر عام 636 م فعقدوا معاهدة مع الدولة النوبية، ودامت طويلا، فإنتشر الدين الإسلامي بسبب تنقل التجار المسلمين بين هذه المناطق، وازداد ت خاصة أيام الدولة الفاطمية، وبعدها الدولة الأيوبية، كذلك عهد المماليك عام 1250هـ. وأصبحت المنطقة بأكملها مسلمة تتكلم اللغة عربية رغم القضاء على الدولة النوبية المسيحية عام 1504 وقيام دولة الفونج، أو السلطة الزرقاء عام 1504 إلى 1821 نتيجة تحالف بين عرب القواسمة والفونج، وامتدت على قسم كبير من السودان وخاصة على عهد عمارة[1]

واتخذت شعارا لها، بعد أن قضت على مملكة علوة ومع هذه الدولة بدأ انتشار المذهب المالكي، وبدأ تفكك هذه الدولة في ق 18 بسبب تمرد عدد من القبائل على السلطة بينما بدأت تنشأ غربي السودان قوة جديدة عرفت بمملكة دارفور وعاصمتها طرة، وصمدت المملكة الجديدة قرنين من الزمن حتى فتحت قوات محمد علي السودان.[2]

-الإحتلال الإنجليزي:

اجبرت انكلترا حكومة مصر على سحب جيشها من السودان بعد انتصار ثورة المهدي، في 14 سبتمبر 1881 بزعامة محمد أحمد مهدي تدعوا إلى قيام دولة سياسية إسلامية وإستقلال البلاد وتحريره فأصبح يعرف بالمهدي المنتظر، وقاد كينشز عدد منضباط الانجليز حملة الجيش المصري لإعادة دخول السودان 1896، حتى عام 1898، حيث انهزم المهديون في معركة أم درمان،فعقدت اتفاقية بين مصر والانجليز 1899 حجة أن السودان قد أعيد فتحه بدعم من البلدين، ورفع العلم المصري والانجليزي وتعيين حاكم عسكري للسودان، تختاره بريطانيا ويعينه الخديوي.[3]

---

[1]إبراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر التوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص352.

[2]محمود محمد موسى، المرجع السابق، ص 190.

[3]هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، 1516-1918، من الفتح العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص ص220-221.

وبدأت المظاهرات والاحتجاجات تعم مصر والسودان، وتنامت حركات المعارضة، في السودان ففي عام 1938 قام مؤتمر الجريجين وهو اتحاد المعلمين السودانيين بقيادة إسماعيل الأزهري بالاندماج مع الحزب الوطني الإتحادي،في1941تم تأسيس حزب الأشقاء ثم 1943 تأسس حزب الأمة بقيادة عبد الرحمان المهدي، 1946 تأسس الحزب الشيوعي، وتبع إخوان المسلمين،وبدأ البريطانيون مع مطلع العشرينات في تكوين تيار سوداني قوي معاد لمصر،وحمل شعار السودان للسودانيين، وكانت مطالب مؤتمر الخريجين المنعقد 1940 بمصر يطلب عونها في تحسين أوضاع السودان، إلا أن الحكومة البريطانية عارضته وقاومته، وفي1942 قدم المؤتمر للسلطات البريطانية في السودان بمذكرة شرح بها أماني البلاد:

- اصدار تصريح مشترك مصري انجليزي يمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب.
- تأسيس هيئة سودانية تمثل الشعب السوداني لإقرار القوانين.
- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
- تأسيس مجلس سوداني أعلى للتعليم.
- الغاء قانون المناطق المغلقة في جنوب السودان
- وقف المعونات عن الإرباليات التبشيرية في الجنوب.

لكن هذه المذكرة قوبلت بالرفض من طرف الحاكم السوداني الانجليزي. [1]

بقيت بريطانيا تحاصر السودان، حيث اصدرت اوامر لقواتها في مصر بتعبئة الجيش المصري والزحف به لاحتلال السودان، وإذا كان السودان قد أصبح خاليا فان بقية السواحل المصرية لهذه الدولة الافريقية قد اقسمت بين ايطاليا وفرنسا وانجلترا. [2]

اتجهت الحركة الوطنية في السودان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية باتجاهين، الأول ذهب إلى تأييد الاتحاد مع مصر "حزب الاتحادين"والثاني دعا إلى قيام حكومة سودانية حرة

---

[1]زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة، مصر، القاهرة، 2009، ص176.

[2]جلال يحي العالم العربي الحديث والمعاصر ج1، مكتبة دار الجامعي الحديث،مصر، الازاريطة، 2001، ص375.

متحدة مع التاج المصري بينما الحزب الوطني من أهدافه اقامة حكومة سودانية ديمقراطية متحدة مع مصر. أما الاتحاد الثاني حزب الأمة السوداني يهدف إلى استقلال السودان بمعزل عن مصر، وبعد قيام الثورة المصرية أرسلت الحكومة مذكرة إلى الحكومة البريطانية أعلنت فيها اعترافها بحق السودانيين بتقرير مصيرهم، كما سعت إلى توحيد الأحزاب الاتحادية السودانية في حزب واحد تحت اسم الحزب الوطني الاتحادي في 1952، وكان موقف الأحزاب السودانية مؤيدا للمذكرة، أما الحكومة البريطانية فقد أفشلت الاتفاق وأعلنت تحفظاتها على القرار. فدخلت الحكومتان المصرية والبريطانية 1953 في مباحثات حول الحكم الذاتي، وفيه تم تحديد فترة الانتقال بان لا تتعدى ثلاث سنوات لمنح السودان حكم ذاتي.

تم تشكيل لجان، ففاز الحزب الوطني و قام بتأليف الوزارة برئاسة اسماعيل الأزهري، لكن أخذت المعارضة بالإطاحة ضد اسماعيل الأزهري وفقدت الحكومة استقلالها، ففشلت حكومةجديدة بأغلبية ضئيلة، وناشدت البرلمانبإعلان استقلال السودان وصدور القرار 1955 وصادق مجلس الشيوخ على القرار 1956 ورفع العلم السوداني وأنزل العلم البريطاني.[1]

وأصبحت السودان عضوا في جامعة الدول العربية، وعضوا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، لكن في 17نوفمبر 1956 قام انقلاب عسكري بقيادة ابراهيمعبود قضى على النظام القائم وحل الأحزاب السياسية، ثم انتقل الحكم في أعقاب حركة شعبية 1964 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة إلى حكومة مدينة يرأسها ختم الخليفة وبقي عبودرئيسا للدولة، وشكل خليفة وزارة ائتلافية فيها الجنوب.[2]

---

[1] طه ياسين نمير،تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر،الأردن، عمان، 2010، ص ص213-214.

[2] مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، دار الأسامة، الأردن، عمان، 2004، ص97.

المبحث الثالث: أسباب الصراعات في السودان:

إن من أسباب الصراعات والحروب الأهلية في السودان متعددة ومتنوعة، وفقا لطبيعة الصراعات المتواجدة فيها والأسباب التي أدت إلى نشوبها، فيبدو أن مستقبل التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة : فإما التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي بعيدا عن الهوية الدينية، أو التفكيك وتقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات إرتباطات إقليمية مختلفة وإماإعادة التفكيك والتركيب معا، وقد مثلت اشكالية السلطة و توزيع الثروة فيالسودان محورالصراعات والحروب الأهلية التي شهدها في الجنوب والغرب و الشرق،فقد رفعت جماعات التمرد مطالب ملحة ضد سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها مجتمعاتها طيلة سنوات ما بعدالاستقلال.[1]

- لم يمتلك السودان قبل الاستقلال تقاليد الدولة الوطنية المتجانسة، وإنما شهد تعددا وتنوعا في الثقافات والديانات والأعراق، حتى أنه استحق وصف مرآة إفريقيا.
- التعددية الإثنية في السودان، فمن الناحية الطبيعية والعرقية والثقافية يمثل عالما إفريقيا مصغرا، سكانه من الأجناس والألوان،ويتبع ذلك التنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات وبالتالي فهو مجتمع متنوع وليس له مطالب مشتركة .[2]
- بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد يتضح ذلك بجلاء من تطور مشروع قناة جونجلي، والنظر إليه الجنوبيين على أنهم سوف يحرمون من مواردهم الطبيعية لصالح الشمال، واكتشاف النفط في الجنوب أضاف بعدا مهما لفهم الصراعات في السودان.[3]

---

[1] عبد الرحمان حسين حمدي،" التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد 177، المجلد44،(جويلية 2009) ص252.

[2] عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في المجتمعات حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر القاهرة ، 2011، ص203.

[3] عبد الرحمان حسين حمدي، المرجع السابق، ص259.

ومن مسببات الصراع في السودان يكمن في البعد الخارجي للصراعات فيه ودوره في تأجيج الصراعات فيه، إذ لا يمكن إنكار دور الامتداد الإقليمي لبعض القبائل،فالرئيس تشادي ادريس ديبي وبعض وزرائه، ينتمون إلى قبائل الزغاوةولقد كان أول قائد ميداني في الجيش التحريري دارفور الذي أطلق شرارة التمرد الأول 2003، والسيد عبد الله ابكر أحد قادة الهجوم الناجح الذي انطلق من دارفور 1990، ليدفع بإدريس ديبي إلى سدة السلطة في تشاد فيبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة وكذلك التحكم في آليات التسوية يشكل المتغير الأهم في الصراعات القائمة في السودان، لأن القوى الغربية تحاول دائما صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية بما يخدم مصالحها وأهدافها الاستعمارية.[1]

وظاهرة الحروب الأهلية مستمرة في الدولة وغيرها من البلدان الافريقية، وهو دليل واضح على عدم فهم جميع أبعاد هذه الظاهرة، وثمة عدة ملاحظات أساسية تعد مقدمات ضرورية لتفهم ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية في دولة السودان:

الأولى أنها تشهدوجود انقسامات اثنية، وعرقية، وقبلية منوعة، وتباين هذه المجموعات ثقافيا واجتماعيا، وقد تملك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء إلى الهوية القومية، وهو ما يدعم قناعتها بالاستقلال والتمايز العرقي.

الثانية: أن هذه الانقسامات تتسم بالكثير من المستويات العالية من العنف والتسيس، كما هو الحال في جنوب السودان.

الثالثة: أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين إثنيتين على نحو مكثف، ويزداد الشك بين هاتين الجماعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة.[2]

---

[1] محمود محمد موسى، المرجع السابق، ص 18.

[2] عبد الرحمان حمدي، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي المستقبل؟، مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة ،2008، ص ص 120-121.

الرابعة: وجود وعي اثني متزايد، سواء من حيث مداه أو ثقافته، ومن ثم فإن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المصاحب له سيتم بالتوتر، وفي ظل هذه الظروفوالأوضاع يكتسب العامل الاثني نوعا من الاشباع والتدعيم، ويورث الانتماء العرقي عبر الاجيال المتتالية، فالثغرة الإثنية تسيطر على العائلة، وأجهزة الاعلام، والحوارات الخاصة والعامة، ومختلف الوسائط الإعلامية الاجتماعية [1]

[1]عبد الرحمان حمدي،المرجع السابق، ص 121.

المبحث الرابع: الصراعات والحروب الأهلية التي عرفها السودان:

تشهد دولةالسودان تباينا عرقيا واختلافا اثنيا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين الجماعات المتمايزة.

4-1-الصراع في جنوب السودان:

يعد البريطانيون أول من سمى جنوب السودان وكان ذلك في عام 1921 بهدف ايجاد كيان مستقل بهم، تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي 700 ألف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة 2.5 مليون كيلومتر مربع تقريبا أي ما يعادل 28 %من المساحة الكلية للبلاد وللجنوب حدود تمتد الى 2000كلم تقريبا، مع خمس دول هي اثيوبيا وكينيا أوغندا الكونغو وافريقيا الوسطى، ويعرف جنوب السودان بانه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة ألبرت بأوغندا ويشتمل على ثلاث مبريات هي بحر الغزال الاستوائية. اعالي النيل، وتشكل المراسمي 40% منالجنوب السوداني والاراضي الزراعية 30% يمنا نشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة.[1]

تعتبر مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي جاوز أعوامها الثلاثين، من أهم التهديدات لأمن واستقرار هذا البلد الشقيق، الذي يضم بين حدوده العملاقة العديد من الجماعات ذوات الأصول العرقية المختلفة.[2]

لقد بدأت الحرب الأهلية عام 1955 إثر تمرد بعض الجنوبيين بقيادة يوسف لاجو ولجوء الحكومة إلى قمع التمرد بقسوة، مما أدى إلى فرار تلك القوات إلى المرتفعات الجنوبية الفاصلة بين السودان عام 1956، حاول ممثلوا الجنوب في الجمعية التشريعية من خلال الحزب الليبرالي

---

[1]توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية ، سوريا، دمشق، 2012 ص13.

[2] Messaoud jir,op cit,p68

تمرير مشروع لتطبيق الحكم الذاتي في محافظات الجنوب، لكن المشروع واجه معارضة شديدة من الأحزاب.[1]

وبعد اجراء الانتخابات التشريعية عام 1958، طالب نفس الحزب الليبيرالي، أثناء مناقشة الدستور الجديد باتباع نظام حكم فدرالي مع التهديد بالانفصال في حالة رفض مطلبه، وقد أدى إلى احترام الخلاف، وحل البرلمان، وتجميد الحياة السياسية مما مهد الطريق أمام الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر من نفس العام، وبعد تولي عيود السلطة استمرت الأوضاع على توترها في الجنوب، ولجأ النظام إلى استخدام العنف مع المتمردين، مما أدى إلى استمرار القتال وتشريد الآلاف من سكانالجنوب ولجوئهم إلى أوغندا حيث تم تشكيل أول حزب سياسي، يمثل المتمردين الجنوبيين، هو حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني الذي عرف باسم "سانو" عام 1962.

عند سقوط النظام العسكري في أكتوبر 1964 تمت أول محاولة جديدة للمصالحة الوطنية من خلال مؤتمر المائدة المستديرة في خرطوم مارس 1965، حضرته الأحزاب السياسية، وقادة التمرد في الجنوب، وبعض المراقبين من الدول الصديقة مثل: مصر وغانا، كينيا، نيجيريا، تانزانيا والجزائر، وتم الاتفاق فيه عن عودة اللاجئين حرية الاعتقاد، وإقامة جامعة في الجنوب، وإقامة لجنة لدراسة الوضع المستقبلي.[2]

وبظهور البترول في أرض السودان وخاصة في الجنوب، بدأ صراع مع الحكومة وثوار الجنوب فالمواقع الجغرافية، أصبحت عاملا جديدا للصراع بين الحدود المشتركة بين الشمال والجنوب.[3]

---

[1] جلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ......قبل السلام، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 2006، ص16.

[2] محمود خليل، المرجع السابق، ص237.

[3] محمود السيد، تاريخ افريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، 2006، ص126.

لكن اندلعت أعمال العنف من جديد في جويلية 1965 ما زاد من العديد من التعنت في الجنوب ونشأة حركات سياسية أكثر تطرفا مثل جبهة تحرير أنزانيا التي أصبحت تنادي بالانفصال التام، بالإضافة إلى حركة أنيانيا،مما أدى إلى عودة النظام العسكري عندما استولى النميري على السلطة 1969، كانت الفوضى تعم الجنوب، لم يعد الجيش قادر على السيطرة، وبسط ثوار الأنيانيا نفوذهم في بقية المناطق، مما أدى بالنميري إلى الاعتماد بأسلوب المهادنة والتهدئة وإعلان العفو العام عن جميع السياسيين ومقاتلين الجنوب وعين وزرائهم للشؤون الجنوبية.[1]

وفي بداية عام 1972 التي نصت على منح الحكم الذاتي لمحافظات الجنوب الثلاث تحت إشراف مجلس التنفيذي الأعلى، يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية، كما نصت على تشكيل جمعية تشريعية خاصة للإقليم مع إحكام سلطات المجلس التنفيذي على التعليم والصحة، والموارد المعدنية وقوات الشرطة المحلية، كما ضمت ملاحق الاتفاقية نصوصا حول إعادة توطين اللاجئين وترتيبات وقف إطلاق النار وتشكيل قوة عسكرية محلية من 12 ألف رجل نصفهم على الأقل من أبناء الإقليم. [2]

بعدها أدت مجموعة من القرارات العاملة في الجنوب إلى إحياء التوتر من جديد، ففي عام 1982 قرر إعادة تدوير القوات العامة في الجنوب مما أدى إلى هروب الكثير من الضباط الجنوبيينمن الخدمة، كما قام النظام بمحاولة تعديل حدود الجنوب لضم منطقة بانتيو البترولية إلى الاقليم الشمالي، مما أثار استياء أهالي الجنوب خصوصا وأن الحكومة السودانية، كانت قد قررت تصدير البترول المستخرج خاما دون تكريره، مما يعني حرمان أهالي الجنوب من فرص العمل، بالإضافة إلى إعلان تقسيم الجنوب إلى ثلاث محافظات، والتطبيق الناقص للشريعة الإسلامية، في أقاليم الجنوب ذات الأغلبية غير المسلمة.[3]

---

[1] محمود خليل، المرجع السابق، ص237.

[2] سامية محمد جابر، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 2003، ص ص307-308.

[3] محمود خليل، المرجع السابق، ص238.

وقد أسفر ذلك كله عن تمرد حامية مدينة يور الجنوبية في ماي 1983 معلنا بدء الحرب الأهلية من جديد بتمرد من قوات الجيش كما حدث عام 1955، صدر البيان الأول لحركة تحرير السودان بزعامة العقيد جون جارانج، فقد عمد على توحيد صفوف التيارات المختلقة العاملة في الجنوب، تحت قيادته، كما تجنب الدعوة إلى الانفصال الإقليم الجنوبي بل أعلن بإصرار تمسكه بوحدة السودان وتماسك أراضيه، كما استطاع خلال ثلاثة أشهر تجنيد كتائب كاملة من المقاتلين مشكلين الجناح العسكري، لحركته باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتلقي الدعم الليبي فقاموا بتدمير حقول التنقيب عن النفط، وقام بتحقيق مجموعة منالأهداف، فعلى الجانب المعنوياكتسب مزيدا من التأييد بين أبناء الجنوب لإستغلال الحكومة المركزية لموارد إقليمهم والناحية الإدعائية جلب أنظار العالم لمجابهة الشركات الأجنبية.[1]

وبالتالي فقد اصطلح المراقبون على أن نسبة جذور مشكلة جنوب السودان إلى السياسةالاستعمارية البريطانية في السودان، وخاصة بين عامي 1922-1948، حيث اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله، عن بقية أجزاء القطر. [2]

وفي سبيل تحقيق هذاالغرض، قامت الادارة بسن قوانين المناطق المنغلقة في عام 1922 وطبقته في جنوب السودان، ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردفان، وشمل التطبيق أبعادالموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب، واقتصاد التجار العرب والمسلمين، واستبدالهم بالإغريق وغيرهم من الجاليات، ومنع تعلم اللغة العربية واستخدام اللغة الإنجليزية واحتكار التعليم في الجنوب، والإرساليات المسيحية، حيث قسم الجنوب إلى اقطاعيات منحت كل كنيسة من الكنائس العربية مساحة فيها. [3]

---

[1]محمود خليل، المرجع السابق، ص238.

[2] Richard Gray,History of the Sawthen Sodan 1879-1889,pruss,Oxford university,1961p166

[3]جلال رأفت وآخرون، المرجع السابق، ص ص12-13.

كما نجد المبادرة المصرية السياسية في حل مشكلة السودان في الجنوب من أجل تحقيق الوفاق والسلام الوطني الشامل تقوم على المبادئ والأسس التالية:

- وحدة السودان أرضا وشعبا، المواطنة في السودان هي الأساس في ممارسة الحقوق وأداء الواجب.
- الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني
- ضمان مبدأ الديمقراطية التعددية
- استقلال القضاء
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- كفالة حرية التعبير والتنظيم وفقا للقانون
- كفالة الحريات الأساسية، وضمان ممارستها، والالتزام برعاية حقوق الإنسان
- إقامة نظام حكم لا مركزي في اطارة وحدة السودان.
- انتاج سياسة خارجية تراعي تحقيق المصالح القومية للبلاد.

وقد لاقت هذه المبادرة تأييد المعارضة الشمالية بزعامة حزب الامة على اعتبار أنها تلي مطالبها.[(1)]

وبناءا على معدلات النمو السكاني، اصبحت هناك حاجة لزيادة المساحة المزروعة فطالب السودان بزيادة حصته من مياه نهر النيل حتى تقي بمتطلباته، ونتيجة للحرب الاهلية في الجنوب توقف مشروع قناة جونجلي بعد انجاز الجزء الاكبر منه، والذي قدر في مليار متر مكعب سنويا، وتفهم السودان لإثيوبيا من خلال تغذية هذا النزاع ومساندتها للزعيم جون جرنج الذي يقود حربا ضد نظام الحكم في السودان للحصول على الاستقلال.[(2)]

[(1)] سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص313.

[(2)] رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، مصر، الاسكندرية، 2001 ص79.

2-4 الصراع في إقليم دارفور:

إقليم دارفور يشكل خمس مساحة السودان، وهو الإقليم الذي يعكس الصراع في السودان الذي يعود لأسباب يرجعها البعض الى تقسيم مساحات الرعي والمناطق الزراعية من اجل الاستحواذ على هذه المناطق لكن نجد الصراع يعد عرقي يقوم على أساس ان القبائل العربية تضطهد القبائل الافريقية، وهذا يعود للخلفية التاريخية التي زرعت فكرة ان سلالة القبائل العربية انقى وأرقى من السلالة الافريقية، هذا ما أثر على الصراع في إقليم دارفور الذي تميز بالتنوع العرقي وكثرة القبائل.[1]

كذلك مشكلة انتشار السلاح في الإقليم خاصة وان إقليم دارفور يقع على حدود دول عديدة كليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى، مما أدى الى تدفق السلاح في الإقليم خاصة في ظل الصراعات الإقليمية، ففي أواخر السبعينات قامت ليبيا بتسليح القبائل الغربية في دارفور للاستقواء بها في صراعها مع التشاد الى جانب تفكك جيش جمهورية افريقيا الوسطى الذي دخل الكثير من أعضائه الى إقليم دارفور ونتيجة لهذا الوضع كثرت العمليات الاجرامية، وبالتالي أصبحت حركة السلاح عادية في الإقليم.

يضاف الى ذلك عدم إتمام الحكومات السودانية المتعاقبة جزء الكبير من المسؤولية من هذا الصراع لعدم اهتمامها بتنمية إقليم دارفور بمناطقه المختلفة، وانتشار البطالة وسوء السياسة التعليمية بالإقليم، مما أدى الى تضارب القوى السياسية السودانية في مواقفها اتجاه الصراع في إقليم دارفور، والتركيز على المشاكل في الجنوب.[2]

وتتحمل النخبة السياسية و الفكرية في السودان جانبا كبيرا من المسؤولية في الصراع وذلك بتبني بعض النخب الاثنية المركزة، والتي تفضل نمطا ثقافيا من غير الأنماط الثقافية الأخرى، وعدم

---

[1] محمد عوض ألهزايمية، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007 ص ص177-178.

[2] توفيق المديني، المرجع السابق، ص83.

اتفاق هذه النخبة على طريقة أسلوب في التعايش مع الأنماط الثقافية السودانية، ووضع نمط واحد معترف به من قبل الجميع.

مما أدى الى تفاقم الصراع وانتشاره في دارفور منذ 1987م واشتدت شرارته في الإقليم في أوائل عام 2001م عندما اعتدى العرب على الزغاوة وقتلوا حوالي 76 شخصا منهم، ومن ثم بدات عمليات القتل والانتقام بين القبائل وضد الإدارة في الإقليم، رغم دخولها في مفاوضات مع المتمردين الا ان الوضع زاد سوء خاصة في ظل نقص المياه والموارد الغذائية، فادى السقوط العديد من القتلى واحراق الكثير من القرى، ما دفع بالقوات العسكرية الحكومية للقيام بعمليات عسكرية ضد المتمردين، وما زاد سوء الوضع في إقليم دارفور هو التدخل الأجنبي والتفاقم الإعلامي مما أدى الى عقد العديد من المؤتمرات و الاتفاق على العديد من الاتفاقيات من بينها اتفاقية انجيمنا.[1]

[1]محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص ص178—179.

الفصل الثاني: تطورات الصراع في إقليم دارفور والمواقف منه1987-2004م

المبحث الأول: التعريف بإقليم دارفور

1-1 تحديد الإطار الطبيعي

1-2- تحديد الإطار البشري

المبحث الثاني: الصراع في اقليم دارفور

2-1- جذور الصراع في إقليم دارفور

2-2- أسباب الصراع في إقليم دارفور

2-3- أطراف الصراع في إقليم دارفور

2-4- تطورات الصراع في إقليم دارفور

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من الصراع في إقليم دارفور.

3-1- موقف الحكومة السودانية من الصراع في إقليم دارفور

3-2- مواقف دول الجوار الدول العربية والإفريقية من الصراع في إقليم دارفور (مصر- ليبيا - تشاد-إفريقيا الوسطى)

3-3- مو اقف الدول الغربية من الصراع في إقليم دارفور (الولايات المتحدة الأمريكية-بريطانيا- فرنسا) .

3-4- موقف اسرائيل .

3-5-موقف الصين.

تطورات الصراع في إقليم دارفوروالمواقف منه1987-2004م

المبحث الأول: التعريف بإقليم دارفور:

1-1-تحديدالإطار الطبيعي:

يرجع سبب تسمية دارفورإلى قبيلة الفور ودارفور تعني موطن الفور وهي إحدى أكبر قبائل الإقليم، شمال، دارفور وعاصمتها الفاشر وجنوب دارفوروعاصمتها مدينة نيالا وغرب دارفوروعاصمتها مدينة الجنينة وشرق دارفور وعاصمتها مدينة الضغين ووسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، يدين سكان دارفور بالاسلام الذي دخله قديما قبل سلطنة الفور التي اهتم سلاطينها ببناء المساجد والخلاوي واستقدام العلماء " تمبكتو" في غرب إفريقيا، وتفرد أبنائه بطريقة لحفظ القرآن بجبال الفور، وهي التي تستعين الحافظ فيها بالجبال وحروف القرآن، والفور هي كلمة تعني الغملاق لكونهم طوال القامة،بيوتهم يطلق عليها البيوت العملاقة،لتواجدها بالجبال.[1]

1-1-1-الموقع: تمثل دارفور خمس مساحة السودان و هي تعادل مساحة فرنسا، و يمتد الإقليم تاريخيا من خط عرض 10° شمالا الى خط العرض 16° شمالا، و من خط الطول 22° شرقا الى خط الطول 27° شرقا، مشكلا مثلثا تمتد مساحته على 450 ميلا طولا و 350 ميلا عرضا في أوسع حدودها السياسية[2]،و تقع ولاية دارفور غرب السودان، في مساحة تقدر بنحو 196,404 ميلا مربعا، و تجاورها من ناحية الشرق الولاية الشمالية وولاية كردفان ومن الجنوب ولاية شمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال ومن الشمال الغرب تحدها ليبيا، ومن الغرب جمهورية التشاد و من الجنوب الغربي جمهورية إفريقياالوسطى[3].

هذا الموقع جعل المنطقة مفتوحة على ثلاث أقطار متداخلة إثنيا وثقافيا.

---

[1]أمين مشاقبة الطيب ميرغني أبكر، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2012، ص36.

[2]زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة، 2006 ص05.

[3]محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص ص177-178.

وتنقسم دارفورإلى ثلاث ولايات هي الشمالية والغربية والجنوبية، ومساحة دارفور حوالي واحد وخمسون ألف مليون كلم^2 أي حوالي 20 % من مساحة السودان، ومن جهة السطح يعتبر جبل مرة أهم ظاهرة تضاريسية في الإقليم بجانب كتلة جبل مرة توجد مرتفعات بركانية أخرى مثل كتلة جبل يدون وإلى جانب المرتفعات توجد السهول وهي أراضي متوسطة الارتفاع، وإلى الغرب من جبل مرة توجد منطقة سهلة، وفي الجنوب توجد سهول رملية، وفي الشرق توجد سهول وكثبان رملية.[1]

مما ترتب عن هذه التضاريس: وجود بعض المعادن ومن أهمها البترول في دارفور وجود المياه الجوفية والسطحية في بعض المناطق مما ساعد على قيام حرفتي الرعي والزراعة، وشكلت المرتفعات مناطق عملية واعتصام صالحة للمتمردين.[2]

أما الظروف المناخية: الحرارة متوسطة أو مرتفعة في معظم شهور السنة خاصة في الصيف وتختلف تبعا للارتفاع، والشتاء وهو فصل الجفاف، وتغزر الأمطار على مناطق المرتفعات في جبل مرة وتقل كلّما اتجهنا شمالا، والتربة متنوعة، ولذا تتنوع النباتات حسب الحرارة والأمطار[3].

مساحة الغابات بولاية شمال دارفور حوالي خمسة ألاف فدان، وعموما فان الجفاف الذي ضرب الولاية منذ الستينات قد أثر سلبا على الكثافة الغابية، أما في ولاية غرب دارفور فيسود الغطاء النباتي الكثيف والغابات الغنية بأشجار السرو والقميل، وتقدر الغابات في شمال بـ 75%

[1]زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية، التطورات السياسية، المرجع السابق، ص05.

[2]شعبان ماهر عطية، مشاكل إفريقيا المعاصرة، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2011، ص256.

[3]شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، حضارته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، مكتبة الأنجلو المصرية مصر، القاهرة، 2008، ص813.

والجنوب بـ 48 %وهي تساهم بقدر كبير في صادرات البلاد من الصمغ العربي والحطب الوقودوالفحم الحريق، وإنتاج الصمغ(1).

ويحتوي الإقليم على ثروة حيوانية هائلة حوالي 30 مليون رأسا موزعة على ولاياتها الثلاث وتزخر ولاية الشمال دارفور بالثروة خاصة الإبل والضأن حيث يوجد حوالي 12 مليون رأس. وولاية الغرب بحوالي 4,5 مليون رأس وولايات الجنوب دارفور بحولي 1,4 مليون رأس، وبالولايات الثلاث بحيرات موسمية هي بحيرة كندي بمحافظة برام الصافية بنيالا وبحيرة كلنق بمحافظة عد الفرسان، والتي توجد بها كميات مقدرة من أسماك البليوط(2).

وتمتلك دارفور ثروة معدنية هائلة تأتي على رأس هذه الثروة البترول في الجنوب وجنوب كردفان، وشمالا بحر الغزال ويقدرها البعض بأكثر من 20 مليون برميل، مما يؤكد على توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق التشاد المجاورة لدارفور مباشرة والذي يقوم على استغلاله الشركات الغربية التي مدت خط أنابيب ضخم لنقله إلىمناطق التصدير على المحيط الأطلسي، والبترول في دارفور هو جزء من قصة البترول في السودان كله.(3)

1-2-الإطار البشري:

يبلغ سكان دارفور حوالي 6 مليون نسمة من سكان السودان، البالغ عددهم حوالي 31 مليون نسمة، أي أن سكان دارفور أكثر من ربع سكان السودان منذ سنة 1994، وينتمي السكان إلى مجموعتين كبيرتين، ويستخدمون لغات محلية الى جانب اللغة العربية(4)،و يسكن دارفور عدد كبير من القبائل المستقرة في المناطق الريفية مثل الفور، المساليت، الزغاوة، الداجو، التنجر والتامّة، بالإضافةإلى مجموعات القبائل الرحّل التي تنتقل من مكان لآخر مثل الأيالة، المحاميد

---

(1)جلال رأفت هاني راسلان، ملامح النزاع في دارفور الأزمة وأفق المستقبل، مركز البحوث والدراسات، مصر، القاهرة ، 2004 ص93.

(2)أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص ص80-81 .

(3)المرجع نفسه، ص ص65-66.

(4)شوقي الجمل، المرجع السابق ، ص 894.

مهرية، بني حسين، الرزيقات، المعالية، و السلامات والبني هلبة والحيماتوالترجم والقمر والميدوب وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة ويتكلمون لغات محليةبالإضافة للعربية، و بعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرحّل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومن بينهم أيضا الأفارقة[1] وبالتالي نجد تقسيم القبائل الى مجموعتين:

فالمجموعة العربية وتمثل:

- البقارة: ومنهم الرزيقات، ويعيشون في أقصى الجنوب الشرقي من دارفور.
- التعايشية: ويعيشون في الركن الجنوبي الغربي من دارفور.
- الهبانية: يعيشون بين الرزيقات والتعايشية.
- الكبابيش: يعيشون في شمال دارفور وكردفان.[2]

المجموعة غير العربية وتمثل:

- الزغاوة: وهم منتشرون شمال مرتفعات جبل مرّة.
- المتدوب: الواقعة شمال شرقي دارفور معزولة تماما أي شمال الصحراء.
- الداجو: يعيشون على التلال الواقعة شمال شرق وجنوب نيالا*.
- التنجور: حلوا محل الداجو بوصفهم سلالة متفوقة في دارفور.
- الربو.
- التكازنة.
- الفور: وهم من أهم سكان دارفور وقد سمياالإقليم باسمهم وتعيش على جبل مرّة.
- المساليت: وهم يعيشون في الحدالأقصى الغربي لدارفور.[3]

---

[1]فوزي روسانو ديدار ، االسودان الى اين؟، تقديم الان جريش، تر: مراد خلاف، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع السودان، 2002، ص124.

[2]بهاء الدين مكاوي، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة، العدد167، (أفريل 2009 ص244.

* نيالا : في لغة الداجو تعني الثرثرة، ينظر شوقي الجمل، المرجع السابق، ص895.

[3]شوقي الجمل، المرجع السابق، ص894.

1-2-1-الموارد الزراعية: حيث تزرع عدّة محاصيل، بالإضافة للأمطار، توجد المياه الجوفية.
المراعي: وتربى عليهاالأبقار، والضأن والماعز والإبل، وتقدر الثروةالحيوانية في دارفور بـ 10 % من ثروة السودان الحيوانية.

الثروة المعدنية: أهمها الحديد الرصاص والجرانيت والكروم، الرخام، الحجر الجيري وقد كثف البترول في الأجزاء الشرقية من الولاية.

الغابات: توجد الغابات في مساحات شاسعة ومن أهم منتجاتها، القمح العربي بالإضافةإلى خشب الأثاث. [1]

1-2-2-نبذة تاريخية:

دارفور معروف عنها أرض القرآن فمنها خرج المحمل وكسوة الكعبة، فكانت منارة لنشر الإسلام في إفريقيا غربا وجنوبا، وبالتالي مثلت خطا فاصلا بين العالم العربي الإسلامي، والعالم الإفريقي المسيحي. [2]

لقد حكمت سلطنة الفور الإسلامية هذا الإقليم من عام 1650م وحتى 1874م، حيث دخلت في سلطة الدولة العثمانية الذي لم يدم حكمها إلا بضع سنين، ثم استمرت السلطنة من زوال السلطنة من زوال الدولة المهدية عام 1898م وحتى سقوطها بيد الإنجليز عام 1916م كآخر منطقة تنظم لدولة السودان، لم تشهد منطقة دارفور في تاريخها الحديث هدوءاواستقرارا معتبرا. فابتداء بحروب الزبير باشا على المنطقة عام 1874م، ثم الثورات المتتالية على حكمه، وثورة أبو الجميرة على الدولة المهدية عام 1888م، ثم ثورات الفكي عبد الله السجيني عام 1921م والسلطان هارون بجبل مرّة، وماديو بالضغين، والبقارة ضد الحكم الإنجليزي، ثم انتفاضة باولاد الأمين العام

[1]أمين مشاقبة الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص131.

[2]عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية، حرب باردة أم سباق التسلح؟ Le cammandemant américan pour l’afrique(Africon)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون 2011،ص87.

للجبهة الإسلامية في دارفور على حكومة الإنقاذ عام 1991م، وهذا فضلا عن النزاعات القبلية والانفلات الأمني والصراعات الإقليمية[1].

وينقسم إقليم دارفور إداريا منذ عام 1994 إلى ثلاث ولايات هي: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، بمساحة تقدر 296.42 كلم^2، وتعتبر المدينة التاريخية السياسية للإقليم كله، ويقطنها الإيالة الرحل وغالبيتهم من الزغاوة غير العرب.

وولاية الجنوب وعاصمتها نيالا، 127.300 كلم^2، ويقطنها البدو ومربيوا الإبل والأنعام، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنية، وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية والتي تقع على جانبي الكتلة البركانية لجبال مرة.[2]

[1] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص178

[2] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص47.

المبحث الثاني: الصراع في إقليم دارفور:

2-1-جذور الصراع في إقليم دارفور:

يعود الصراع في إقليم دارفور إلى تعمق الخلاف بين قبائل الفوروالدنكاملوال الجنوبية التي كانت تنشأ على أراضي المراعي والصيد، أثناء الحكم الثنائي تم إصدارقانون المناطق المغلقة 1922م والذي نص على منع نزول القبائل الغربية الشمالية إلى خط 10° شمال خط الاستواء أو صعود القبائل الجنوبية الزنجية إلى الشمال، هذا الخط إلا بأمر هذا الحاكم العام أو ممثله خلق هذا القانون فاصل جغرافي وبشري ونفسي بين القبائل الشمالية العربية والجنوبية غير العربية[1]،وفي عام1924م تم ترسيم الحدود بين الفور و الدنكاملوال و الرزيقات بموجب اتفاقية اعترفت بحق الرزيقات التاريخي في التواجد في البقعة من الأرض الممتدة جنوب بحر العرب ب 14 ميلا وقد أعطت الاتفاقية في ذات الوقت الدنكا الحق في الورود إلى بحر الغزال بإعادة النظر في الاتفاقية لاعتبارات سياسية،[2]فخلق هذا القانون فاصلا جغرافيا و بشريا و نفسيا بين القبائل الشمالية العربية و بين العناصر الزنجية أو غير العربية، فأعطت الاتفاقية في الوقت نفسه الدنكا الحق في الورود الى بحر العرب و الصيد فيه،في سنة 1931م طالب المسؤولون في بحر الغزال بإعادة النظر في الاتفاقية لاعتبارات سياسية، بينما رفض مدير دارفور ذلك حرصا على مصالح الرزيقات، وفي عام 1939م وقعت حوادث الشغب بين دار المساليت وقبائل الفور، عام 1941م وقعت حوادث خطف للأطفال، وفي سنة 1947 زادت حالات السرقة نتيجة ندرة المياه و قلة العمل وزيادة

---

[1]شعبان ماهر عطية، المرجع السابق، ص257.

[2]زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة 2010، ص ص52-57.

البطالة، فبدأ الناس يهاجرون الى الجنوب في عام 1949 فوقعت منازعاتعلى الحدود بين قبائل الهباينة والرزيقات[1]

ولقد استمرت عمليات النزاع في إقليم دارفور بين القبائل الرعوية ومعظمها من العرب والقبائل المزارعةومعظمها من العناصر الإفريقية نتيجة الظروف المناخية المرتبطة بهذا الإقليم[2].

وقد ساعد على انتشار الصراع في إقليم دارفور انتشار التقاليد القبلية، وسيادة ثقافة الفروسية، ولكن هذه الصراعات كانت محدودة، ويتم تسويقها من خلال الأطر والأعراف المحلية.

إلا أن هذه الأوضاع تغيرت نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد في السبعينات والثمانينات. تميزت النزاعات في فترة ما قبل منتصف الثمانينات انها كانت منخفضة الحدّة ومحلية في قضاياها وأطرافها ومتقطعة في تكرارها، فكان من النادر تورط أكثر من طرفين في النزاع الواحد، مثل نزاعات الزغاوةوالمهدية في 1968م والمهدية والرزيقات في 1968 الرزيقاتوالميرية في 1972_1974 وبني هلبةوالماهرية في 1975_1977[3]

وكانت الصراعات غير متوالية ومتدنية الحدّة، وسوّيت جميعا عن طريق الوساطة التقليدية، لأن معظم الصراعات في دارفور تقع بين الجيران بل أن أشدّها فتكا كان محلياً.[4]

2-2- أسباب الصراع في إقليم دارفور:

الواقع أن تفاقم الصراع في إقليم دارفور يرجع إلى أسباب مختلفة وعوامل متعددة داخلية وخارجية وسوف تتعرض بالتفصيل فيما يلي عن أهم هذه الأسباب والعوامل:

2-2-1-أسباب اقتصادية:أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للأحداث في كل زمان ومكان فإن أحوال دارفور الاقتصادية تأتي على رأس مسببات الصراع في إقليم دارفور، إذ كانت الزراعة

---

[1] عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور أصول تاريخية ومحاولة الحل السياسيوالتدخل الدولي، مؤسسة طوبجي للتجارة والطباعة والنشر، مصر، القاهرة، 2008، ص21.

[2] فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية، صراعات إقليمية ودولية، دار المنهل، لبنان، بيروت، 2006، ص35.

[3] أمين مشاقبة الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص125.

[4] محمود ممداني، دارفور منتقدون وناجون السياسةوالحرب على الإرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، بيروت، 2010 ص287.

والرعي يشكلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي،فهناك محاصيل الزراعة الغذائية كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع في دارفور والواقع أنه لا تتوفر فيه مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف، التنمية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحتهوالتي تبلغ 20 % من مساحة السودان الكلية(1).

2-2-2- مشكلات الملكية وحيازة الأرض:

اسم نظام ملكية الأرض و حيازتها في دارفور لفترة طويلة يسير حسب التقاليد الموروثة فلكل قبيلة منطقة خاصة بها تسمى دار، وغالبا ما تكون ملكية الأرض جماعية لجميع أفراد القبيلة وكأن هناك نظام الحواكير الذي بموجبه تستوي الصفوة و رجال السلطة ومشايخ القبائل على مساحات من الأراضي بنظام الحكر *(2) ومع ظهور مفهوم الدولة الحديثة بعد الاستقلال، ووقوع بعض المتغيرات البيئية التي أدّت إلى نزوح بعض القبائل الكبرى من ديارها التقليدية للاستقرار في ديار قبائل أخرى أو في المدن الكبرى مما غيّر في التشكيلة السكانية واختلال النظام القبلي القديم، وطرح مفاهيم حديثة كالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس حقوق المواطنة. فقد ألقى بظلاله على مسرح الأحداث في

منطقة دافور وكما كانت معظم القبائل التي تمتلك الحواكير ليس لها مصلحة في إجراء أي تغيير في الأوضاع الموروثة، حفاظا على ما تستحوذ عليه من أراضي وحواكير، لذلك فهي ضد أي محاولة لانتزاع أراضيها،(3) بحجة الحداثة أو إقامة مشاريع اقتصادية أي الزراعية وتطالب بعدم المساس بالنظم و الأعراف التقليدية حفاظا عن مصالحها، فحدثت صراعات مسلحة، ظهور

(1)أمين مشاقبة الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص130.

*نظام الحكر: يرخص لبعض الأفراد إمكانية استغلال و احتكار مساحات من أراضي في الزراعة أو غيرها لعدّة سنوات تصل إلى 15 سنة و ربما أكثر من ذلك مقابل إيجار رمزي يدفع للحكومة.ينظر زكي البحيري،مشكلة دارفور أصول الأزمة وتدعيات المحكمة الجنائية الدولية،المرجع السابق، ص91.

(2) صلاح فضل، مشكلة دارفوروالسلام في السودان، كتاب الجمهورية ، مصر، القاهرة ، 2004، ص23.

(3)زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتدعيات المحكمة الجنائية الدولي، المرجع السابق، ص91.

الاتجاهات العنصرية بين المزارعين و من أصحابالأراضي والرعاة وبين ملاك الأراضي أو الحائزين لها من جانب والراغبين في التملّك، أو الحيازة من جانب آخر.[1]

2-2-3-إلغاءالإدارة الأهلية:

كان إلغاء الإدارة الأهلية سببا من أسباب الصراع في إقليم دارفور، فخلال فترة الحكم الثنائي طبق الانجليز نظام الحكم غير المباشر الذي بموجبه لا يقوم الرجل الأبيض بإدارةوحكم السكانالأفارقة السود وإنما يستعين بزعماء القبائل الإفريقية لكي تدير شؤونها لحسابه وتنفذ أوامره، وتطوّر هذا النظام إلى ما سمي بالإدارة الأهلية، حيث ظلّ لزعماء القبائل الأساسي ليس فقط في إدارة الأقاليم والمناطق بل في حل المشاكل الّتي تنشأ فيه القبائل والأفراد عن طريق مجالس الكبار أو مجالس الأجاويد.[2]

وقد بدأت الدعوة لإلغاءالإدارة الأهلية في أكتوبر 1964، وهي دعوة تبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دارفور.

---

[1]صلاح فضل، المرجع السابق، ص ص23-24.

[2]أمين مشاقبة الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص132

وعندما جاءت حكومة النميري* تبنت الدعوات السابقة لدل الإدارة الأهلية مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دارفور من كثير من الاختصاصات، الواسعة، وقام النميري بإصدارقانون الإدارة المحلية للأقاليم، واستخدمت بذلكالإدارة الجديدة شرطة ضعيفة، وعدم تواجد قوات الجيش وغابت سلطة الدولة فحلّ السلاح والصراع القبليوالعنف محلّ القانون، ومع ظهور الجفاف والمجاعة أدّىإلى مزيد من التناقض حول الموارد المحدودة، فكانت دارفور تحتاج الى إدارة قوية،ولعلّ ما زاد الإمتعاض لدى بعض قبائل دارفور في عام 1994 عندما أعيد تنظيم إقليم دارفور إداريا تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل المساليتوالفور بمثابة تجاهل أو تعويض لدورها التاريخي القبلي في الإقليم.[1]

2-2-4-الصراع على الموارد الطبيعية:

لقد بدأ الصراع بين الرّعاة والمزارعين على مناطق الكلأ والماء وزادت من حدّته موجات الجفاف والتصحّر، التي اجتاحت البلاد وأجبرت الرّعاة على الهجرة إلى المناطق الأكثر خصوبة والتي يتوفر بها العشب والماء.[2]

ويعدّ الجفاف على أنّه نتاج العلاقة بين المياه المتوافرة والحاجة إليها، وعندما تكون المياه الضائعة عن طريق التبخر أكثر من كميّة الهطولات يحدث الجفاف.

جعفر محمد النميري: (1930–2009)، دخل الكلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثاني ، اشترك في دورة بمدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر، كان من المشاركين في الإنتفاضة الشعبية ضد إبراهيم عبود، درس في كلية الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية، استولى عن السلطة عام 1969، اسقطه الشعب بإنتفاضة شعبية عام 1985. ينظر سرحان غلام حسين العباسي التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953–2009، دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت،2011، ص220.

[1]زكي البحري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص91- 92.

[2]شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 895.

بينما التصحّر هو تدني في قدرة الأرض الإنتاجية بسبب إختلال التوازن الطبيعي بين المناخ والتربة والنبات وفقدان الأراضي لتربتها الغنية نتيجة التغيّر في خصائصها الطبيعية والظروف المحيطة.[1]

هاذين العاملين يؤديان إلى تدهور المراعي وتناقص الغطاء النباتي مما يعرّض التربة للتعرية، والزيادة في النباتات العصيرية والشوكية مما لا يستسيغه الحيوان.[2]

وتزداد الحالة في المناطق الجافة الواقعة في نطاق الصحراء الكبرى، ويتميّز هذاالإقليم بانتشار الكثبان الرملية المحركة التي تؤثر بدورها على الغطاء النباتي، وقد أدّىسوء استغلال أراضي المراعي وإزالة بعضها للاستزراع إلى زيادة معدل انجراف التربة وزحف الكثبان الرملية مما زاد معه زيادة التصحّر، وفي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج الحيواني تنقص فيه مساحة المراعي.[3]

ولهذا فقد اشتد الصراع في دارفور وبدأ من القبائل الشمالية بعد ما كانت الأمطار تسقط بشكل طبيعي وكانت مناطق الشمال تسقط فيها أمطار كثيرة تغيّر المناخ[4].

وبدأت نسبةالأمطار تقلّ في الوقت الذي كانت فيه قبائل الجنوب مساحات الزراعة بها محدودة وتسمح بسير القطعان في المراحيل* بشكل سهل، ثم ازداد الأمر صعوبة مع قلّة الأمطاروالجفاف مما اضطر الرعاة للنزول للجنوب والمرور من المناطق الضيقة ومن هنا بدأ يحدث التّعدي على الأراضي الزراعية مما أوجد خلافا بين القبائل.[5]

---

(1) غانم علي أحمد، المناخ التطبيقي، دار الميسرة ، الأردن، عمان، 2009، ص278.

(2) صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، المشكلة السكانية، موارد المياه العذبة، التلوث البيئي، التصحر، الطاقة، العولمة دار الفكر، سوريا، دمشق، 2004، ص 239.

(3) عبد الله حسوني جذوع، المرجع السابق، ص 239.

(4) عبدالله عبد الرازق، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر الإسكندرية، (د.ت)، ص259.

(5) علي أحمد حقار،البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة المطابع، السودان، الخرطوم، 2003، ص 170.

فالصراع في دارفور قديم بسبب مشكلة المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعي، أدى ذلك إلى نشوب النزاعات منذ أيام سلطنة الفور بين قبائل ألفور الزراعية و الرعوية.[1]

وكان سلاطين الفور يرون أن الأرض التي ينزل فيها الرزيقات ملكا لهم، بالتالي عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم، وكان رزيقات يتهربون من الضرائب أدى ذلك إلى حدوث صراع مرير بين رزيقات وغيرهم من الرعاة، وقد إعتادت حكومات دارفور عبر التاريخ أن ترسم للرعاة مسارات بحيث لا يعتدوا على أراضي المزارعين، ومع ذلك كثيرا ما يحدث التعدي من جانب الرعاة مما يستوجب عقد المجالس العرفية والمؤتمرات القبلية، التي تتحكم فيها شيوخ القبائل والأجاويد، وفرض دية يدفعها المعتدي أو المعتدون على المحاصيل الزراعية، أو على أصحابها المزارعين، خاصة في حالة وقوع حوادث.[2]

2-2-5-تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم:

تمتد حدود إقليم دارفور بغرب السودان لمسافة طويلة تشترك مع ثلاث دول هي ليبيا التشاد وإفريقيا الوسطى، ورغم أن هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية، وقد رسمت من طرف الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدىإلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار، فأصبح جزء من هذه القبائل في دارفور وجزء آخر منها موجود في دول الجوار مما أدىإلى سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة لأخرى، وعندما عادت الحكومة الثنائية ضم دارفور إلى حكومة الخرطوم لم تنتزع السلاح من يد القبائل، فاستمر وجود رقابة أمنية عليها مما خلق دائما جوا من الصراع والقتال في هذه المنطقة، وأول دخول للسلاح في الإقليم في منتصف السبعينات عندما كانت الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضد الحكومة في ماي بزعامة جعفر النميري، وتستعدّ لانتفاضةجويلية 1976، حيث خزنت لهذا

---

[1] السيد فليفل، مشكلة دارفور بين التدخل الدول والأزمة الداخلية، المركز العالمي والأبحاث، (د.م)، ص160 .

المراحيل: أو المرحال أنه الطريق أو الملك الخاص بالمواشي بمختلف أنواعها أو أعدادها.ينظر علي أحمد الحقار، المرجع السابق ص170.

[2]السيد فليفل، المرجع السابق، ص165 .

الغرض في دارفور، فلما جرى الحوار فيما بعد بين الجبهة الوطنية ونظام النميري حول المصالحة تنازلت الجبهة عن السلاح لجيش الحكومة، لكن تسربت كميات كبيرة منه لأهالي دارفور.[1]

ولعل ما ساعد على انتشار السلاح في الإقليم هو قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور للاستقواء صراعها مع تشاد دخول شريط "أوزو"، كذلك تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى ودخول معظمه إلى دارفور، ما دفعهم للتسابق للحصول على السلاح الأحدث لحماية أنفسهم خاصة وان الإقليم أصبح قبلة لتجار السلاح، حيث أصبح عدد قطع السلاح الموجود في الإقليم عند بدء الصراع المسلح نصف مليون قطعة سلاح.[2]

2-2-6-السياسات التعليمية والبطالة:

لما كانت دارفور منطقة بعيدة و متطرفة عند وسط السودان، فقد تعرّضت للإهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية و الوطنية بعد الاستقلال وحتى الآن، فإنه ليس غريبا أن تصبح الخدمات التعليمية والصحيّة والاجتماعية غير كافية أو غير موجودة بالمرة، فقد كانت دارفور أقل مديريات السودان نصيبا في عدد الطلاب أو في عدد المدارس، وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين أدارت الدولة سياسة تعليمية، لتوفير التعليم العالي في العاصمة ودول الكبرى بينما المدارس الأهلية وغير الحكومية في مديريات شمال السودان، و لم يكن في دارفور مدرسة أهلية واحدة.[3]

وقد كانت دارفور من أهم الركائز الأساسية للعمالة المؤهلة ومصدرا للرجال المجندين في الجيش السوداني، وقد مثلت الهجرة إلى البلاد العربية خاصة ليبيا منفذا مهما لجزء من فائض الأيدي العاملة في دارفور ومع ذلك ظلّ آلاف الخريجين بلا عمل نتيجة لعجز الدولة عن إيجاد فرص العمل لتوظيف تلك الطاقة البشرية الكبرى في الإقليم، خاصة بعدما زاولوا دراستهم في

---

[1]محمد جمال عرفة، بعنوان"دارفور التاريخ والقبائل العنصرية"،،مأخوذة من موقع w.w.w.islamonline.net،09 ديسمبر 2014، على الساعة 15:30.

[2]زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة التداعيات المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص 99.

[3]اسماعيل مصطفى عثمان، دارفور ماضي حاضر مستقبل،دار الأصالة للنشر والتوزيع الإعلامي، مصر، القاهرة ، 2006 ص 67.

الخرطوم، وعندما تفجّر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرّد ضدّ الدولة يشكّل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع البطالة فكان لهم دور فعال في تنشيط الحرب والصراع في دارفور الذي أصبح ناتج عن فوارق اجتماعية واقتصادية بين الشمال.

أما من الناحية الثقافية فإن الواقع الذي يعيشه سكان إقليم دارفور، نجد أن القبائل الإفريقية قد تأثرت بالقبائل العربية من ناحية النسب وتأثروا باللغة العربية وأصبحت هي اللغة السائدة باعتبارها لغة القرآن، هذا ما أدّى إلى الاختلاط الوثيق بينهم.[1]

2-2-7-عزلة الإقليم وصعوبة المواصلات:

ما زاد من عزلة دارفور عن كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى عدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم ووسط السودان، وعدم توفر وسائل مواصلات سهلة سريعة، فمنذ وجود حكومة الإدارة الثنائية أقامت خطوط السكك الحديدية في بلاد السودان، وأوقفت الخط المتّجه غربا عند مدينة الأبيض عاصمة كردفان، لكي يأتي بالصمغ العربي اللازم للصناعة البريطانية ولم يصل إلى الفاشر عاصمة دارفور، بعدها توجّه نحو الجنوب الغربي إلى مدينة الضغينوزالنجي دون أن يمرّ على الفاشر وظلّ الأمر هكذا حتّى الآن، كذلك لا تتوفر في دارفور الأعداد الكافية لخطوط التلفون، والتلغراف التي تربط هذا الإقليم بعاصمة السودان وأقاليمه أو بالعالم الخارجي بشكل أوسع.[2]

2-2-8-تجاهل الحكومة للأزمة أوّل الأمر:

مما جعل حركة التمرّد في دارفور تبلغ هذا الحدّ من العنف أن الحكومة قد استهانت بها أوّل الأمر، واعتبرتها عملية بسيطة خارجة عن القانون وانشغلت الحكومة بمشاكل حربها وصراعها مع الجنوب، ووصفت الحكومة متمرّدي دارفور بأنّهم قطاّع طرق، وأخطأت فيإدارة الصراع سياسيا

---

[1] إسماعيل مصطفى عثمان، المرجع السابق، ص17.

[2] أمين مشاقبة الطيّب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص ص146–147.

وإعلاميا،كذلك انقسام حزب الحاكم الى حزبين حزب المؤتمر الوطني بزعامة عمر البشير وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي*. فكان زعماء من إقليم دارفور مع الجيش الترابيأي من أنصار التوجّه الاسلامي، ما زاد من تأزّم

المشكلة بتأشير الترابي على حركات التمرّد مما أدّى إلى عملية اعتقاله، أدّى الى اشتداد الصراع في دارفور وتضخمه مع نفي الترابي عن نفسه هذا الاتهام.(1)

2-2-9–الصراع القبلي في إقليم دارفور:

إن إقليم دارفور له تركيبة متنوعة عرقيا واجتماعيا وقبليا، وهو عبارة عن نموذج مصغّر لدولة السودان، وهذا ما يفسر وجود قبائل مشتركة ومتنوعة مع الدول المجاورة، مما أدّى الى سلسة من الصراعات القبلية بين القبائل المختلفة في الإقليم، وأهم هذه المعارك القتال الدائر بين قبيلتي الزرقاتوألماليا في عام 1968. ومعركة بين السلامات والتعايشية في عام 1980، وبين الزرقاوة والقمر عام 1990. كل هذه الصراعات كان خلفها العصبية القبلية التّي كانت سببا في تحالف القبائل العربية ضد قبيلة الزرقة الإفريقية، وكذلك غياب السلطة الفاعلة للحكومة السودانية في إقليم دارفور.(2)

2-2-10–الحروب الأهلية في الأقاليم المجاورة لإقليم دارفور:

إن الحروب الأهلية من الأسباب التي نفخت النار في الصراع الدائر بإقليم دارفور وجعلته يختلف عن العديد من الصراعات التي حدثت به سابقا، والتي أهمها الصراع الليبي التشادي الشهير حول الإقليم التشادي الشهير "أوزو" والصراع التشادي الذي انطلق من دارفور بالحدود الشاسعة الممتدة بين ليبيا والتشاد، وإفريقيا الوسطىوتأثر الإقليم بذلك فتوفر بحوزة سكانه السلاح

حسن الترابي:(1930)، كان أمينا عاما للإخوان المسلمين قي السودان، بعدها مستشارا لرئيس الجمهورية جعفر النميري، أعتقل عام 1985، وأصبح أمينا عاما للجبهة القومية الإسلامية. ينظر سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص225.

(1)زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص104 –105.

(2)محمد الأمين عباس النحاس، "أزمة دارفور بدايتها وتطورها"،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،العدد 912،(فيفري 2005)، ص73.

وفضلا عن ذلك فإن الإقليم تعيش فيه قبائل متلاصقة بين الدول المجاورة، كان له دور في انتشار السلاح[1].

2-2-11-إضعاف الإدارة المحلية في إقليم دارفور:

اعتمدت السودان في تنظيمها الدستوري والإداري علىأسلوب السياسة المركزية مما نتج عنه إضعاف الإدارة المحلية وعدم تجسيد مبدا اللامركزية الإدارية، حيث قامت بتعيين إدارة محلية لتسيير الإقليم رغم صدور القانون الحكم الشعبي المحلي عام 1981، ولم ينقد حتى بعد صدور تعديل دستوري عام 1998 حيث حلّ مجلس الشعبي النيابي، وجردت الولايات من سلطتها مما ساهم في إضعاف الادارة المركزية في مواجهة الصراع، ومنح بعض القبائل مناصب في السلطة دون غيرها من القبائل الأخرى.[2]

الأمر الذي أجج نار الفتنة بين القبائل وادّى إلى تعطيل المؤسسات المدنية وجعل القبائل تنتظم في مؤسسات عرقية قبلية استقلت من قبل السياسيين في الضغط على الحكومةوكان هذاالأمر نتيجة للسياسة الخاطئة للحكومات المتعاقبة في السودان.[3]

2-2-12-التهميش وغياب التنمية في السودان:

إن التوزيع غير العادل للثروة من قبل الحكومة السودانية ورفض المشاركة الفعلية لأطراف المعارضة في السلطة، و تطبيق سياسات التهميش والقمع ومصادرة الحريات وإعطاء الأهمية للأمن دون التنمية جعل من سكان الإقليم يشعرون بأن هناك تهميشا حقيقيا وغيابا للتنمية وهذا من خلال تصفية المشاريع، مثل مشروع ساق النعام وطريق الأنفاق الغربي حيث صدر قانون 1995 في شكل مرسوم مؤقت من المجلس الوطني الانتقالي على أن يتم تنفيذه بحلول عام

---

[1] بشير جمال، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية، مسألة دارفور أنموذجا، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر القاهرة، 2009، ص49.

[2] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص99.

[3] المعتصم أحمد علي الأمين، لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل في إقليم دارفور، على الموقعhttp :w.w.w.darfournews.net، يوم15 فيفري 2015 على الساعة 16:15.

1997 و قد اصبح منسيا، فأصبح هناك إهمال في الإقليم، مما أدّى إلى تفاقم الوضع العام في الإقليم.(1)

وعلى هذا الأساس كان للحكومة، دور في تهميش اقليم دارفور فحسب يعاني الإقليم من عدم وجود بنية تحتية من المزروعات الإستثمارية من إهمال التنمية الزراعية والصناعية والحيوانية، وإنتشار البطالة.(2)

2-2-13-خلاف الحكومة السودانية مع الأحزاب السياسية في السودان:

إن الخلاف الذي حدث بين الأصدقاء الرئيس البشير وحسن الترابي، أدّى إلى استنفار أنصاره في كامل الوطن ودخوله في الصراع السياسي ضدّ الحكومة السودانية مع جون جارنج زعيم الحكومة الشعبية لتحرير السودان ، ومن جهةأخرى حركة العدل والمساواة التي كانت موالية لحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي إلى درجة أن اعتبره البعض أنه جناح من هذا الحزب. والاختلاف مع حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان حول منح وزارة الطاقة إلى الحركة، ودخول أطرافأخرى في السلطة موالية للنظام.

-أما من ناحية السياسة الاقتصادية فقد بدأت آثارها السلبية بتشجيع من الصندوق الدولي للحكومة التي عملت على تصدير الانتاج الزراعي الغذائي في أواخر حكم الرئيس جعفر النميري ما أدّى الى انهيار العلاقة بين المزارعين والرعاة، بتراجع سعر القطن الذي يعتمد عليه السودان في دخلها القومي في الأسواق العالمية ووجد تنافس مع اللحوم في 1985.(3)

- تشجيع معمر القذافي فكرة إنشاء ممرّ عربي إلى داخل القارة الإفريقية يعطي دعما معنويّا للغزو الذي كان يقوم به عرب دارفور للاستيلاء على الأراضي الخصبة، التي كان يحتلها الفور

---

(1)الهاشمي كمرشو، " مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اشراف الأستاذ، عبد الحليم بن مشري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص11.

(2)علي محي الدين داغي، قضية دارفور في السودان، مأخوذة من موقع http:\\www.imsonline .net/article/ ،12 فيفري2015،على الساعة 17:15.

(3)مصطفى عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص18.

حول جبل مرّة، وتقاتل العربوالفور بضراوةوسفك الدماء حول منطقتي جبل مرّة والجنوب الغربي ما بين 1988–1989.[1]

2-2-14–تدخّل القوى الخارجية:

الاهتمام العالمي بالصراع في إقليم دارفور ليس هدفه إنساني فقط، بل هناك أطماع من قبل القوى الكبرى التي تتصدّرها الضغوط الدولية من أجل بسط الهيمنة، من خلال مساندتها في لأطراف النزاع في دارفور والتي تأتي في مقدمتها الولايات المتّحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية هذا من جهة ومن جهةأخرى فقد كان لدول الجوار كالتشاد و ليبياوأريتيريا دور كبير في تأجيج الصراع، وهذا يعود الى ما يزخر به الإقليم من ثروات طبيعية ومتنوعة أهمها الثروة المعدنية الهائلة والمتمثلة في جبال الحديد التي تصل درجة نقائها إلى 180 % والنفط المقدّر بحوالي 45 % بالإضافةإلى النحاس، هذا ما جعل الإقليم يحظى بالاهتمام العالمي.[2]

[1]فوزي صلوخ، المرجع السابق، ص 36.

[2]مصطفى عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص18.

ويمكن تلخيص ماسبق في الجدول التالي الذي يبين الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام الصراع في إقليم دارفور السوداني.[1]

أسباب الصراع	عوامل الصراع
المنشأة للصراع	دور الحكومة، سوء التسيير، التهميش، إلغاء المشاييخ، الهوية، انتشار السلاح.
المغذية للصراع	البيئية، نقص الموارد الغذائية والبيئية، التنوع الإثني القبلي، العامل الجغرافي.
المستغلة للصراع	مصالح دول الجوار، مصالح الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، الصين، الإعلام العالمي وخاصة الغربي في تدويل الصراع.

[1]من إنجاز الطالبة، بالإعتماد على مرجع زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية وأمين مشاقبة الطيب مير غني أبكر، أزمة دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل.

2-3- أطراف الصراع في إقليم دارفور :

إن الصراعات والحروب التي وقعت في إقليم دارفور، نتج عنها عدّة تنظيمات عربية وإفريقية لتعبر مصالح ومطالب جماعات أو طوائف معيّنة من الإقليم والتي وجدت الفرصة في الإطار الدولي لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة وإيجاد جسور للتواصل مع القوى الخارجية التي تسعى لتدويل القضية ولهذا خصصنا هذا العنصر لبيان أهم أطراف النزاع في إقليم دارفور.

2-3-1-حركة تحرير السودان:

بدأت تلك الحركة تحت اسم جبهة تحرير دارفور وهذا ما ظهر في بيانها الأوّل، ثم عادت الحركة لتعدل اسمها في بيانها الثاني الى حركة تحرير السودان، وهذا لأنها أرادت اسما يجنبها شبهة النوايا الانفصالية عن الحكومة المركزية، وتأثرا باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب بزعامة جون جارانج، وللحركة جناح عسكري هو جيش تحرير السودان وكانت عضوية الحركة في البداية لأبناء قبيلة الفور ثم انضم إليها أبناء القبائل الدارفوريةالأخرى، وتتكون الحركة من مقاتلين ينتمون إلى قبائل الزغاوة و المساليت والفور، وهي من ابرز القبائل الإفريقيةبالإقليم، وزعيم الحركة تحرير السودان هو المحامي "عبد الواحد محمد تور" ويتولى منصب الأمين العام للحركة "منى اركوي مناوى" وهو من قبيلة الزغاوة واشتهر كقائد ميداني له علاقة وثيقة بالنظام الإريتري، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني أو التشادي.[1]

وبداية نشاط الحركة يرجع لعام 2001 عندما تشكلّت أوّل خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها 17 من الشباب يقودهم ويدربهم المحامي عبد الواحد محمد نورالذي تم إطلاق سراحه من الاعتقال التحفظي جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديموقراطية الثورية تدعو[2]

---

[1]تقرير عن حركة تحرير السودان، قسم البحوث والدراسات، موقع قناة الجزيرة الفضائية www.aljazeera.net يوم 2015/03/03،على الساعة 18:20.

[2]فوزي روسانو ديدار، المرجع السابق ص 137.

لإثارةالنعرات القبلية والعنصرية وأبلغت السلطاتالأمنية عبد الواحد نور بخطورة إقدامه على تدريب الشباب في جنح الظلام، فانتقل من زالنجي موطنه الأصليإلى منطقة "مرتجلو" بجبل مرّةوينتمي نور منذ دراسته للقانون للتيار اليساري، وكان عضوا في الحزب الشيوعي السوداني،وحركة تحرير السودان بقيادة نور هي المسؤولة عن القيام بكثير من العمليات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد الميليشيات التي كونتها بعض العناصر العربية، بعدها تكونت تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات انفصلت عن الحركة، وهي محدودة الأثر في الغالبوهدد القائمين عليها تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية عندما تتم التسوية السلمية بين الحكومة و الحركات المتمرّدة في دارفور، و أهم هذه التنظيمات المنفصلة عن حركة تحرير السودان هي فيصل أحمد عبد الشافع، وتنظيم الوحدة، والقوى الثورية المتحدة والتنظيم الديمقراطي الوحدوي.[1]

2-3-2-حركة العدل والمساواة:

أسس هذه الحركة الدكتور طيّب خليل إبراهيم* الذي كان مقيما في لندن، ويقود العمليات العسكرية الضابط "التيجاني سالم دور"، ومعظم مقاتلي الحركة من قبيلة الزغاوةوكذلك الدكتور خليل نفسه، وفي ظلّ ظروف الأزمة القائمة في دارفور أعلن د. خليل إبراهيم في مارس 2003م تأسيس حركة العدل والمساواة التيأصدرت بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية، وانتقلمؤسس الحركة من الاتجاه الإسلامي الأصولي إلىالاتجاه العلماني، وبدا

حريصا على إبعاد نفسه وحركته بقدر كاف عن الثقافة العربية الإسلامية، وخفت نبرة خطابه الديني لحساب الخطاب الاثني والقبلي.[2]

وتدعو حركة العدل والمساواة لفصل الدين عن الدولة، وخلق سودان ديمقراطي جديد وتنادي بقيام تحالف من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية، ولم يدعو زعيم الحركة

---

(1) زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص128–129.

(2)جلال رأفت،"أبعاد أزمة دارفور السياسية والثقافية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، العدد 312 (فيفري 2005).ص90.

خليل ابراهيم* لأي مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية وبهذاالمعنيقول"أنأهم اهداف حركتنا لحمل السلاح وهو الخوف من تمزّق البلد ونحنضدّانفصالأي جزء من السودان.نحنلانريد سلطنة في دارفور لأننا نعيش في عصر الكتل".[1]

ومن قيادات تنظيم العدل والمساواة المهندسأبو بكر حامد والمحامي" ياور صندل" ورئيس اتحاد الطلاب جامعة النيلين الأسبق احمد حسين، وهناك تنسيق بين الحركة والحركة الشعبية بزعامة جون جارانج، وكانت له علاقة قوية جدا بالحركة الإسلامية وحسن الترابي، وللحركة دور عسكري وسياسي كبير في إدارة الصراع في الإقليم.[2]

2-3-3-التحالف الفيدرالي:

يتزعم التحالف الفيدرالي احمد إبراهيمدريج الذي كان واليا على دارفور من قبل حكومة ماي باعتباره أحدأبناء دارفور، وقد حدثت اختلافات بين دريجوالرئيس جعفر نميري، بسبب اتصال دريج بجهات خارجية، (في مقاطعة سكسونيا الألمانية) دون الرجوع
للحكومة المركزية، ومثلت الخلافات بين دريجوالنميري واحدة من حلقات الصراع العنيف بين المركز وإقليم دارفور، حيث ترك دريج وظيفته الرسمية كحاكم للإقليم وذهب للخارج لتكوين تيار سياسي منادي للخرطوم، وإبراهيم دريج ينتمي إلى قبيلة الفور ويقيم في لندن.[3]

*الدكتور خليل إبراهيم كان عضوا بارزا في حزب المؤتمر الوطني الحاكم و كان وزيرا ولائيالفترة طويلة في عهد حكومة الإنقاذ و قياديا في الجبهة القومية الاسلامية ،يعد من القيادات التي اسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في جنوب البلاد، كما تولى مهمة التصدي لقوات المهندس داؤود يولاد، الذي قاد تمرّد مسلّح ضد الحكومة في دارفور، وكان خليل من المقربين للدكتور حسن الترابي.وبعد إعفائه من منصبه كوزير 1988 تم منحه مبلغا 150 ألف دولار للدراسة في بولندا لمدّة عام..وأصدر د. خليل ابراهيم قبل تأسيس الحركة مؤلفا بعنوان الكتاب الاسود عام 1999 ولم يكن يحمل اسم مؤلفه.ويحتوي هذا الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب العليا في السودان، اغلب المناطق الأخربوعلى رأسها دارفور مهمشون.ينظرأمين مشاقبة الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص158.

[1]زكي البحيري، المرجع السابق، ص ص129–130.

[2]فوزي روسانو ديدار، المرجع السابق، ص138.

[3]الهاشمي كمرشو، المرجع السابق، ص23.

ويعمل الباحث الأنثروبولوجي دكتور شريف حرير* نائبا لرئيس التحالف الفيديرالي وهو الأكثر نشاطا. وكان من القيادات المؤثرة في رابطة دارفور، وهو ذو توجهات علمانية وكان ناشطا في التنظيمات القوى الدمقراطية المناهضة وبنشوب أزمة دارفور تولّى حرير مهمة تسويق الحركات الدارفورية المتمردة في الأوساط الأوروبية وتقديمها المنظمات الطوعية الأجنبية وتوفير الدعم المالي لها، وتشير المعلومات إلى أن شريف حرير تسعى قوى دولية كثرة لإسناد القيادة السياسية له كمعبر عن كل فصائل المعارضة في دارفور [1]

2-3-4-جماعات الجنجويد:

الجنجويد مصطلح تناولته جميع الصحف السودانية والعالمية مع اندلاع مشكلة دارفور وكانت الحكومة السودانية فقد لجأت خلال حربها ضدّ متمرّدي الجنوب إلى تسليح القبائل العربية في دارفور لصدّ هجمات الحركة الشعبية بزعامة جون جارانجومع مجيء حكومة الإنقاذ ارتكب حسن الترابي زعيم الحركة الإسلامية أخطاء فادحة انعكست على الأوضاع في دارفور، ومن هذه الأخطاء أثارت النعرات الجهوية في نشاط الحركة حيث اعتمد على قبائل غرب السودان واستخدمها كوقود لهذا النشاط، وخاصة أن سكان الغرب يتميّزون بالتديّن وحفظ القرآن وخصال الفروسية[2]

---

[1]ضياء الدين بلال، بعنوان من هم قادة حركات التمرّد ماذا يريدون؟، مأخوذة من موقع www.islamonline.net 2015/03/03 على الساعة21:15.

*الحرير ينتمى الى مدرسة الغابة التي كانت تدعو للافريقانية، غير أن شريف حرير ينظر للأفريقانية من أبعادهاأنها أكثر من نظرته لأبعادها الثقافية أو الفكرية وسنحت لشريف حرير فرصة الدراسة في النرويج. ينظر أمين مشاقبة الطيب مير غني أبكر ،المرجع السابق،ص 159.

[2]أحمد فهمي،ماهي أسباب أزمة دارفور ؟http :\\www .alhewar.org .debat/shouartaspaid193694 في 23 فيفري 2015، على الساعة15:00.

*الجنجويد : اختلف الكتاب في تفسير مدلولها و الجنجويد هو جندي يحمل سلاحا و يركب جوادا. والبعض ذكر انهم جماعة من القبائل العربية، وان الحكومة السودانية شكلت في سنة 2003 معسكرات لإعدادهم ثلاث تقاتل عنها ضدّ العناصر المتمرّدة في دارفور، وقيل إن عدد الذين جندتهم الحكومة من الجنجويد بلغ 200,000، وأن هذه الفرق مارست أعمالا من القتل والتمدير استهدفت المدنيين الأبرياءوقدمت لهم الدولة الدعم والتغطية فأبدت قرى بأكملها. ينظرشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 895.

لكي ينجح الترابي في هذه الثغرات وإثارتها ضد جارانج رفع راية الجهاد في حرب الجنوب وأقدم على فتح الحدود للمسلمين المهاجرين من دول غرب ووسط افريقيا تحت عنوان ان ديار المسلمين بلا أبودعاهم لنصرة العروبة والدين الإسلامي في السودان مقابل المال فدخلت العديد من المرتزقة والوافدين ومن هؤلاء تكونت ميليشيات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة السودانية، ثم بعضهم ومن عناصرأخرى فيما بعد أظهرت أسطورة ميليشيا الجنجويد، ومن المتواتر ذكره عن جذور نشأة الجنجويد*أنها جماعة غير منظمة لا تنتمي إلى أعراق محددة، وكان قد ظهر في دارفور عام 1987 تحالف موسع يشمل كلّ القبائل العربية أطلق عليه اسم "التجمع العربي"، ولما اخذ الصراع في دارفور منحنى تبين منه أنه صراع بين العرب والعناصر الإفريقية بعد أن كان بين الرعاة والمزارعين، فقد تشكّلت ميليشيات الجنجويد[1]

التي تهتم على انها الذراع العسكري للقبائل العربية في دارفور، وهو امر دأبت القبائل العربية على نفي و يربط البعض المراقبين نشأة الجنجويد أيضا بظروف الحرب الشادية في الثمانينات حيث واجه الرئيس التشادي الحالي "إدريس الديبي" خصمه حسين الجيري فجند كل طرف منهما بعض الميليشيات من انباء القبائل العربية القاطنة في دارفور وشرق التشاد فبرزت من بعضهم ميليشيات*الجنجويد.[2]

---

[1]زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق،ص ص 131–132.

*الميليشيات: تنتسب للحكومة بشكل فضفاض فتتلقى منها اسلحتها و لوازمها الاخرى، و يعتقد أنها تعمل اساسا تحت عباءة التنظيم القبلي لكنها تشن هجوماتها بإيعاز من الدولة، و مع ذلك فثمة شك في أنها تقوم احيانا بعمليات نهب صغيرة لفائدتها هي : الفئة الثانية : ميلشيات تنظيمية شبه عسكرية . توازي القوات النظامية منها القوة الضاربة والمجاهدون والفرسان، وقد يعمل بعضها تحت إمرت ضباط الجيش النظامي، لكنها تخضع في الوقت نفسه لكبار زعماء القبائل، ورغم أنها تعمل وفق تشكيل قيادي محدد لكنها تفتقر تماما الى الأسس القانونية.

الفئة الثالثة: قوات الدفاع الشعبي ومخابرات الحدود، وكلتاهما لهاأساس قانوني وتجارب قوات الدفاع الشعبي إلى جانب القوات المسلحة النظامية. وتوجد صلات بين هذه الفئات الثلاث، فقد تلقت لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور إفادات مستقلة بأن قوات الدفاع الشعبي توفر الزي الرسمي والأسلحة والذخائر، والمال إلى الميلشيات القبلية والعربية من الفئة الأولى، كما يجتمع زعماء هه القبائل بانتظام مع المنسق المدني لقوات الدفاع الشعبي، ويتولى المنسق نقل همومهم إلى لجنة الأمن في المحليات ينظر سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص913.

[2]شوقي الجمل، المرجع السابق، ص895.

يقال أن عدد الجندويد صغير جدا لا يتعدّى بضعة آلاف ولكنهم مسلحون تسليحا جيّدا بالرشاشات ويركبون الخيولوالجمال، ويقال أيضا أن هدفهم من مهاجمة القبائل الافريقية هو طردها من بيوتها وإجبارها على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة التي يسيطرون عليها وتركها للقبائل المترحلة ذات الأصول العربية والسبب في هذا هو حدوث الجفاف والتصحر وقلة المياه في المراعي في دارفور بشكل واضح، وصرّح وزير خارجية السودان مصطفى عثمان اسماعيل انه لا توجد علاقة تربط الجنجويد بالحكومة، كما أن الحكومة غير مسؤولة عن تسليمهم، وأن هجمات الحركة الشعبية بقيادة جون جارانج خلال التسعينات على مناطق الجنوب بدارفور كانت سببا رئيسيا في تسليح بعض القبائل هناك لحماية مصلحها مما مهّد لوجود جماعات الجنوبية. بل وحتى جماعات التمرد الاخرى. [1]

فجماعة التمرّد المسلحة في دارفور حيث وجدوا السلاح جاهزا في أيديهم لاستخدامه في أي صراع أو صدام. وبالتالي فان الجنجويد هو تجمّع العرب مطالبة الزرقة بحقوقهم في التنمية والخدمات والمشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح على الإطلاق، كما أن الجنجويد ما هم إلا عبارة عن مجموعة متفلتة من قبائلها، بالرغم من جريان الدم العربي في عروقهما الاّ أنهم لا يمثّلون رأى القبائل العربية في دارفور قاطبة.[2]

2-3-5-حزب المؤتمر الشعبي:

يترأس حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي، الذي تربطه علاقة فكرية وحزبية مع رئيس حركة العدل والمساواة، وبعد الانقلاب الدستوري الذي قاده الرئيس البشير ضده، الامر الذي دفعه الى التحالف مع حركة العدل والمساواة في العمل العسكري لإسقاط حكومة الخرطوم، وما يؤكد

هذه الرغبة عند الحسن الترابي في علاقة بالتحركات العسكرية هو تورط بعض أعضاء حزب المؤتمر الشعبي في محاولة الانقلاب، وهذا مما أدّى إلى اعتقال الدكتور حسن الترابي عدّة مرات، وللإشارة فإن هناك عدّة حركات جنوبية اخرى كان لها آثار في نزاعات دارفور أهمها

(1)زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص 133-134.

(2)الهاشمي كمرشو، المرجع السابق ص 23.

الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي كانت تقدم الدعم اللوجيستي والسياسي لحركة تحرير السودان بإقليم دارفور. [1]

2-3-6-جماعات التمرّد الأخرى:

ظهر عام 2004م عدد من جماعات التمرّد الاخرى منها الحركة الوطنية للإصلاحوالتنمية معظمقادة هذه الحركة من قبيلة الزغاوة كوبيرا، وتنشط تلك الحركة بشكل خاص في مدنية طنية على الحدود التشاديةوفي منطقة جبل مون بولاية غرب دارفور، أيضا جماعة تدعى الكرباج التي يفترض أنها تتألف من أفراد القبائل العربية، وأيضا جماعة الشهامة التي توجد في ولاية غربي كردفان المتاخمة لدارفور من جهة الشرق وتطالب بإتاحة فرص عادلة للتنمية في المنطقة وإعادة النظر في اتفاق تقاسم السلطة والثروة الذي وقعته الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، و تنقيح اتفاق الترتيبات الإدارية لجبال النوبة النيل الأزرق الجنوبية، وفي ديسمبر 2004م ظهرت جماعة تدعى الحركة الوطنية السودانية للقضاء على التهميش التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم على جيش غربي كردفان.[2]

2-3-7-أطرافه الخارجية:

2-3-7-1-الولايات المتحّدة الأمريكية:

قامت العديد من الأطراف العالمية بلعب دورهم في تفاقم مشكلة دارفور، وتحولها إلى صراع دولي، وقد تنوعت تلك الأطراف حسب تبعا لمصلحة كل دولة في الإقليم ومدى استفادتها من الوضع القائم في الإقليم ومنها:

الولايات المتحدّة الأمريكية: تهدف الولايات المتحدّة الأمريكية إلى تحقيق استراتيجية عالمية للسيطرة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي 1991م عن طريق السيطرة على منابع النفط بما في ذلك القارة السمراء، وترجع أهمية السودان بالنسبة لها في تحقيق استراتيجيتها الخاصة

[1]بشير جمال، المرجع السابق، ص65.

[2]فوزي روسانو ديدار، المرجع السابق، ص 139.

بالسيطرة على قلب العالم، والتحكم في مصادر المياه، وإبعاد رؤوس الأموال العربية من الاستثمار في السودان، وإبعاد الشركات الصينية والماليزية من الاستثمار، السيطرة على مصالح الإقليم. (1)

وبدأت الولايات المتحدة الاهتمام بالملف السوداني في إطار استراتيجية الاحتواء بآليات الترهيب والترعيب، فتمّ استخدام دارفور كورقة ضغط، كما قامت بتدعيم القوات المسلحة مثل العدل والمساواة التي يقودها خليل إبراهيم والتحالف الفيديرالي وحركة تحرير السودان حتى تقوم هذه الحركات بعمليات عسكرية تحرج السودان، أو الحكومة السودانية واعتبر أحد أسباب الصراع في دارفور، وخاصة عندما استعملت وسائل الإعلام التي جعلت بعض الناس يظنون بأن هناك ابادة جماعية في دارفور. (2)

2-3-7-2-إسرائيل: لإسرائيل العديد من الأهداف تريد تحقيقها في دارفور، وبذلك أصبحت أحد أطراف الصراع فيه وهذا راجعإلى:

- حماية الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك بتطويق البلاد العربية من الجنوب لاحتمالات وقوع حروب مستقبلية لتصبح دارفور ومعظم دول جنوب الصحراء ساحة كبرى لتصفية الخلافات والصراعات بينإسرائيل والعرب، ورغبة إسرائيل في الحصول على نصيب من المياه، وتحويل جزء منها إلى صحراء النقب عبر سيناء. (3)
- واستغلال البترول واليورانيوم والصمغ العربي بكميات كبيرة، ولأجل تحقيق هذا قامت بإقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الإثنية المتمرّدة، وتقديم الدعم لهم بالتنسيق مع الولايات المتحدّة الأمريكية، من خلال تدريبهم وتسليحهم وذلك باستغلال الوجود الإسرائيلي في إيريتريا، وشن حملات إعلامية بمساعدة المنضمات اليهودية في الولايات المتحدّة الامريكية، على أساس

(1)زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص 148.

(2)أمين مشاقبة، الطيّب مير غني أبكر،المرجع السابق، ص 148.

(3)شعبان ماهر عطية، المرجع السابق،ص ص 263 264.

أن الصراع في دارفور سببه الجماعات العربية الممثلة في ميليشيات الجنجويد تقوم بحملة إبادة عرقية لأفارقة دارفور، مما أدّى إلى تأسيس تحالف لإنقاذ دارفور.[1]

2-3-7-3-فرنسا:

لقد كانت فرنسا طرف فاعل في الصراع في إقليم دارفور، للحفاظ على مصالحها في تشاد وإفريقيا الوسطى، التي ستتضرر من تفاقم الامور على الحدود بين البلدين، قامت فرنسا بإرسال قوات ضمن القوة الدولية، وذلك لتمكينها من الإشراف عن مصالحها في المنطقة، تسعى فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها في تشاد، وبذلك تكاملت المصالح الأمريكية والفرنسية في تشاد حيث تهتم الولايات المتحدة بالنفط المتدفق عبر الأنابيب وتهتم فرنسا بمصالح شركاتها التي تسيطر على بناء الطرق والجسور.[2]

2-3-7-4-بريطانيا:

ارتبط الاستعمار البريطاني للقارة الافريقية على الشكل القديم الذي يقوم على سلب خيرات القارة لمصلحته. هذا ما جعل بريطانيا تعلن استعدادها لإرسال قوات عسكرية لدارفور، ولكن رفضت الحكومة السودانية وكذلك الجامعة العربية، ولما جاء قرار مجلس الأمن عارضت بريطانيا فرض حظر على تصدير البترول ولما كان السودان دولة تحتل أهمية كبيرة لدى بريطانيا، كانت هناك زيارات متبادلة بين بريطانيا رغم البشير وأكدوا التزامهم بالحل السلمي عن طريق التفاوض.

2-3-7-5-ألمانيا:

يمكن تقييم الطرف الألماني في صراع في دارفور، بأنها بعد الحرب العالمية الثانية ظلّت تنأى بنفسها عن الاعتراك السياسي، الا أن الصراع الاقتصادي العالمي على الأسواق ومناطق الطاقة جعلها تسعى لإيجاد موطن لها في افريقيا.

---

[1] الهاشمي كمرشو، المرجع السابق، ص17.

[2] أمين مشاقبة الطيّب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص ص 224 -225.

وتعد السودان وإقليم دارفور على الأخص هو البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف الألمانيةوخاصة أن الوجود الألماني في القارة ضعيف مقارنة بدور الولايات المتحدّة وفرنسا وبريطانيا وحتى إسرائيل، ولعل أبرز ما يمكن ذكره في هذا الصدد هو استضافة ألمانيا لمؤتمر المهمشين عام 2004م والذي شارك فيه أبناء دارفور والحركة الشعبية. [1]

ان تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبريطانيا كان له الأثر السلبي الذي أدى على اشتداد الصراع. وانتقاله من صراع محلي إلى مشكلة إقليمية ودولية، لأن الإعلام الغربي عمل على تحريفهم المشكلة، وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحه وتبرز تدخله في غياب الإعلام الوطني، محاولة توصيفه بأنه عرقي وإبادة جماعية منظمة تقوم بها القبائل العربية بدعم حكومي ضد العناصر الإفريقية في الإقليم، أضفى مزيدا من التعقيد والتشابك على الصراع الدارفوري، لأن أطماع هذه الدول واضحة تسعى لكسب موطئ قدم لها في الإقليم فدارفور غنية بالثروات الطبيعية، بالاضافة الى تواجد دور المنظمات الأجنبية والسيطرة على المعسكرات من خلال الصراع في إقليم دارفور فالحديث عن دور المنظمات التطوعية كطرف فاعل في الصراع فوجدت ظالتها فيما يحدث في الإقليم.

أهمها هيومان رايتس ووتش وأمنستي إنترناشيونال المنظمات الأخرى، كمنظمة أطباء بلا حدود فوجدت ظالتها فيما يجري في الإقليم منخلال الضوء الأخضر الذي منحته الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان وتقديم الإغاثة والعون للمتضريرين من الصراع في اقليم دافور. [2]

---

[1] شعبان ماهر عطية، المرجع نفسه، ص 266

[2] أمين مشاقبة الطيّب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص242.

2–4–تطورات الصراع في إقليم دارفور:

لقد مرّ الصراع في إقليم دارفور بعدّة مراحل أهمها:

2–4–1–المرحلة الأولى 1987إلى1989م: بدأ الصراع في إقليم دارفور في أواسط الثمانينات كحرب أهلية عرفت باسم الحرب بين العرب و الفور، و استمرت هذه الحرب بين العرب و الفور على رغم من مؤتمرات المصالحة العديدة التي عقدت من أجل اخمادها، و هذا راجع الى التدهور غير المسبوق للظروف البيئية في القسم الشمالي من دارفور الى انتقال جماعي للمجموعات السكانية و المواشي الى الحزام الزراعي، الارض الأساسية للقور و المجموعات الأخرى " البرقيد و البرتي و الداجو" الذين لديهم تراث طويل من الزراعة المطرية، و حول المراكز البيطرية، حيث اعتاد البقارة أن يركزوا قطعانهم حول المراكز البيطرية، فنزح ما مجموعه 384,10 نسمة من شمال دارفور الى جنوبها، فتفاعلت تأثيرات الازمة الإيكولوجية بالنسبة إلى كل المجموعات السكانية. (1)

فقد كانت المسألة أكثر تعقيدا على الأرض، بين القبائل ذات الدور والقبائل المفتقرة إلى الدور وهو تقسيم بين القبائل المستقرة والرحّل، واتسع نطاق الصدام المسلح بين قبائل العرب من جهة وبين أبناءالفورفانغمست تلك الأطراف في كافة مناطق الصراع بشكل كامل ومستمر، وبذلك يختلف هذا النزاع عن النزاعات السابقة من حيث حدّتها وشموليتها واستمراريتها، ولقد أدّت ظروف الصراع الجديد بين القبائل غير العربية،المزارعين من جهة وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب، من أجل المرعى، وضاق بها الترحال ، الى تراكم احساس لدى العقل البدوي العربي في دارفور بأنه غير مرغوب ولن يكون له نصيب في المشيخة أو سلطة ومطلوب منه أن يخرج من دارفور، بينما تراكم لدى مجموعة من القبائل غير العربية (الرزقة) اعتقاد موازن أن هناك خطة مدبرّة لاستئصاله.(2)

(1)زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص 101

(2)أمين مشاقبة، الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق،ص ص 127– 128.

فتورطت القبائل في موجة حرب دموية غير مسبوقة، وفقدت أرواح البشر حيث أحرقت قرى ودمرت بكاملها، وغنمت الممتلكات ونهبت وتطورت هذه الحرب إلى جولتين الأولى كانت بين الزغاوة ورعاة الإبل في منطقة الشمال الأقصى شبه الصحراوية (قبائل المهرية، المحاميد العريقات،العطيفات، أولاد رشيد)،والجولة الثانية شملت مجتمعات الفور الزراعية المستقرة حول منطقة كيكابية وسهول جبل مرّة الشرقية في مواجهة تحالف عريض يضم عمليا كل البدووالعرب على طول حدود أيكولوجية متميزة، ومنذ ذلك الوقت ورغم جهود بذلتها أربع حكومات متعاقبة ظلت الحرب مستمرة دون توقف [1]

2-4-2- المرحلة الثانية: 1990 الى 2001:

خربت ذروة الجفاف المنطقة معلنة بدء الحرب الكبرى بين القبائل التي لديها دور، والقبائل التي ليست لديها دور، كانت الجولة الأولى بين الأيالة من شبه الصحراء الشمالية، وهم يتكونون من مجموعات العرب(المهرية والمحاميد، العريفات والعطيفات وأولاد راشد). وغير العرب الزغاوة ضد المزارعين الفور، المستقرين حول الكبية والأراضي الشمالية الغربية بجبل مرّة، وفي الجولة الثانية دار الصراع بين مجتمعات الفور الزراعية في منطقة جبل مرّة بأكملها، ولم يكن من السهل حل الصراع بين ميلشيات الفورومقاتلين الرحّل، وعقد مؤتمران، وتم التوصّلإلى اتفاقات لكن تبيّن أن التطبيق صعب: فطور كل جانب دفاعه عن حقوق الحصول على الموارد الطبيعية الإنتاجية.

وانتشر الصراع المنظم حول الاثنيات خارج أراضي الفور حول جبل مرّة ليصل إلى الحدود التشادية، وعندما وزّع الليبيون السلاح على اللاجئين البيديات والزغاوة الذين وصلوا إلى تشاد وجد الفورأنفسهم أمام قوة أكبر منهم الى حدّ بعيد. فقد اجتمعت لأول مرّة كل القبائل الرعوية في دارفور العربية وغير العربية تحت راية عروبة تدعمها ليبيا [2]

---

[1] أمين مشاقبة، الطيّب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص 128.

[2] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص 118.

تصاعد مستوى الوحشية التي أطلقتها الميليشيات في الجانبين ما يؤكد ان المجتمع المدني في الحرب اشد وحشية من النزاع بين الدول كما انتهك العرب مزارع الفورواحرقواغلالهم ورد الفور بإحراق المراعي وحرمان أعدائهم من الوصول الى مصادر المياه تزايد ادخال الصراع في المجالات الوطنية والإقليمية، تتطلع المغرب إلى ليبيا وألقوا إلى جيش تحرير السودان وقوات حسين جبري في التشاد،وفي عام 1992 استخدمت الحكومة الميليشيات العربية لإخماد شورته ثم قامت الحكومة بعدّة محاولات لمعالجة شكاوى القبائل العربية لإخماد ثورته،وفي عام 1995 عندما أصدر حاكم غرب دارفور مرسوما بتقسيم الدور التقليدية للمساليت إلى ثلاث عشر إمارة،وكذلك في عام 1995 عينت حكومة غرب دارفور بعض القادة العرب في مناصب في نظام السلطة المحلية، لمنحهم سلطة على قبائلهم دون الارض، فاعترضت بشدة المجموعات المستقرة التي لديها الدور[1]

وفي الخرطوم بشأن الحكم المحلي طالب بعض القبائل العربية في دارفور وكردفان بإدارات محلية خاصة بهم، واسندوا مطالبهم بهذا الحق إلى المواطنة والمشاركة الفعلية في الاقتصاد الوطني،اما المجموعات التي لا دور لها في غرب دارفور معظمها رحل ولكن بعضها مستقر فقد طالبت بإدارات محلية من السلطات المحلية ومن الواليأي الحاكم.[2]

وجهت الإصلاحات التي جرت من أعلى الى أسفل الصراع على المستوى المحلي بين المالية و جيرانهم العرب و هو صراع تفاقم بين عامي 1995 و 1999 و بلغ ذروته في فرض حالة طوارئ و مع أن مشكلة القبائل التي لا دور لها حقيقية و ملحة تتطلب النظر
فيها فقرار الحكومة زاد المشكلة سوءا لأنها انتهت الى تثبيت النظام بدلا من اصلاحه فميلها الى العرب ابعد عنها صفة الحكم النزيه في عيون المساليت الذين تبين بالنسبة إليهم ان الفترة 1995

(1)محمود ممداني، المرجع السابق، ص ص 301-302.

(2)سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص318.

1999 كانت سلسة من النكسات المدمرة، وفي النهاية عانى الجانبين من خسائر قتل مئات وفقدت آلاف العائلات مواشيها، وممتلكاتها، و في 100,000لاجئ على الأقل إلى التشاد.

- تقدير خسائر المساليت 1995 1997 إلى الحروب القبلية مع العرب:

السنوات	عدد القتلى	عدد الجرحى	القرى المحروقة	الحيوانات المسروقة	البيوت المحروقة
1995–1996	312	84	13	2743	607
1996–1997	374	85	37	6060	2226
الاجمالي	686	169	50	8803	1833

- تفاصيل الحيوانات المسروقة من المساليت 1995 1997م

السنوات	ماشية	جمال	جياد	حمير	ماعز	اغنام	الاجمالي
1995–1996	785	142	80	61	1546	156	2743
1996–1997	1781	1791	47	36	25	4011	6060
الاجمالي	2549	189	116	86	5557	306	8803

ففشلت عدة محاولات لإطلاق الآلية التقليدية لمؤتمرات المصالحة واحدة في عام 1995 واثنتان في أوت ونوفمبر 1996 عندما لم تعد تلوح في الأفق نهاية للصراع، بدأت مختلف المجموعات الإثنية تنثي ميليشياتها وتدربها وتسلحها، ما مهد الطريق لآخر جولة من العنف وأكثرها تدميرا[1]

2-4-3-المرحلة الثالثة 2001 إلى 2004:

في اوائل عام 2001 اعتدى العرب من أولاد زيد على الزغاوة من دارقلا في منطقة فرحى فقتلوا حوالي 86 شخصا منهم، فتم عقد مؤتمر للصلح في الفاشر بين الشرتاي آدم صبحي زعيم قبائل الزغاوة دارقلا وبين زعيم قبائل العرب محمد خليل شبب، فأساء بعض شباب الزغاوة الظن في زعيمهم فكمنوا له و اشتبكوا مع حرسه، و اتجهوا الى جبل مرّة من المطاردة وانظموا الى

[1] محمود ممداني، المرجع السابق ، ص ص302– 303

معسكرات سابقيهم، و جاءت بعدهم مجموعات اخرى، و توحدت كل هذه المجموعات و تم تدريبها في جبل مرة منذ منتصف عام 2002، و بدأت النشاط الفعلي لها بحادث الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاث، و قطع الطريق بين نيالا و زالنجي،فحاول الرئيس حفظ الامن بدارفور معالجة القضية عن طريق التفاوض الذي امتد لعدة أيام ووافق المتمردون من أبناءالزغاوة والمسلحون من أبناء الفور إلى الخروج من جبل مرة إلى قراهم وإخلاء الجبل في نوفمبر 2002،غير أن المسلحين عادوا إلى الجبل مرة ثانية بعد شهر واحد، وقاموا بالاعتداء حتى على قوات الأمن في عدة مناطق رغم سعي والي غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء المسلحين إلا أنه انتشرت بعد ذلك حوادث تمرد وقتل في شمال دارفور حول مناطق "واد سيرة" و "كرونوى" ودار الزغاوة وعمت حالات النهب والسرقة وقطع الطرق تحت تهديد السلاح [1]

وعندما استؤنف الصراع بعد عام 2002 الى عام 2003 بلغ العنف مستويات مرتفعة جديدة فقد آلاف الأبرياءأرواحهم عندما أحرقت قرى بأكملهاوأبيدت ونهبت الممتلكات، وفي هذه المرة تحالفت الرعاة الزغاوة مع الفور المستقرين وجندوا المقاتلين من التشاد عبر الحدود، وفي الجانب الآخر اجتمع أيالا شمال دارفور مع بعض القبائل الصغيرة من البكارة في جبل مرّة والبدو التشاديين.[2]

وعندما تطور الصراع إلى حرب أصبحت التعبئة القبلية تتدرج تحت هويات الكبرى في الجانبين، حيث قاد التمرد مجموعتان مسلحتان جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وقادت مكافحة التمرد الحكومة التي ساعدت ميليشيا الجنوبية وسلحتها [3]

و مع استمرار ظروف الجفاف استمرت الأزمات و انشغلت الحكومة في مفاوضاتها مع الجنوبيين، فوقعت الاعتداءات الواسعة في دارفور في مارس عام 2003 مما أسفر عن مقتل 7000 شخص و إحراق حوالي 300 قرية، و دخل الصراع بين المتمردين من جانب القبائل

---

[1] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص 139 140.

[2]محمود ممداني، المرجع السابق، ص ص303–304.

[3]سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق،ص318.

العربية من البدو و الرحل من جانب آخر و جاءت هجمات المتمردين الذين دعمتهم قوى خارجية و أمدتهم بالسلاح، و قامت الميليشيات المسلحة لقبائل الفور و الزغاوة التي قادت عناصرها للقوة المسلحة لجيش تحرير السودان و حركة العدل و المساواة للاستيلاء على مناطق كبيرة من المدن الثلاث الكبرى في إقليم دارفور (الفاشر و جنينة و نيالا) و احتلت قواتها مطار الفاشر.[1]

و دمرت سبع طائرات عسكرية فيه تابعة لقوات الحكومة السودانية، فقامت الحكومة بضرب المتمردين خوفا من فقدان السيطرة في إقليم دارفور، ضربا عنيفا باستخدام أشد أنواعالأسلحة من الطيران و المدفعية، فعمت الفوضى و زاد الدمار في انحاء دارفور، و بذلك أصبحت الحكومة مضطرة طرفا مشاركا في النزاع و اتهمت جماعات المتمردين من قبائل المساليت و الفوروالزغاوة الحكومة بمعاداتها و بوقوف بقوة لصالح القبائل العربية ضدها، و على كل حال فان القوات العسكرية الحكومية قامت في ديسمبر 2003 سند على قوات الدفاع الشعبي النظامي بتطهير دارفور من كثير من المتمردين الذي استعانوا

بالمساعدات الخارجية و القوى الأجنبية التي وجهت حملات إعلامية ضد حكومة السودان واتهمتها بالتطهير العرقي و الإبادة الجماعية بشكل أدىإلى نزوح السكان و هجرتهم [2]

و باتساع هجرة سكان دارفور قيام قوات المتمردين باستخدام القرى و المدن الفقيرة كمواقع تمركز و انطلاق عملياتها العسكرية ضد الحكومة و القوات الموالية لها، مما جعل تلك القرى هدفا للهجمات و التدمير ما عصف باستقرار المدنيين، و أدىإلى افتقاد المواطن

العادي الشعور بالأمن والاطمئنان بسبب الانفلات الأمني ووقوع الصدام المسلح في كل مكان بعد أن سحبت الحكومة قوات الشرطة من القرى والمدن، وزادت المعاناة الإنسانية نتيجة لما وقع

---

[1] منظمة هيومان رايتش ووتش.

http://hrw.ong/Arabic/dogs/dahtuh1543.TxT.hTm 2014/12/25،على الساعة 17:30.

[2]سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق،ص ص319-320.

من تدمير في البنية الأساسية وسرقة الأموال ودفن آبار المياه، وغيرها من الانتهاكات غير القانونية وغير الإنسانية. [1]

وجاءت التبعات التي نتجت عن هذه الهجمات بعيدة المدى وأسفرت حالة النزاع والانتهاكات المنهجية للقوات السودانية عن تشريد حوالي مليوني شخص حتى بداية عام 2005 وبقدر عدد القرى التي تم تدميرها كليا وجزئيا بحدود 700 قرية، أما عدد سكان دارفور المتضررين من هذا الاقتتال يقدر بحدود 3,5 مليون شخص [2]

[1] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص 142

[2] محمود ممداني، المرجع السابق، ص306.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من الصراع في إقليم دارفور:

3-1-موقف الحكومة السودانية من الصراع في اقليم دارفور:

ليس المجتمع الدولي وحده الذي طالب بوقف لانتهاكات الواقعة في إقليم دارفور، و محاكمة مرتكبيها، و لكن طالب بذلك الشعب السوداني الحكومة السودانية، رغم أن الحكومة السودانية لم تكن قادرة على معالجة الصراع، وأخذت مجموعة من التدابير الخاصة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم و مرتكبيها و دور وكالات الإنقاذ القانوني لاسيما الشرطة. و بعض جوانب الانتظام القانوني و القضائي، والآليات غير القضائية. كلجنة التحقيق الوطنية و اللجان المعنية بالاغتصاب.[1]

في09 فيفري اصدر الرئيس السوداني عمر البشير بيانا يتضمن العفو عن المتمردين واعادة توطين النازحين، و ضبط خطة تنموية للإقليم، لكن لم يتجسد ذلك على ارض الواقع بل تقرر الدخول في مفاوضات و هو ما تم فعلا في مفاوضات انجامينا في أفريل 2004 و توالت زيارات دبلوماسية في المنطقة،كما قامت الحكومة بالتعهد بقيام مفوضات سياسية بإشراف دولي مع متمردي دارفور، هدفها الأول مراقبة دولية لوقف إطلاق النار، و الأمر الفوري يوقف هجمات القوات و الميليشيات الحكومية على المدنيين، و الأهداف المدنية في دارفور، و نزع سلاح الجنجويد و محاكمة من يستمر في مواجهة المدنيين، و توجيه الأمر لقوات الأمن الحكومية بحماية المدنيين ضد الجماعات المسلحة.[2]

---

[1]كمال الحزولي، "الحقيقة في دارفور" ، سلسلة قضايا حركية، العدد 22، الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مصر، القاهرة، (د.ت) ص ص 139-140.

[2]زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص 139-140.

السماح للتدخل الإنساني في كامل المناطق المتضررة، و ايعال المساعدات العاجلة والإغاثة بإشراف و مراقبة دولية حول كيفية استخدام هذه المساعدات العاجلة باشراف و مراقبة دولية وضمان عودة آمنة للقرويين النازحين و مساعدتهم في إعادة بناء قراهم [1]

التفاوض بشأن إقامة مجالس محايدة تتألف من ممثلين عن الحكومة و متمردي دارفور، والمجتمع المدني، بمشاركة الأمم المتحدة، و مهام هذه المجالس ما يلي: تسجيل الشكاوى الجنائية المتعلقة بالإيذاء الجماعي أو الفردي، القتل الخطأ، المفقودات المادية، و إيجاد آلية للتعويض و التحقيق في دعاوى الضحايا، وإشراك طرف ثالث مسؤول في التحقيقات كفريق مراقبة حماية المدنيين حول انتهاك القانون الإنساني الدولي، والسماح له بالبدء الفوري بالتحقيق في هجمات المدنيين في دارفور.

بالنسبة للحكومة الداعمة لميليشيات الجنجويد: وقف عمليات الاعتداء على الأهداف المدنية، و احترام القانون الإنساني الدولي بالنسبة إلى المتمردين من الحركة الشعبية و حركة العدالة و المساواة، التعهد بالمفاوضات السياسية مع الحكومة تهدف بالاساس الى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار، و السماح بالتدخل الإنساني إلى المناطق المتضررة لإيصال الإغاثات العاجلة لإعادة البناء،أمابالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان قبول الصلة بين الصراعيين والمساعدة في جهود تقرير قرار السلام في دارفور،مع مناقشات القضايا الأخرى، ضمن محادثات السلام[2]

أما عن دور الأحزاب الوطنية: فحزب الاتحاد الديمقراطي أطلق رئيس حزب الاتحادالديمقراطي في أوت 2003 مناشدة لحاملي السلاح في دارفور بتجنب كل فعل يمكن أن يكونضريعة للتدخل الخارجي و دعا الرئيس عمر البشير الى اتخاذ المزيد من الخطوات التي تجمع الصف الوطني.

---

[1] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية، المرجع السابق، ص ص 139 ، 140.

[2] أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص160.

حزب الأمة القومي: في جويلية 2002 دعا إلى لقاء جامع لكل القوى السياسية و الفكرية والأهلية داخل و خارج الإقليم، بتكوين لجنة قوية و استمر ذلك النهج فتم التقاء القوى السياسية بعد عودتها في مارس 2003 فقدم الحزب مبادرة متكاملة في أول ديسمبر 2003 لكل القوى السياسية و حدد المبادرة في 9 فيفري 2004م.[1]

التعهد بمفاوضات سياسية باشراف دولي مع تمردي دارفور، للمراقبة الدولية لوقف إطلاق النار، الأمر الفوري يوقف هجمات القوات والميلثيات الحكومية على المدنيين بدارفور، وإلقاء القبض على كل من يساعد الجنجويدوالميلثيات الأخرى، ونزع أسلحتهم ومحاكمة من يستمر في مهاجمة المدنيين السماح بالتدخل الانساني كامل للمناطق المتضررة وايصال المساعدات لهم وتكوين مجالس تتكون من ممثلين عن الحكومة ومتمردي دارفور، وكذا ممثلي المجتمع المدني وممثلي الامم المتحدة: كتسجيل الشكاوى الجنائية ضد الايذاء الجماعي. أو الفردي، خلق آلية للتعويض والتحقيق في دعاوى الضحايا اشراك طرف آخر كمراقب لحماية المدنيين والسماح الفوري بالتحقيق في الهجمات ضد المدنيين بدارفور، ووقف العمليات الاعتداء على الاهداف المدنية واحترام القانون الدولي الانساني. [2]

---

[1] أحمد الأمين، موقف الأحزاب الوطنية، www.alrawnaq.net.//vh/shout reread.php/t34686، 25/فيفري/2015 على الساعة 17:15.

[2] راغب شاهين عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 246—247.

3-2- مواقف دول الجوار الدول العربية والإفريقية من الصراع في إقليم دارفور(مصر-ليبيا-تشاد-إفريقيا الوسطى):

3-2-1-مصر: علاقة مصر بالسودان علاقة قوية تضرب بجذورها اعماق التاريخ و ارتباط مصر بالسودان ارتباط لا خيار فيه بالنسبة للبلدين، و هذا للاعتبارات الآتية:

ان مصر بلد افريقي و السودان هو مدخلها على قلب القارة الافريقية، ومما لا شك فيه ان نهر النيل مصدر حياة و النماء بالنسبة للبلدين، فقط ربط بين مصالحها ربطا قويا، و المنطقة العربية الافريقية بما فيها مصر و السودان الساحل العربي الى البحرين المتوسط و الاحمر مستهدفة من طرف القوى الاجنبية [1]

و قد أدرك الساسة المصريين بشكل كبير أهمية السودان، فعلى سبيل المثال خرج " محمد شريف باشا " رئيس لوزراء السابق بقوله " أن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية و ليس المقصود بالأمن القومي هنا الأمن المصري وحده، والأمن القومي السوداني وحده، وإنما "الأمن المشترك"،ويؤكد هذه الحقيقة الدور المصري كسب وضع وحدة التراب الوطني السوداني فحسب وإنما في المحافظة عليه [2]

و ترى مصر ان دارفور جزء من السودان و تنظر لابناء الاقليم جميعا سواء من ينتمي الى جذور عربية او الى جذور افريقية باعتبارهم مواطنين سودانيين، و ليس وفقا للتصنيفات التي قسمت سكان الاقليم الى عرب و افارقة و صورت الصراع على انه عربي و افريقي،وتعاملت مصر مع الصراع يمنع التصعيد العسكري و ابقاء المشكلة في اطارها الاقليمي والتصدي للتدخلات الخارجية من جهة فعملت على دعم الحكومة السودانية، رفضت قرارفرض عقوبات على السودان، و التلويح بها كوسيلة للعامل معه، مع ذلك عملت على ادراك الحكومة السودانية لاهمية الانصياع لقرارات مجلس الامن الدولي وتحركت فورا

---

(1)أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص 175.

(2)أسماء الحسني، "العلاقات المصرية السودانية في عالم متغير"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة، المجلد 44، العدد 178،(أكتوبر 2009) ص208.

عندما اصدر مجلس الامن 1556 في 2004 م، و بذلك صر جهودا كبير الرفض فرض عقوبات على السودان[1]، بل اعتبرت أي تدخل في دارفور و السودان هو بمثابة تدخل في شؤون مصر ذاتها، و تمثلت الجهود التي قامت بها اتجاه السودان في قضية دارفور في العديد من الابعاد منها:

البعد الامني: تهديم الدعم للاجهزة الامنية السودانية، و تقديم مشاركين في مجموعة المرافقين من الاتحاد الافريقي، و محاولة اقناع المثلثات المسلحة بالتخلي عن العمل و الدخول في مفاوضات السلام، البعد السياسي : تمثل في معارضة فرض عقوبات او التهديد بها و دعم السودان في الامم المتحدة و استقطاب دعم الدول العربية بها، و مساعدة جهود الاتحاد الافريقي و اجراء العديد من الاتصالات و المشاورات مع العديد من الدول الاقليمية او الدولية مع الحكومة السودانية و المتمردين من اجل تعريب وجهات النظر. البعد الإنساني: تقديم العديد من المساعدات للاجئين من قبل المساعدات الطبية و الغذائية من اجل التخفيف من معاناتهم.[2]

وللاشتغال المصري بقضايا السودان و دارفور خصصت كثيرا من الجرائد المصرية مساحة كبيرة من صفحاتها كالاهرام و الوفد و الاسبوع العربي الناصري......الخ.

و قد انشا البيان الختامي للجنة البرلمانية المصرية السودانية المشتركة بالدور المصري في اعمال الاغاثة في دارفور،[3] فقد شهدت فترة اوائل القرن الحادي و العشرين تطورا كبيرا في علاقات البلدين في جميع المستويات رغم الاستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا، نتيجة لعودة العلاقات الطبيعية بين مصر و السودان في هطه الفترة مما زاد الدور المصري في دارفور، فرغم ابعاد مصر عن مفاوضات ماشوكس ونفاشا، فان مصر لن تسمح بتهميش

---

(1) بدر حسن الشافعي، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة، جلد 41، العدد 164، (أفريل 2006) ص 227.

(2) أحمد خميس كامل،" دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية"، سياسية الدولية، مصر، القاهرة، العدد 177، (جولية 2009)، المجلد 44، ص 20.

(3)زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص 201.

دورها في السودان، لأن قضية دارفور مازالت تحتاج لدول الجوار لان الواقع ان الحفاظ على وحدة السودان حفاظ على كيان مصر ذاتها على بعدها الاستراتيجي، وان مؤسسات و مشروعات التكامل بين مصر والسودان تسير سيرا سريعا نحو تحقيق الاهداف المشتركة.[1]

لم تدخر جهدا من اجل تسوية القضية في اقليم دارفور السوداني و كانت جهودها تقوم على ابعاد ثلاثة: سياسية، امنية و انسانية ولكنها في نظر البعض لم ترق الى التسوية المطلوبة

وعموما فان التحرك الديبلوماسي نحو مصر، فقد اعلنت وزارة الخارجية المصرية بوضوح تأييدها لموقف الحكومة السودانية كما اخذت على عاتقها قيادة الحظ العربي نحو

دعمها، سياسيا وانسانيا ودبلوماسيا في المحافل الدولية، ودعت مصر المجتمع الدولي الى رفع الضغوط عن الخرطوم و مساعدتها لاحتياز الكارثة المتصاعدة على دارفور [2]

3-2-2-ليبيا: ان الاهتمام الليبي بالصراع في اقليم دارفور يرجع الى التدخل في الصراع الداخلي للسودان، و كذلك في اطار الصراع الليبي التشادي و التخوف الليبي الكبير من التواجد العسكري الدولي على حدوده مع السودان، و على هذا الاساس ينطلق الدور الليبي في احداث دارفور من منطلق تاثير الاحداث على الامن القومي الليبي نتيجة للتجاوز الجغرافي، و ترى ضرورة حل القضية في الاطار الافريقي مجلس السلم و الامن التابع للاتحاد الافريقي، لان خروجها من نطاقها الافريقي من شانه ان يحدث تعقيا للاحداث و تزيد من شدة الماساة الإنسانية بالاضافة إلى ذلك تعتبر قضية دارفور أول قضية تواجه مجلس السلم و الأمن الإفريقي[3] ، ولقد سمحت ليبيا بمرور مواد الإغاثة إلى النازحين و اللاجئين من دارفور سواء في التشاد أو في السودان، فضلا عن تقديمها المساعدات للعناصر السالف

---

[1] أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص ص 176-177.

[2]محمود وهيب السيد، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ... قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، بيروت 2006، ص170.

[3]أمين مشاقبة، الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص180.

ذكرها،وعليه فالدور الليبي في احداث دارفور على الرغم من انه كان عاملا في تاجيج الصراع في بدايته، إلا انه عمل على التخفيف من حدته سواء عبر وساطتها عبر قمة سيرت أكتوبر2004 لحلالصراع في اقليم دارفور حيث ضمت كلا من رؤساء السودان و نيجيريا ومصر و تشاد وليبيا في أكتوبر2004م[1]، و اسفرت عن التاكيد على رفض أي تدخل اجنبي في دارفور باعتبارها قضية افريقية و دعوة حركتي التمرد الى توقيع البروتوكول الانساني و تعهد معمر القذافي للقيام باتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم لتضيق الهوة بين كل الاطراف من اجل التوصل الى حل نهائي للصراع، ثم استضافت ليبيا ايضا مؤتمر القمة السياسية في مدينة طرابلس في 16ماي2005 في اطار محاولات الاتحاد الافريقي.[2]

وهذا ما يفسر محاولات القذافي الاخيرة للتوسط في الصراع بقبولها لدى الزغاوة مني أركومناوي و خليل ابراهيم، على نحو افضل من قبول عناصر الفور والمساليت بقيادة عبد الواحد و خميس، وعقد في جولتي مشاورات لجميع ابناء دارفور في اكتوبر 2004م، و فيفري 2005 بهدف توفير منبر لأبناء دارفور،و يقدم المساعدات للاجئين، كما ترفض ليبيا التدخل الاجنبي في الشؤون السودانية و تدعو إلى ترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية القضية على المستوى الوطني أو الإقليمي عن طريق الاتحاد الإفريقي، لكن ما يحدث اليوم فليبيا قلص دورها في دارفور إن لم نقل انتهى[3]

3–2–3–تشاد: منذ أن برزت قضية دارفور على الوجود، مرت العلاقات السودانية التشادية بمجموعة من العثرات، فوصلت إلى حد إعلان حالة الحرب بين البلدين، ما أدى إلى تدخل الوسطاء، لكي لا يتدخل كل منها في شؤون الآخر، لكن سرعان ما تنهار هذه الاتفاقيات بسبب معالجة الأسباب الظاهرية المتعلقة بالتوتر في العلاقات، فتشاد تتشابك قبائلها عبر الحدود،خاصة

---

[1]جلال رأفت، المرجع السابق، ص 171.

[2]زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية والأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص ص 215–216

[3]بدر حسن الشافعي، "السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة ، العدد 175، (جانفي 2009)، ص226.

القبائل التي ينتمي إليها المتمردون، فيوجد قرابة 13 قبيلة ينتمي إليها الأفراد المنحدرين منها إلى الدولتين تشاد و السودان كقبيلة الزغاوة و المساليت، التي تنتمي إليها معظم أفراد الحكومة التشادية، و أفراد الحركات المتمردة.(1)

إن تجاور جمهورية تشاد لإقليم دارفور ووجود قبائل مشتركة بينهما، ونزوح عشرات الآلاف من السكان إلى أماكن استقرار القبائل التشادية، و لذلك قامت التشاد بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة و المتمردين مفوضة من قبل الإتحاد الإفريقي فاستضافت العاصمة التشادية أنجيمينا ومدينة ابشي المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاق وفق إطلاق النار في إقليم دارفور في أفريل 2004م(2)

و قد سعت الحكومة التشادية الى عدم تقديم أي دعم للمتمردين في دارفور تلبية لطلب الحكومة السودانية،و ذلك لادراك الحكومة السودانية لمدى المكانة و الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة التشادية في احداث دارفور، هذا بالاضافة الى ان التشاد وجدت ضالتها في عدم إثارة السودان لقبائل لها غير الحركة المتمردة والمعارضة للحكومة التشادية خاصة قبيلة القرعان، الممتدة لحدود دارفور و تشاد(3)

و لكن السودان دائما كانت تقدم اتهامات للتشاد بأنه لم يوف بما قطعه على نفسه من عدم مساعدة المتمردين الدارفوريين، و يرجع ذلك الوضع إلى :

-وصول الرئيس التشادي " ديبي " بفضل قبيلة الزغاوة والحكومة السودانية عليه الوصول الى السلطة مما ادى الى وجود صعوبة في التعامل هل يميل الى اولاد عمومته ام الى الحكومة السودانية.

(1) هاني رسلان، "ازمة دارفور والعلاقات السودانية التشادية"، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، العدد 177، المجلد 44 (جويلية 2009)، ص 270.

(2) زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية والأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص 225.

(3)هاني رسلان، المرجع السابق، ص 271.

-ادراك السودان انه يمكن ان يلعب دورا في عدم استقرار التشاد من خلال المتمردين بالمال والسلاح و اتخاذ الإقليم كقاعدة لعمليات عسكرية للمعارضة التشادية.

ان الحكومتين السودانية و التشادية لديهما علاقات متعددة و اتفاقيات مشتركة لضبط مشكلات الحدود و تنظيم عمليات التنقل و تهريب السلاح بينهما و كان ديبي يخشى ايضا من رد فعل الخرطوم بسبب روابط القوية بين الزغادة السودانيين و التشاديين، لان الزغاوة كان لهم الدور الأساسي في حملة ديبي لاسقاط الرئيس السابق حسين هيري[1] فقام ديبي بقيام الوساطة مع زعماء الزغاوة توصلت الى عقد اتفاق وقف اطلاق النار بالاضافة الى الضغط الدبلوماسي من جانب الخرطوم على الرئيس التشادي بدعمها للمتمردين التشاديين في دارفور على ابقاء انجامينا.

و بالتالي فان الارتباط بين تشاد و أحداث دارفور الى العلاقات المصلحية بين بعض المجموعات القبلية و الحكومتين التشادية و السودانية، بحكم موقعها الجغرافي، و اتصال الشيخ الاجتماعي مع الجانبين، تلعب التشاد دورا مهما في التأثير و التأثر بالصراع في إقليم دارفور و لا سيما في الفترة الأولى من النزاع [2]

3-2-4-جمهورية افريقيا الوسطى: تخشى افريقيا الوسطى و نظامها الحاكم على ان تشغل بعض القرى المعارضة فيها صراع دارفور في القيام بانقلاب او تمرد ضدها نظرا للارتباطات القبلية بين تشاد و دارفور و جمهورية افريقيا الوسطى، و لذلك فمصلحتها حل الصراع في اقليم دارفور، إقليميا و منع التدخلات الدولية فيها و لتحقيق ذلك تحركت على مستويين :

-توثيق مع جارتها السودان وتشاد لضبط الحدود.

---

(1) أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص 186.

(2) محمود وهيب السيد وآخرون،المرجع السابق،ص ص169- 170.

-تأييد التحركات الإقليمية لحل الصراع في إقليم دارفور سلميا حيث صدرت تعليقات من مسؤولين من وزارة الخارجية و لإفريقيا الوسطى تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار و الاتحاد الإفريقي [1]

3-3-مواقف الدول الغربية من الصراع في اقليم دارفور(الولايات المتحدة الأمريكية-بريطانيا-فرنسا):

تعددت الدول الأجنبية التي تدخلت في الصراع في إقليم دارفور، وأصبح لها موقف في الأحداث الدائرة فيه، و دور في تحديد اتجاهات المنظمات العالمية و حتى الإقليمية و بالطبع فقد تدخلت كل جهة أو دولة بحجة معينة و الأهداف محددة ظاهرة أو خفية و رددت بعض الدول الغربية خاصة الأوروبية أن جنوب إقليم دارفور السوداني يمكنها من أن تشكل دولة ذات إمكانات اقتصادية و بترولية عظيمة و يكون شريطا أو دولة حاجزة بعيدا عن الشرق الأوسط والمنطقة العربية المضطربة، و من بين المواقف القوى من الصراع في إقليم دارفور نجد:[2]

3-3-1-الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد وجدت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة أن الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق عدة أهداف أهمها استغلال إمكانيات السودان الاقتصادية الهائلة، و فتح ثغرة جديدة في قلب القارة الإفريقية ليكون السودان المعبر الذي تدخل منه إلى باقي دول القارة التي تسعى للسيطرة عليها.[3]

فالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط و لكن محاصرة كل من الصين و الإرهاب حيث تشكل إفريقيا جهة جديدة في الحرب ضد الإسلام، وخاصة منطقة الساحل التي تحتل مكانة بارزة في التفكير الأمريكي الاستراتيجي الجديد،

---

(1) زكي البحري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ص 228-229.

(2)حيدر إبراهيم علي، " دارفور إلى أين"، كتابات سودانية، مركز الدراسات السودانية، السودان، الخرطوم، العدد 42، (ديسمبر 2007) ص08.

(3) زكي الحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص233.

فقد اتسم موقفها في البداية بالتساهل و عدم تصعيد الأحداث، ثم اخذ اتجاها في بعد زيارة وزير الخارجية الأسبق "كولن باول" في جويلية 2004.[1]

وقد كثف تقرير "ولفوفيتز" أن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة هي المحافظة على موقع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة كبرى و وحيدة بعد الاتحاد السوفياتي، و منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى عام 2004 بنيت السياسة الأمريكية تجاه السودان على محورين أولهما: عملية السلام بين الشمال و الجنوب و ثانيهما التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب.

ومن خلالها هاجز الإرهاب جاء الاهتمام الأمريكي بدارفور، لأنها منطقة تماس مع دول يمكن أن تكون معقلا للإسلاميين، لوعرة مناطقها و انتشار الصبغة الإسلامية التي تتسم بها وارتفاع درجة التدين عامة لدى شعوب تلك الدول، و هي أيضا منطقة تختلف عن كل المناطق الأخرى حيث أنها كانت ملتقى العلماء الإسلاميين و نقطة عبور هامة جدا للممالك الإسلامية القديمة للحجاز، بالإضافة لارتباط دارفور بالعالم الإسلامي القديم، و عموما وفرت أحداث 11 سبتمبر 2001 الغطاء الشرعي لتسريع خطوات تنفيذ المشاريع الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة.[2]

ويمثل السودان للولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى لموقفه الاستراتيجي حيث له حدود مع سبعة دول، و قد زاد الاهتمام بها، بعد أن تمكن من استخراج النفط و تصديره رغم حروبه الأهلية، و عدم استقراره، بالإضافة فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتقبل حقيقة النفط السوداني الذي تستغله الشركات الصينية و الآسيوية الأخرى، و الذي أتى من الحقول التي سبق اكتشافها

(1)حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص146.

(2)أمين مشاقبة، الطيب ميرغني أبكر ،ص ص205-206.

من شركتها شيفرون chovron في عام 1974م و سيبدو أن استباق الصين لأمريكا في استخراج نفط السودان و تصديره قد آثار حفيظتها و أجج صراعا خفيا بينهما.[1]

فأمريكا بتدخلها في إقليم دارفور فهي تهدف للسيطرة على نفطة و نقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي، و كذلك الاستيلاء ما بالإقليم من يورانيوم و نحاس و سلب نفوذ فرنسا في مستعمراتها السابقة، حيث تبلورت مرتكزات السياسة الأمريكية في ما يلي:

-الحصول على البترول حيث تستهدف أمريكا الحصول على 25 % من استهلاكها اليوميمن البترول البالغ 20 مليون برميل يوميا.

-الحرب الأمريكية لحملته على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث إفريقيا تعد الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي، مع سهولة اختراق الحدود.[2]

و بالتالي إيجاد حكم جديد في السودان و رسم خريطة جديدة للمنطقة من خلال الاهتمام به ومنه الاهتمام بإفريقيا. خاصة بظهور مصطلح القرن الإفريقي الكبير الذي يضم إقليمي البحيرات الكبرى، و دول القرن الإفريقي و النظر إليه كمنطقة تحتوي على قدر كبير من الموارد الحيوية و إيجاد حكم جديد للسودان و رسم خريطة جديدة للمنطقة.[3]

و من جانب آخر وافق الكونغرس الأمريكي على تقديم مساعدة مقدارها 93 مليون دولار لحل مشكلة دارفور الإنسانية، بحيث يتم صرف 75 مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي و تخصيص ال18 مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية. و من جانب آخر قدمت واشنطن أيضا 200 ألف طن من القمح حسب إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

---

(1) محمود وهيب السيد و آخرون ، المرجع السابقص 166.

(2) عبده موسى مختار ، دارفور من أزم الدولة إلى صراع القوى العظمى، دار العربية للعلوم والناشرين، لبنان، بيروت، 2009 ص276.

(3)محمد عبد الله سيد أحمد، "تدخل أمريكا في أزمة دارفور دافع إنساني أم إندفاع نفطي؟"، صحيفةالسوداني، السودان العدد217 ،(2008) ، ص14.

لكي تلبي حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم و النازحين إلى تشاد و جنوب دارفور لمدة خمسة شهور.[1]

و بالتالي فان الدور الأمريكي فيما يجري في إقليم دارفور خلال وصفه انه بمثابة إبادة جماعية و تصعيد الضغوط على الحكومة السودانية، من اجل فتح المنافذ السودانية أمام معونات الإغاثة الإنسانية إلى أهالي هذا الإقليم، و نزع أسلحة الميلشيات المسلحة(الجنجويد)، بالإضافة إلى وقف العمليات العسكرية الحكومية على أهالي الإقليم، لما يمثله من انتهاك صارخ لحقوق إنسان من وجهة نظرها و تسليم المسؤولين عن جرائم الحرب في الإقليم إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى يحاكمون و أن تباينت و تعددت أسباب التدخل و اتخاذها لعدة أغطية إنسانية أمنية فإنها ستبقى حبيسة مفاهيم المصلحة و الموارد و هي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع في إقليم لدارفور.[2]

3-3-2-بريطانيا:

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الاوروبية الاكثر اهتماما بقضية دارفور من مطلق انها كانت صاحبة اوسع المستعمرات في افريقيا كلها، و لأنها كانت الدولة المستعمرة للسودان و المطلعة على جمع شؤونه، بمعنى آخر ان بريطانيا تعتبر السودان منطقة نفوذ لها، و ينبغي ان تلعب دورا فيها، و قد كان موقف بريطانيا اتجاه احداث دارفور مثل الموقف الامريكي شديدا و عنيفا و اعتبر ان ما يحدث في دارفور هو اسوأ كارثة انسانية يشهدها العالم.[3]

فانطلق الموقف البريطاني بدعوة الحكومة السودانية الى العمل الحثيث و الحاسم من اجل تجنب التدهور الاوضاع في اقليم دارفور، و لم تقف عند هذا الحد، بل عملت بريطانيا على تدفق

---

[1] زكي البحري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص ص 242–243.

[2]عبد القادر رزيق المخادمي،" قيادة أفريكوم"الأمريكية، حرب باردة أم سباق للتسلح؟، المرجع السابق، ص88.

[3]محمد السيد، إفريقيا والأطماع الغربية، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، القاهرة، 2009 ، ص91.

المساعدات الانسانية كمحاولة للتخفيف من وطأة الاحداث فقد خصصت الحكومة البريطانية في البداية بشكل عاجل 25 مليون جنيه استرليني، ثم بلغت تلك المساعدات التي
خصصتها نحو 62.5 مليون جنيه استرليني منذ سبتمبر 2003م، و يعتبر اداة تنظيم دولي للجهود الانسانية في الاقليم.(1)

وقد اتضح التحول في الموقف البريطاني حينما هددت الحكومة البريطانية بفرض عقوبات على الخرطوم، في حال امتناعها عن ايصال المساعدات الانسانية الى سكان دارفور بالاضافة الى نزع أسلحة الميليشات المسلحة في الاقليم، مما يوضح تناغم الذي حدث في موقف كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية، اتجاه الاحداث التي يمر بها اقليم دارفور، و تتمثل في الاختلاف يكاد يكون الوحيد بين الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا، هو أن بريطانيا لم تصف ما يجري في اقليم دارفور بانه ابادة جماعية او تطهر عرقي.(2)
و لما جاء موعد تحديد قرار مجلس الامن بخصوص دارفور في اواخر اوت 2004، اعلنت الخارجية البريطانية انها متضامنة مع الموقف الذي يحبذه غالبية اعضاء المجلس، و هو معارضة فرض حظر على تصدير البترول او التهديد بفرض عقوبات قاسية على الحكومة السودانية حيال فشلها.

ولما كان السودان دولة تحتل اهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا قام توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بزيارته كأول مسؤول بريطاني يزور السودان منذ الاستقلال و تقابل مع الرئيس الجمهورية الفريق عمر البشير حيث أكد سويا التزامها الكامل بالحل السلمي للمشكلة عن طريق التفاوض.(3)

وبالتالي فان الموقف البريطاني انه بدا اكثر تعقلا، ثم ما لبث ما اتجه صوب التصعيد وأخذ نفس المسلك الامريكي في التعامل مع احداث دارفور، و بالرغم من اختلاف الاطراف او

(1) زكي البحيري، جذور دارفور الجذور التاريخية الابعاد الاجتماعية التطورات السياسية، المرجع السابق، ص245.
(2) أمين مشاقية، الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص222.
(3) زكي البحيري، المرجع السابق، ص ص 261-262.

الدول فان مطالبها (فرنسا و بريطانيا) تكاد تكون واحدة فضلا عن بدء بهدوء بعض الاطراف ثم اجتمعوا جميعا على تشدد تجاه السودان و قد تمثلت مطالبهم في الاتي:

- وقف هجمات ميلشيات المتاحة ونزع أسلحتها.
- وقف العمليات التي تقوم بها الحكومة السودانية تجاه المدنيين او الحركات المتمردة لما تسببه، من انتهاك لحقوق الانسان.
- تسهيل تدفق المعونات الى الاقليم.
- التهديد بفرض العقوبات الى الاقليم.
- التهديد بفرض العقوبات في حالة عدم تنفيذ و تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي
- مطالبة الحكومة السودانية بتسليم المسئولين عن ارتكاب جرائم حرب في الاقليم الى المحكمة الجنائية الدولية.
- العمل على عودة اللاجئين.[1]

3-3-3-فرنسا:

يتمثل الموقف الفرنسي في الصراع في إقليم دارفور، بتوفير الدعم المادي و اللوجيستي لجمهور الإغاثة الدولية و في نفس الوقت تشجيع جهود التفاوض التي راعاها كل من الرئيس التشادي إدريس ديي و الاتحاد الإفريقي، و قد أكدت الحكومة الفرنسية دوما أهمية ممارسة الضغوط بدلا من فرض العقوبات، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي

ميشيل بارنييه بقوله: "لا يمكن التوصل إلى تسوية بدون السودان أو ضد السودان، و لكن يمكن فقط عمل ذلك من خلال مشاركة السودان".[2]

و يمكن إرجاع اهتمام فرنسا بالصراع في إقليم دارفور إلى تقاطع دارفور مع مجموعة الدول الفرنكوفونية و هي التشاد و إفريقيا الوسطى، و هي تحتل الدولتين المجاورتين للإقليم، و الأمر

(1) زكي البحيري، جذور دارفور التاريخية، الابعاد الاجتماعية و التطورات السياسية، المرجع السابق، ص 248.

(2) حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق ص 149.

يهمها لأن لها مصالح اقتصادية في تشاد، بالإضافة إلى أن البعض يرى أن السودان يمثل تقاطعا للتنافس الخفي بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، للتواجد و السيطرة على
موارد هذه المنطقة، بالإضافة إلى الموقف الفرنسي من تدفق اللاجئين إلى تشاد، و من تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المباشر، مما يشير إلى احتمالية تغيير الوضع الإقليمي في دارفور، و هو أمر ذو صلة فرنسا، لذا تدخلت في دارفور لحماية مصالحها، و أخذ نصيب مناسب من ثروة دارفور و السودان البترولية الكبيرة.[1]

و منه يمكن فهم الموقف الفرنسي من أحداث في إقليم دارفور، سوف يكون مع الحكومة لضمان مصالحها و شريكها الاقتصادي المهم، لذلك من ضرورة مساعدة السودان، و الامتناع عن استعمال القوة،فكان تعامل فرنسا مع أحداث دارفور يرتكز على أبعاد ثلاثة:

– البعد السياسي: يظهر هذا البعد بجلاء من خلال تأييد فرنسا لكل ما يصدر عن الاتحاد الإفريقي من قرارات، كمحاولة لإيجاد حل سياسي لهذه القضية، و كذلك من خلال تدخلها في مجلس الأمن و إصدار قرار 1565، و عملها على استبدال كلمة عقوبات بكلمة ضغط، و عملت على إقناع الحكومية السودانية على المشاركة في مفاوضات أديسا أبابا في 15 جويلية 2004م.

– البعد الأمني: ساهمت فرنسا في مراقبته تنفيذ اتفاق إطلاق النار بين الطرفين وإرسالها 200 جندي إلى حدود تشاد مع دارفور لاستخدامهم في أعمال إنسانية في خدمة سكان الإقليم.

– البعد الإنساني: بعث العديد من المساعدات الإنسانية إلى الإقليم كمحاولة لتخفيف حدة الأوضاع الإنسانية هناك. [2]

[1] زكي البحيري، المرجع السابق، ص263.

[2] أمين مشاقبة، الطيب ميرغني ابكر، ص ص 224– 225.

و أكد الموقف الفرنسي على ضرورة تشجيع التحاور بين جميع الأطراف المرتبطة بالنزاع عن طريق الاتحاد الإفريقي، و هذا لا يتم إلا من خلال: احترام التعهدات التي تم اتخاذها فالمجموعة الدولية حشدت جهودا طائلة سياسية و مالية لتسوية الوضع.

-لا بد من تنفيذ سياسة تأخذ الواقع الميداني في الحسبان وتخفف التوتر و تشجع على استعمال المحادثات.

-يتعين على الاتحاد الإفريقي و المجموعة الدولية إلى جانبه إقامة جهاز مراقبة من اجل السهر على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار و زيادة عدد القوات حفظ السلام. [1]

-لكن كان الموقف الفرنسي مستقلا عن الموقف الأمريكي في بداية الأمر، إلا أن حكومة ساركوزي أدركت انه من الصعب في الاستمرار على هذه الوتيرة خاصة بعد نجاح السياسة الصينية في المنطقة، حيث غيرت من موقفها و رأت أن مصالحها في التحالف مع أمريكا، و هذا من خلال جهود التعاون وإنشاء مبادرة الساحل الكبير عام 2002 و في هذه المبادرة الأمنية إلى تنسيق و تطوير جهود مكافحة الإرهاب و عمليات تامين حدود دول الساحل و جميعها مستعمرات فرنسية سابقة، و كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوات الدولية لحماية قوافل إغاثة المذكورين على الحدود التشاد و السودان.[2]

و بدأت الحكومة الفرنسية تأخذ اتجاه التصعيد، مدعمة للموقف الأمريكي كالتهديد بالعقوبات في قرارات مجلس الأمن اللاحقة، و بالتالي تلعب فرنسا دورا مهما في الصراع في إقليم دارفور، لما لها من مصالح حيوية في المنطقة و خاصة و أنها تأوي "عبد الواحد محمد نور" زعيم إحدى أهم الحركات المتمردة على حكومة الخرطوم و قد شهدت العلاقات بين الطرفين شدا و جذبا بسبب موقف و دور فرنسا من الصراع في إقليم دارفور.[3]

---

[1] زكي البحيري، المرجع السابق، ص ص 263-264.

[2] حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 151.

[3] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص150.

3-4-موقف اسرائيل:

لقد لعبت اسرائيل واليهود دورا كبيرا في تضخيم مشكلة دارفور، و دعم المتمردين في هذا الاقليم، حيث عقدت 53 منظمة يهودية ندوة برئاسة ياناي برس حول دارفور دروس و عبر الابادة الجماعية، وفي تورط واضح للوبي الصهيوني في دعم حركات التمرد في دارفور أعلن المنبر اليهودي للعدالة و حقوق الانسان تنبيه لحملة جمع التبرعات لصالح حركات التمرد فيالاقليم و قد وجد ان هناك علاقة بين بعض المتمردين في دارفور و اسرائيل، و انهمت الحكومة السودانية في اكثر من مناسبة اسرائيل رسميا بمساندة التمرد و توسيع الطاقة [1]

اضافة الى ذلك فمخططات صهيونية و الامريكية تاخذ الصراع في اقليم دارفور ذريعة لدخول السودان من اجل تحقيق هدفهم و مصالحهم في المنطقة، و ذلك من خلال الترويج بمسالة التطهير العرقي، وانتهاكات حقوق الانسان و الابادة الجماعية و جرائم الحرب و هذا من خلال وضع خطتها للتدخل الاسرائيلي في دارفور منذ 2003م، و قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة و دول اوروبا بتوزيع منشورات على اعضائها قائلة بان دارفور تعتبر قضية يهودية اسرائيلية، وزاد من دعم اسرائيل الرئيس الأريتيري و عمله كحلقة وصل من قيادات حركات التمرد و اسرائيل، فوجدت اسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي[2]

وكان الرئيس السوداني عمر الشريف في عدة تصريحات يؤكد على وجود مؤامرة تدبر ضد السودان من طرف اسرائيل، لان كل من يحمل السلاح ضد الحكوة يضف انه ارهابي إلا في السودان، و اعلن وجود تنسيق بين اسرائيل و حركة عبد الواحد محمد نور، كشف ان اسرئيل تقوم بتدريب عدد كبير من كوادر عبد الواحد بصحراء النقبو منه فاسرائيل تسعى لزعزعة استقرار السودان من خلال مخططاتها المتمثلة في نشرمعلومات مضخمة عن الاوضاع بالاقليم

[1]زكي البحيري، جذور دارفور التاريخية، الابعاد الاجتماعية و التطورات السياسية، المرجع السابق، ص ص 272–273م.
[2] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص ص 290–291.

وتشجيعهلإصدار القرارات الاممية والى ذلكيقول وزير الخارجية الاسرائيلي ان اسرائيل نواصل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالماساة الانسانية بدارفور[1]

و ان اسرائيل التي كانت لها نفس المعاناة عظيمة في الماضي لا يمكن ان تقف مكتوفة الايدي، ازاء الآلام التي تعصف بالآخرين، و الواقع ان ذلك و غيره يجعلنا نقر بان لاسرائيل دور غير محدود في مشكلة دارفور، سواء في تعقيد او تضخيم المشكلة وفي تدويلها او في دعم المتمردين ماديا و سياسيا و إعلاميا[2]

3-5-موقف الصين:

بالنسبة للموقف الصين في الصراع الدارفوري، فقد انطلقت من موقف اساسه الحفاظ على مصالح الصين في السودان حيث ان شراكتها تعمل هناك، و هناك بين الولايات المتحدة و الصين في السودان مسرحه دارفور، و لذلك كان الصين مع فكرة حل مشاكل دارفورالسودان عن طريق الاتحاد الافريقي، و طبقا لهذا لم يوافق الصين على مشروع قرار مجلس الامن لفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها ضررا كبيرا.[3]

فثمة اعتبارات و مصالح استراتيجية مهمة تحكم علاقة الصين ليس فقط بدولة السودان و انما بالقوى الدولية الكبرى، و هذا من خلال محاولة الصين التصدي للضغوط الغربية المتزايدة، فثمة اعتبارات و مصالح استراتيجية مهمة تحكم علاقة الصين ليس فقط بدولة السودان، و انما بالقوى الدولية الكبرى، و من خلال هذا محاولة الصين التصدي للضغوط العربية المتزايدة، و هذا نظرا للشراكة الاستراتيجية مع الصين، فالسودان دولة نفطية واحدة، و هي تصدر اكثر من 65% من اجمالي صادراتها النفطية الى الصين قد استفادت الصين من الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من السودان في اوائل تسعينات من القرن الماضي، لان السودان بات يمثل الشريك الاستراتيجي بالنسبة للصين، فقد لوحت هذه الاخيرة، عدى مرات باستخدام حق

---

[1]محمود وهيب السيد وآخرون، المرجع السابق، ص122.

[2]زكي البحيري،جذور دارفور التاريخية، الابعاد الاجتماعية و التطورات السياسية، المرجع نفسه، ص 276.

[3]عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 250.

الفيتو في مجلس الامن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبت على السودان ، لانها تسعى لنفط دارفور، و عليه لا تود ان ترى وجه الولايات المتحدة الامريكية منافسا لها دارفوروتشاد. [1]

فالصين لا ترى هناك ابادة جماعية و اتما يكن حل لمشكلة ضمن الاطار السياسي، دون الحاجة الى تدخل دولي، فاتهمت الدول الغربية الصين بتزويد السودان باسلحة متطورة، ورد الصين على ان مبيعات الاسلحة لا تتجاوز 8 % من حجم مشتريات الخرطوم من الاسلحة، ورغم ظروف الصراع استمرت الصين تدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 ميلون يوان في اطار البرنامج التنموي التي تسعى الصين لتقديمه لشعب اقليم دارفور لاعمار ما دمره النزاع[2]

و يتلخص موقف الصين حول الصراع في اقليم دارفور بالآتي:

الحكومة الصينية تعرب عن قلقها البالغ ازاء تدهور الاوضاع في دارفور،فعلى الحكومة السودانية بذل جهد اكبر لحل النزاع سلميا،ودعم جهود الامم المتحدة و الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربيةوعلى كل اطراف النزاع العمل على موقف تدهور الأوضاع و التوصل الى حلول سلمية،وبالتالي نستنتج أن الموقف الصيني من الصراع في اقليم دارفور، ينطلق من مصالح الصين البترولية في السودان، حيث ان شركاتها البترولية تعمل هناك.[3]

و لذلك كان الصين مع فكرة حل مشكلة دارفور في السودان عن طريق الاتحاد الافريقي، حتى لا تجد الولايات المتحدة الامريكية لها منفذا للتغلغل بشكل اكبر في دارفور و السودان، و لم توافق الصين على قرار مجلس الامن بفرض عقوبات على السودان، لان ذلك يضر بمصالحها ضررا بليغا، تشير التقارير على ان الشراكة بين الصين و السودان في مجال النفط يرتفع بانتاج

---

[1]عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 250.

[2]محمد أبو الفضل، "المحكمة الجنائية والخيارات السودانية"، السياسية الدولية، مصر، القاهرة، العدد 176، المجلد 44، (أفريل 2009)، ص236.

[3]عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص253.

دولة خليجية مثل قطر الى 800 الف برميل ميل يوميا، و بالتالي فان احتياطات النفط السوداني مذهلة.[1]

[1]أمين مشاقبة الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص ص 229–230.

الفصل الثالث: نتائج الصراع في إقليم دارفور ودور الهيئات الإقليمية والدولية في حله.

المبحث الأول: نتائج الصراع في اقليم دارفور

1-1- نتائج الصراع على سكان دارفور

1-2-نتائج الصراع على السودان كدولة

1-3-نتائج الصراع على المنطقة العربية والإفريقية

المبحث الثاني: دور الهيئات الإقليمية والدولية في حل الصراع في إقليم دارفور

2-1-دور جامعة الدول العربية في حل الصراع في إقليم دارفور

2-2-دور الاتحاد الافريقي في حل الصراع في اقليم دارفور

2-3-دور هيئة الامم المتحدة في حل الصراع في اقليم دارفور

نتائج الصراع في إقليم دارفور ودور الهيئات الإقليمية والدولية في حله:

المبحث الأول: نتائج الصراع في اقليم دارفور:

1-1- نتائج الصراع على سكان دارفور:

لقد ترتب عن وجود الصراع في اقليم دارفور مجموعة من النتائج أهمها:

- تزايد المشاكل و النزاع الداخلي على الموارد بسبب الجفاف الذي ضرب المناطق الشمالية في دارفور في نزوح كثير من القبائل الزغاوة الى جنوب دارفور، لتوفر أراضي جبل مرة و بعض قبائل الزغاوة الى جنوب دارفور، و لكنها تعتبر حواكير أراضي مملوكة تاريخيا لقبيلة القور، كما نزح من الرزيقات، ماهرية، محاميد، وغيرها الى مناطق حول جبل مرة فنازعوا أهلها من قبيلة المساليت كما ان قبائل الزغاوة التي تمتهن الزراعة اجبرها الجفاف للنزوح جنوبا الى اراضي يسكنها رزيقات الجنوب، ووقعت نزاعات و حروب بلغت حد الاقتتال. [1]

- التخريب و التدمير للقرى و المنشآت نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة، وحرق اعداد كبيرة من القرى، و تدمير العديد من الممتلكات و المؤسسات الخدماتية مما ادى الى توقف العمل في مشروعات التنمية المختلفة، و نهب المحاربون أعدادا كبيرة من قطعان الموانئ و الإبل و بالتالي توقف حركة الزراعة و التجارة في المدن الكبيرة الآمنة،و ما نتج عن هذا نزوح أعداد كبيرة من السكان، أي أيدي العاملة التي تقوم بالأنشطة الاقتصادية و لجوئهم الى المعسكرات، حيث وصل الى 91 معسكروعدد المتضررين فاق أربعة ملايين.

- انهيار الأبنية التحتية رغم الاهتمام المتواضع الذي توليه الحكومة السودانية لمنطقة دارفور،الا ان هذا الاهتمام تقلص نتيجة لعدم الاستقرار الامني، و انشغال الحكومة بالصراع في الاقليم، و

---

[1] جلال رأفت و اخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، مركز الدراسات الوحدة العربية، ، لبنان، بيروت 2006، ص176.

لذا تجد قصورا كبيرا في البنية التحتية بالاقليم، و حتى وقت كبير، فان ولاية دارفور ليس بها الا طريق واحد معبد بين نيالا و كاس زالنجي.[1]

– كما ان خط السكة الحديدية الذي يربط ولاية جنوب دارفور بكردفان ثم باقي السودان يعاني في تذبذب شديد في تشغيله، نتيجة لأعمال مسلحة، أما طريق الانقاذ الغربي و الذي يرىالكثيرون من سكان دارفور أنه من اسباب المشكلة، فلا يزال العمل جاريا به لكن بغير انتظام نتيجة لأحداث المنطقة [2]

– تفاقم المشكلات الاجتماعية: من مخلفاتها التأثيرات السلبية الناجمة عن تصاعد المشاكل داخل هذا الاقليم بين أبناء شعب الوطن الواحد، من قتلى و جرحى و متشردين و نازحين و لاجئين، و ضياع فرص التنمية و غيرها، الى احداث أزمة عانت منها العديد من دول الجوار و منها التشاد و افريقيا الوسطى، ما أدى إلى الخلخلة الديمغرافية للإقليم من خلال تأثير عمليات النزوح في النسيج الاجتماعي و أحداث خلل في التوازنات الاجتماعية القبلية و التركيبة الديمغرافية في مناطق الاقليم، و ارتفاع ذلك في المناطق المجاورة داخل السودان للإقليم، و مناطق الدول المجاورة، فهناك عدد من النازحين نحو التشاد و افريقيا الوسطى و ليبيا و مصر، و هذا ما يجعل للصراع بعدا دوليا و يضع السودان تحت ضغوط الدول الاقليمية و الكبرى، ما دفع بالمنظمات غير الحكومية الى التحرك من خلال مبدأ التدخل الانساني، لتوفير الرعاية الصحية و التغذية اللازمة لهم، مع الأخذ بالحسبان أن خمس مساحة السودان ممثلة في اقليم دارفور أيضا خمس سكانه أصبحت منطقة نزوح.

---

[1] مصعب الطيب أبكر، "أحداث دارفور السودانية"، مجلة البيان، (د.م)، العدد200، (2004)، ص97.

[2] محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص 180.

– الاثار الاجتماعية: ارتفاع معدلات الجرائم و تنوعها، سرقة، قتل، اغتصاب...و هجر المواطنون المدن و من اشهرها مدينة مليط التجارية الحدودية مع ليبيا التي اصبحت تعاني اوضاعا مأساوية بسبب اغلاق الطرق الكبرى، فهاجر أغلب سكانها الى الخرطوم[1]

الابعاد الانسانية: توجد في الإقليم معاناة انسانية نتيجة هذا الصراع بغض النظر عن خلفيات الصراع اطرافه و الاهداف من ورائه، فهناك ضحايا، فهذا في حد ذاته مشكلة انسانية تتطلب التدخل و لكن وفق معطيات محددة و مضبوطة،وفي ظل الظروف الدولية و تنامي الأصوات النادية بالقضاء على الارهاب، فقد وجدت الاطراف الدولية الطامعة خيوطها للعب في احداث دارفور السودانية، فوجدت الظروف سانحة للتدخل في هذا الجزء من العالم العربي والاسلامي، و كانت تحمل في ثناياها الأسباب التالية:

– الابادة الجماعية* لبعض سكان الاقليم: و هذا ما نفاه " بيترفت" مستشار " خافيير سولانا" منسق الشؤون الخارجية و الأمنية بالاتحاد الأوروبي، و مبعوث لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد حيث قال الاتحاد: "ان بعثة تقصي الحقائق التابعة له في السودان لم تجد دليلا على حدوث ابادة جماعية في منطقة دارفور المضطربة.[2]

– عدم استقرار في الاقليم حيث تخشى بعض الأطراف الدولية على مصالحها، و خصوصا بعد أن اصبح الاقليم مساحة لرواج تجارة الاسلحة كما هو مساحة للصراعات القبلية، الأمر الذي أصبح فيه الاقليم بحاجة الى من يضبط ايقاع حركات الصراع حتى لا تمتد للخارج و يضبط مصادر توريد السلاح هناك. [3]

---

(1) جلال رأفت وآخرون، المرجع السابق، ص 177.

*الإبادة الجماعية: هي التعدي بالقتل على أمة أو جيش أو جماعة، ومحاولة إستئصالها بإتباع عملية القتل الجماعي العمدي بغية القضاء على مجموعة بأكملها، كعرق على سبيل المثال. ينظر يوسف حسن يوسف، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الإسكندرية، 2011، ص111.

(2) كاظم هاشم نعمة، "ازمة دارفور السودانية العروبة و التدويل والأفرقة"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت، العدد 314، (2004)، ص 103.

(3) محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق ،ص ص183–184.

– السيطرة الواضحة لعدد كبير من المنظمات الأجنبية في اواسط معسكرات اللاجئين السودانيين الدارفوريين، على رغم من أن دورها كان احتواء صراع دارفور، الا أن هذا لا يخلو من المهام الخفية التي تسعى لتحقيق مصالحها، و تستهدف المنظمات الوطنية و يقلل من دورها مثل منظمة الهلال الأحمر السوداني .[1]

–التوظيف السياسي للنزاعات: تحول الصراع حول الموارد إلى حروب اثنية، وماهو قلي تقليدي الى مشروع حرب الشاملة، وهذا يعزز اهمية السلام والتعايش السلمي والتنمية الريفية التي تشمل الموارد البشرية.

[1] امين مشاقبة، الطيب مير عبد الغني أبكر، المرجع السابق، ص234.

1-2-نتائج الصراع على السودان كدولة:

أصبحت الحكومة السودانية تواجه العديد من المشاكل نتيجة للصراع القائم في اقليم دارفور، و خاصة في المعارضة المتصاعدة في المركز و الأطراف، و صارت الحكومة السودانية متهمة في مجالات عدة منها انتهاك حقوق الانسان، و حرق قرى المدنيين الأفارقة، و اغتصاب نسائهم، و الترحيل القصري للقبائل، و حفر المقابر الجماعية للمدنيين الأفارقة التي تحاول الحكومة طمس معالمها، و نتج عن ذلك ان طالبت الحركتان العسكريتان المعارضتان في دارفور في احدى جولات مفاوضاتها مع الحكومة السودانية بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق فيما يخص ذلك الانتهاكات الانسانية المذكورة، و قد أرفق المتمردون مطالبهم الى الامم المتحدة بوثائق و أفلام مسجلة تحدد عدد القتلى في كل قرية و معسكر، و اسمائهم و تاريخ استشهادهم، مما يدل على صحة ما يدعون [1]

- أصبحت الحكومة السودانية غير قادرة على ادراك قبضتها على الحكم و باتت مهددة من جميع القرى السياسية داخل السودان، و اذا حدثت هذه الفوضى و استمرت قد تؤدي الى تدخل عسكري دولي فتكرر مأساة العراق في قلب القارة الافريقية و على الحدود الجنوبية للدولة المصرية[2]

- دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل في الشأن السوداني، و هذا باكتشاف النفط و ما يعنيه من تحولات مهمة في المشهد السوداني، ووجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة مرة اخرى للسودان من اجل الاستفادة من قطاعاته النفطية و موارده الطبيعية.

- تسييس الخلافات وما فتأت الحكومات المتعاقبة في السودان، والقوى والأحزاب السياسية لسنوات طويلة الى تبيين الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها اما لتسوية بعض القضايا القومية

---

[1]جلال رافت و اخرون، المرجع السابق، ص175

[2]المرجع نفسه، 180

او لتحقيق اهداف حزبية، وعقيدية ما ادى الى تنامي الصراع وتصاعده، وزاد من طابعة العسكري العنيف.

– تنامي الوعي السياسي عند القوى المعارضة،وقد ترتب عنها انشغال الصراع واستمراره، وتعدد الاطراف المتورطة فيه عامة،وتنامي الميول والنزاعات الاقتصادية، يخلف احساس عام بأن السلاح هو القوة الكفيلة باسترجاع الحقوق وتحقيق المطالب،ما أدى إلى تزايد القوى المتصارعة: وهذا من خلال ظهور الملثيات المعروفة بالجنجويد. والتي نشرت الرعب واسعا، وبالتالي الفشل في ادارة الصراع في دارفور،من خلال تباين معاملة النظام الحاكم مع حملة السلاح بدرجة من الاحترام ورد الحقوق، وتجاهل من استعملوا اساليب سياسية ومدنية، فأدى إلى تدني فاعلية الارادة المدنية والاهلية.[1]

– و تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني. فبريطانيا مثلا اتخذت موقفا مواليا للإدارة الأمريكية في سعيها لعزل السودان، باعتباره دولة راعية للإرهاب خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

– عزل اقليم دارفور الذي يشكل خمس مساحة السودان و هو غني بمصادر طبيعية، فان لم يحصل على الحكم الذاتي، أو الاستقلال فسوف يشهد قوات تدخل اجنبية، تضمن الحفاظ على المصالح الغربية هناك. [2]

---

[1] امين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص237.

[2] المرجع نفسه، ص205.

3-1-نتائج الصراع على المنطقة العربية والإفريقية:

لقد اثر الصراع في اقليم دارفور على الاستقرار لدى الدول العربية، و هذا من خلال التنافس بين القوى الكبرى حول المزيد من النفوذ و السيطرة في المنطقة العربية، بشكل خاص بعد الحرب الباردة بين امريكا و فرنسا خاصة،و اذا اخذنا في الاعتبار أن الدول العربية في الشمال الافريقي هي جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير وفقا للرؤية الامريكية اتضحت لنا أبعاد عملية اعادة صياغة المنطقة أمريكيا، فتدمير المنظمات الرئيسية بالمنطقة العربية و لاسيما جامعة الدول العربية تستهدف بالأساس النظام العربي، و تدفع قدما نحو التخلي عن الأهداف و المصالح الجماعية لكل من العرب.[1]

و لتمهيد الطريق امام ترتيبات اخرى لا تنبع من المنطقة و لاشك ان هذا يدعو الى استبدال الابعاد التكاملية و التحريرية لنظام الامن الجماعي الاقليمي...، لمنظومة اخرى تعتمد على ضمان مصالح القوى الغربية، و محاربة كل حركات الاسلام السياسي و القضاء عليها في دول المنطقة العربية، و قد ظهر ذلك بجلاء من تجربة اتحاد المحاكم الاسلامية في الصومال، وتهدف الدول الكبرى من خلال تدخلها في الصراع في اقليم دارفور السوداني، ان تقصي التوجهات العروبة الاسلامية في مقابل طرح توجهات علمانية غير عربية، او التركيز على المنطقة العربية، حيث توجد معظم ابار النفط بما فيها السودان ما ادى الى الفكير في اقامة تحالف كونفدرالي بضم جنوب السودان، اوغندا و اثيوبيا و هو ما يشكل تهديدا خطيرا لأمن مصر المائي، و في نفس الوقت تدعيم تحالفات هذه الدول الاستراتيجية بالدول العربية لإضعاف مشروع الدولة الوطنية.[2]

---

[1]عدنان السيد حسين، و آخرون، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية و الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت، 1997، ص 193.

[2]المرجع نفسه، ص 198.

ان الصراع في اقليم دافور اثر على بلدان المنطقة العربية، وهذا من خلال ما تخلفه من عواقب يعاني منها الامن لدى الدول في جميع انحاءالوطن العربي. اضافة الى ذلك فان طبيعة الصراع التي تمس الهوية والتنمية والعلاقات بين الحكومات المركزية والأطراف الاخرى، والمتتبع للصراع في اقليم دارفور بأبعاده الخارجية، فهو يعتبر من حين اهم المشاريع المطروحة التي تستهدف وحدة الدول العربية، على المستوى القومي من خلال تفتيت واعادة تركيب منطقة الشرق الاوسط، وضرب العمق الاستراتيجي بين المنطقة العربية وافريقيا عموما.[1]

وبما ان مشكلة دارفور تؤثر على كثير من دول الجوار فان أي خلل في الجغرافيا السياسية سوف ينعكس سلبا على دول المنطقة، فتقرير ارسال قوات اجنبية الى دارفور، ستكون كارثة تستعص الحل، لذلك يكون الحل عن طريق الاتحاد الافريقي والجامعة العربية حتى لا نعطي حجة لتدخل الجانب الخارجي، فإضعاف مشروع الدولة الوطنية من خلال اثارة النزاعات العرقية و تكريس الانتماءات و الطائفية، و يظهر لك جليا في الدول التي تعاني أصلا من ازمة اندماج وطني و هذا التوجه على اعتبارين اساسيين أولهما التوظيف السياسي لمبدأ حق التدخل الدولي الانساني و اضطهاد الديني حول العالم .[2]

وجود قوات عسكرية دولية دائمة في بعض الدول العربية وهو ما يشكل خطرا على نظام الامن الجماعي و العربي، و بالتالي تقويض الارادة عربية،و تغذية روح المقاومة و الجهاد على المستوى الشعبي حيث تتسع الفجوة بين النخبة العربية الحاكمة و الشعوب العربية ازاء السياسات الغربية بالسودان، و عليه يصبح الشعوربالاضطهاد مبررا لظهور حركات شعبوية للمقاومة، و هو ما يعني استمرا بذور التوتر و عدم الاستقرار على المدى البعيد ومن الواضح ان الصراع في اقليم دارفور السوداني له تأثيرعلى المنطقة العربية من خلال استمرار الجهود الغربية الدامية لإعادة

---

(1) عبد الخالق عبد الله وآخرون، الدبلوماسية العربية في العالم المتغير، مركز الدراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة، لبنان، بيروت، ص94.

(2) مصطفى فرح ،"عدم تدويل دارفور"، قمة الجزائر، نشرة يومية تصدر بمناسبة القمة العادية، 17 لمجلس جامعة الدول العربية العدد7، الجزائر، (17 مارس 2005)، ص06.

صوغ العالم غير الغربي فكا و تركيبا، بما يخدم مصالحهم و اهدافهم العليا، و التي تعبر عن محورية التمركز الغربي حول الذات، و النظر الى الاخر غير الغربي. [1]

وبالتالي فإن تلك الدول أثرت على مجريات الاحداث في دارفور، من خلال الاستقرارعلى المستوى الاقليمي الواسع، فأثرت على تشاد و ليبيا و مصر و حتى دول البحيرات العظمى خاصة شمال افريقيا و غربها بالإضافة الى ان دارفور بوابة الدخول لوسط افريقيا جنوب الصحراء، و هي نقطة التماس بين الغرب و الأفارقة، و تمثل بوابة لجيرانها على مناطق استراتيجية، فليبيا تعتبر مدخلا لشمال افريقي و غرب اوروبا و التشاد و مدخلا للقرن الافريقي في المحيط الاطلنطي،أما افريقيا الوسطى فهي مدخل لوسط افريقيا و منطقة البحيرات، و من ثم تشابكت المصالح الفرنسية والامريكية عند دارفور في افريقيا، و ما ان انتشر الجفاف حتى توجهت العديد من القبائل الدارفورية الى الدول المجاورة لها الثلاث،فكانت دارفور مسرحا خلفيا لعدة صراعات حيث تم استخدام هذا الاقليم اما كمخزن للسلاح و للتأييد القبلي أو حتى الاستعداد العسكري.[2]

و على المستوى الاجتماعي فظاهرة اللجوء بسبب عدم وجود حواجز طبيعية لدارفور مع دول الجوار ما انعكس الهجرات عل دول الجوار،فتشاد اكثر الدول المتأثرة بالمشكلة، اما ليبيا فتصاعد الصراع قد يهدد الامن القومي الليبي خاصة وجود امتداد لقبائل الزغاوة، كما يمثل التدخل الدولي في حال وقوعه تعقيدا للحركة الليبية الفاعلة في منطقة الساحل و الصحراء [3]

اما عن افريقيا الوسطى فهي تخشى أن يستغل أنصار الرئيس السابق الموجود في دارفور ليقضوا على الرئيس الحالي، الذي جاء للحكم بانقلاب عسكري في مارس 2003 و لذلك تعتبر مصر دارفور الامتداد الاستراتيجي لها عبر السودان، و عمق افريقيا، كما يقع تحت رمال دارفور

---

[1]عاشور محمد مهدي، المحكمة الجنائية الدولية والسودان جدل السياسة والقانون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 2010، ص09.

[2]سعيدان قفزوطي فضي، تراث السودان، http://www.gadaef.net/ rb/showthereedphp ?، 2014/12/13 على الساعة 17:25.

[3]عاشور محمد مهدي، المرجع السابق، ص10.

خزان جوفي تشترك في مياهه الجوفية كل من مصر و ليبيا و السودان و التشاد، و من ثم فوجود قوى دولية في دارفور، يهدد مصالحها المائية من طرف الدول الكبرى بصورة مباشرة،و تهديد امن الدول المجاورة الافريقية بتسريب السلاح و المسلحين، اضافة الى تشجيع المجموعات الشعبية في الدول الافريقية على ممارسة التمرد لتحقيق مطالبها،و زيادة اعباء الصرف على الاوضاع الامنية على الحدود.[1]

كما ان فرض عقوبات على السودان يطرح تأثيرات اقتصادية سلبية على انسياب حركة التبادل التجاري، بين السودان و دول الجوار بشكل طبيعي حتى لو كانت هذه العقوبات لا تمس هذا الجانب بصورة مباشرة، اما في حالة تدخل عسكري اجنبي في المنطقة فان الدول المجاورة في هذه الحالة ستصبح بوضع صعب جراء تفجير العنف، بدرجة اكبر من منطقة النزاع ووجود مقاومات مسلحة يمكن ان تتحرك عبر الحدود مدعومة بالعلاقات القبلية، بالإضافة الى ما يمثله الوجود الأجنبي من ضغوطات على بقية دول المنطقة .[2]

---

[1] سرحان غلام حسين العباسي،المرجع السابق،ص315

[2] عبد الفادر رزيق المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية، حرب باردة أم سباق التسلح؟، المرجع السابق، ص91.

المبحث الثاني: دور الهيئات الإقليمية والدولية في حل الصراع في إقليم دارفور:

2-1-دور جامعة الدول العربية في حل الصراع في إقليم دارفور:

بعد تفاقم الحرب الأهلية بين جنوب السودان و شماله، و ظهور المسألة السودانية على سطح الأحداث العالمية، تم طرح المبادرة العربية المصرية الليبية، التي تضمنت تصورا عن كيفية حل مشكلات السودان السياسية، الا انه لم يأخذ بهذه البادرة، و ذلك أن القوى الأجنبية و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية عملت على استبعاد الدور العربي، من القعل السياسي للصراع[1]

و قد اصبح الاهتمام العربي بصراع اقليم دارفور بتأزمه، و عدم السماح بتكرر خطأ ترك الحكومة السودانية، وحدها في مواجهة صعبة، كما حدث في مفاوضات مشاكوس و نيفاشا وسط ضغوط امريكية و غربية، و التدخل الاجنبي واضح في شؤون السودان، و الواقع ان الدور العربي و الاسلامي جاء لإعادة كفة التوازن مع التواجد الاجنبي المكثف في دارفور، عبر عشرات المنظمات الاغاثية ذات الصلة الواضحة بأجهزة المخابرات العربية.[2]

اجتمع مجلس الجامعة العربية لمناقشة المشكلة في أوت 2004 و دعا مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإتاحة فرصة زمنية مناسبة للحكومة السودانية، وحتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها بالسعي لحل الصراع في دارفور ،فجامعة الدول العربية حققت نجاحا ملحوظا فقد استطاعت ان تفتح الانظمة العربية بضرورة ماندتها للوقوف ضد الهجمة الأمريكية الصهيونية المسؤولة، والجدير بالملاحظة أن الرأي العام العربي قد توحد مع حكوماته في هذه الرؤية، وظهر الموقف جليا في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في سنة 2004م من خلال دعم الحكومة السودانية ومدها بالوسائل اللوجيستية و الحرارة الدبلوماسي لمساعدتها لاجتياز الواقع، كما نجد هناك استقطاب

---

(1)أمين مشاقبة، الطيب مير غني أبكر، المرجع السابق، ص196.

(2)زكي البحيري، مشكلات دارفور أصول الأزمة تداعيات المجكمة الجنائية الدولية ،المرجع السابق، ص204.

الانتماء الاسلامي. الغالب في المنطقة العربية وايران، وذلك بحراك نشط لدى اتحاد علماء المسلمين، والهيئة الاسلامية العالمية للدعوة والاغاثة، وغيرهامن المنظمات الاسلامية.[1]

الاتجاه العربي الاسلامي الموالي لموقف الحكومة السودانية في الشهادات الشفوية التي ادلى بها بعض العلماء الدين من خلال زيارتهم لاقليم دارفور بدعوة من الحكومة السودانية.

واتخذ اهتمام جامعة الدول العربية بشأن الصراع أشكالا ومستويات مختلفة، فقد ارسلت خلال فترة من 29 أفريل إلى 15 ماي 2004 بعثة لتفضي الحقائق، ووقفت هذه البعثة على خطورة الأوضاع الانسانية في معسكرات النازحين في الاقليم ومعسكرات اللاجئين في الشاد.[2]

ولم يمنع الجامعة من النشاط في سبيل تجنب السودان احتمال تعرضها الى عقوبات اقتصادية وذلك من خلال ارسال قوات تشارك قوات الاتحاد الافريقي، واكدت في ردها على القرار 1556 على لسان مندوبها في الامم المتحدة يحي المحماني وقارئ موضوع الصراع في اقليم دارفور ،لم يكن يستدعي اصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان. [3]

طالبت الدول العربية بعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الجامعة العربية باليقين مع الاتحاد الإفريقي والامم المتحدة يتضمن الوضع خارطة طريق وجدول زمني لتسوية الازمة، مع اعطاء أولوية للتسوية السلمية،و بحث وزراء الخارجية العرب بمقر جامعة الدول العربية، في النصف الأول من اوت 2004، الوضع في دارفور، و شكلت الجامعة لجنة لمساندة السودان على المستوى الدولي برئاسة تونس و عضوية مصر و موريتانيا، الجزائر و السودان. [4]

فاثنى السودان على موقف الدول العربية الرافض لأي تلويح بتدخل عسكري في السودان أو فرض عقوبات عليه، و دعا الدول العربية و المنظمات الدولية و الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي و الصحي و اللوجستي للمتضررين في دارفور، و من جانبه قرر مجلس وزراء الخارجية

---

[1]جلال رأفت وآخرون، المرجع السابق، ص ص167-168.

[2]زكي البحيري، مشكلات درفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية ،المرجع السابق ، ص 204.

[3]محمود ممداني، المرجع السابق، ص09.

[4]امين مشاقية، الطيب مير غني ابكر، المرجع السابق، ص197.

العرب تقديم الدعم الممكن لاستعادة الأمن و الاستقرار في الاقليم مع دعوة المنظمات الأهلية العربية لتقديم المساعدات له، فكانت الشخصيات العربية و الاسلامية التي زارت دارفور تتمثل في وزير الخارجية المصري، و الأمين العام لجامعة الدول العربية، و رئيس اتحاد الأطباء العرب و رئيس اتحاد المحامين العرب، و اخرون من مديري المنظمات و الجمعيات، و تأتي أهمية الدور العربي لانه الوسيط الوحيد المقبول عند الطرفين. [1]

فلم تعد تسوية النزاعات و الصراعات مطلبا عالميا فحسب، بل صارت مطلبا عربيا بحكم تفاقم النزاعات داخل المنطقة العربية، او على أطرافها، و استمرار النزاعات و اطالة أمرها، هي تهديد النظام الغربي الشامل في كافة مقاوماته الدفاعية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية والسياسية.[2]

ان الجهود الاقليمية لم تملك رؤية استراتيجية ازاء ادراك حجم المهددات المترتبة على وجود صراع ملح في دارفور و التأثيرات السلبية لاتساعه، و تم حصر في اطار محاولة مساندة الدولة الوطنية في السودان خشية التفتت، او ذلك من دون التعامل مع المعطيات التي فجرت الصراع المسلح بشكل موازي، فتأخر التفاعل مع الحركات المسلحة، و اصبحت الاطراف الدولية لاعبا اساسيا في التحكم في الصراع، و كانت ردات الفعل العربية موسمية، خاصة لقرارت مجلس الامن المتتالية، و كانت القمم تنعقد قبيل أو عقبى صدور قرارات دولية، واللجان التي تقررها غير ناجحة [3]

فوزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل في ختام الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بأن الحكومة تسعى لإعادة الاوضاع لطبيعتها في هذا الاقليم، و تعني ان الأرقام التي تحدثت عن سقوط ما بين 30 الى 50 الف قتيل، مشيرا الى ان عدد القتلى، أقل من ذلك توجهت

---

(1)محمود ممداني،المرجع السابق، ص127.

(2)عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، لبنان، بيروت ،2001، ص168.

(3)سمير حسني، زيد الصبيان، "اتفاق دارفور و دور الجامعة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، القاهرة عدد165، (جويلية2006)، ص150.

الطائرات العربية الى دارفور محملة بالمواد الغذائية والافرشة، الملابس، و الادوية للمساهمة في انقاذ الموقف المتدهور و قام اتحاد الاطباء العرب بتقديم المساعدات الاغاثية بتجهيز الخيام والأماكن الايواء و استقبال اللاجئين و المشردين، و ارسل فريقا من الاطباء بمشاركة جامعة الدول العربية، و قد مثل الاتحادات و المؤتمرات العربية على رأسه ممثلو اتحاد المحامين العرب بزيارة للسودان للوقوف على حقيقية الاوضاع في الاقليم منتصف اوت 2004م أو تأكد الوفد من عدم وجود مما سمي بالتطهير العرقي و الاغتصاب الجماعي للنساء في دارفور كما ادعت الدوائر الغربية [1]

وزار الخرطوم وفد من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين على راسهم الداعية الكبير الدكتور يوسف القرضاوي الذي شدد على ضرورة توعية سكان دارفور بالالتزام بأصول دينهم، تابعت جامعة الدول العربية تطورات الصراع و اوفدت في ماي 2004م، بعثة خاصة لدراسة الحقائق في دارفور و قدمت تقريرها الى مجلس الجامعة في أوت 2004 و قرر المجلس في نهاية المشاورات تقديم الدعم الكامل للاتحاد الافريقي لجهوده في حل الصراع، مع توفير الاموال اللازمة.[2]

أما التعامل مع الازمة الانسانية في دارفور قد واجه مشكلات متعلقة بتوظيفها على الصعيد الدولي فاهمل العرب الشق الانساني، و اعتبرها من ذرائع الغرب،و غياب المنظمات للتعامل مع ما يجري في دارفور ،وقدنتج هذا الوضع غيابا عربيا واضحا في مساندة السكان بدارفور، و كان له انعكاس سلبي في امرين ادانة الموقف الاخلاقي العربي على الصعيد الدارفوري و الدولي واعتبار ان غياب تعبير عن دعم عربي للحكومة في تجاوزاتها ناتجا عن ضعف خبرات وقدرات هذه المنظمات في التعامل مع اوضاع معقدة في مناطق الصراع المسلح.[3]

---

[1] زكي البحيري، مشكلة درفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق ، ص ص213، 214 .

[2] سرحان علام حسين العباسي، المرجع السابق، ص324

[3] عاشور محمد مهدي، المرجع السابق، ص11.

2-2-دور الاتحاد الافريقي في حل الصراع في اقليم دارفور:

لقد عمل الاتحاد الافريقي منذ البداية على افرقة الصراع، و حصره في نطاقها الاقليمي، وعدم تدويلها، فمن الجانب السياسي و الدبلوماسي اعطى الاولوية الى الحل السلمي، و السعي الى ايجاد حل نهائي للصراع من دون التفريط بوحدة السودان، حيث كان له دور كبير في رعاية المفاوضات الى جانب بعض الدول المجاورة للسودان. [1]

اما من الجانب الانساني، فوصف الاتحاد الافريقي ما يحدث في اقليم دارفور بأنه صراع انساني، و بذل جهدا كبيرا للحد من تفاقمها، رغم حداثة نشأته، و ذلك من خلال متابعة المفاوضات التي تجري حول صراع في دارفور، برعاية بعض الدول الافريقية التي في مقدمتها تشاد،الا انه لم يرغب في التدخل في بادئ الامر حتى تأزم الوضع، و بدأ الاتحاد الافريقي يستعد لخوض اولى تجاربه في فض النزاعات الافريقية، و لادراك دوره في تعامله مع الصراع بكل خصوصياته، يجب التطرق الى الاجراءات التي اقدم عليها، و التي تتمثل في رعاية المفاوضات و ارسال بعثة الى الاقليم و المشاركة مع القوات الامنية. [2]

لقد لعب الاتحاد الافريقي دورا كبيرا في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة و الحكومة السودانية، التي اجرت المحادثات و المفاوضات، لأول مرة مع حاملي السلاح، في مدينة ابشي الحدودية التشادية في 03 سبتمبر 2003، و بعده مباشرة أقيمت محادثات عامة بمدينة انجمينا بالتشاد، و قد شكل تدخل الاتحاد الافريقي في الصراع الدارفوري، تحولا هاما في سياسة الاتحاد التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، و الذي اقتصر

---

(1)الأمين محمد النحاس عباس، "أزمة دارفور بدايتها وتطورها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت، ، العدد312، (فيفري2005)، ص83.

(2)عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص ص189-190.

السماح بالتدخل على حالات جرائم الحرب و الابادة الجماعيةو قد جاء تدخله في دارفور لمحاولة منع أي تدخل خارجي في شؤون القارة ودول الاعضاء [1]

لقد قام الاتحاد الافريقي بجهد واضح لمحاولة انهاء الصراع في اقليم دارفور، و الحيلولة دون فرض عقوبات اقتصادية او سياسية على السودان، و لمنع أي تدخلات دولية في الأزمة ولمعالجة النتائج التي ترتبت عن الصراع و في مقدمتها مشكلة اللاجئين الذين تضاعفت أعدادهم في الدول المجاورة للسودان، حتى أعلنت هذه الدول عجزها عن سد متطلباتهم، او توفير المأوى او الغذاء او العلاج الضروري لهم، وقد دعى الاتحاد الافريقي الدول الافريقية للمساهمة الفعالة الكفيلة بسد العجز الواضح في الجهود المبذولة لاعانة هؤلاء المهاجرين، و للمساهمة في اعادة توطينهم، و رجوعهم الى أوطانهم الاصلية لمباشرة حياتهم كمواطنين عاديين، وعلى الحكومة السودانية اصدار عفو شامل عن جميع الذين اشتركوا في أحداث دارفور و طلبوها باتخاذ الاجراءات الكفيلة بجمع الاسلحة من جميع افراد المجتمع في دارفور و منع تداولها.[2]

توجيه عناية خاصة للاقاليم المهمشة و مضاعفة الجهود للاصلاح و التنمية فيها لتيسير الحياة لسكانها و لربطهم بالحكومة المركزية في الخرطوم، و تقوية انتمائهم القومي بدلا من الانتماءات القبلية و العرقية [3]

على الرغم من ان الاتحاد الافريقي لم يكن قد بلور بعد موقفا محددا بخصوص الصراع في المراحل الأولى من تطوره أواخر عام 2003م، الا انه اصبح موجودا في المباحثات الاولية التي جرت في أوائل 2004م، في العاصمة التشادية، انجامينا، و كان الف عمر كونارى رئيس مجلس السلم و الامن التابع للاتحاد الافريقي متواجد في المباحثاتوطرح الاتحاد الافريقي موضوع ارسال قوات لحماية مراقبي وقف اطلاق النار في دارفور، ووافقت الحكومة السودانية على ذلك بعد

---

[1] ليلى انقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، منشورات حلى الحقوقية، لبنان، بيروت، 2011، ص158.

[2] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص898.

[3] الهاشمي كمرشو، المرجع السابق، ص35.

تردد، فخلقت مناخ التفاوض، ما بين الحركات المسلحة و الحكومة السودانية، التي اجرت المحادثات، والمفاوضات لأول مرة مع حاملي السلاح. [1]

2-2-1-اتفاق ابشي 03 سبتمبر 2003:

حدثت هذه الاتفاقية في مدينة ابشي الحدودية التشادية في 03 سبتمبر 2003 و كانت بين الحكومة السودانية و الحركات المسلحة في دارفور، و كانت الأمر الأول في التعامل فيما بينهما ، فبعد ان ادركت الحكومة السودانية أن توالي الأحداث بدأ ينذر بخروج الأوضاع عن السيطرة، اتجه النظام للانقاذ في الخرطوم على الاعتراف بوجود طابع سياسي للصراع في محاولة لاحتوائها قبل أن تستفحل، خاصة ان المفاوضات التي كانت تجرى مع الحركة الشعبية في نقاش أنذاك كانت تمثل الأولية الأولى للنظام.[2]

تم ترتيب اتفاق ابشي من خلال واسطة الرئيس التشادي ادريس ديبي، الذي كان ينتمي الى قبيلة الزغاوة التي ينتمي اليها عدد كبير من المتمردين مما جعله يعاني حرجا كبيرا، و قد حاول الخروج من هذا المأزق من خلال جهود الوساطة مستخدما صلاته الشخصية مع زعماء الزغاوة و نجح في عقد اجتماعات مشتركة بين حكومة الخرطوم و المجموعة المتمردة في مجموعة ابشي، و توصل هذا الاجتماع الى عقد اتفاقية وقف اطلاق النار في سبتمبر 2003، و مدت فترة سريانة وجمع سلاح من ايدي الأطراف المتصارعة، ومواصلة برامج التنمية، واستعادت كل من حمل السلاح في مؤسسات المجتمع.[3]

و الواقع ان الذين وقعوا على اتفاق ابشي من المتمردين سرعان ما تراجعوا عما اتفقوا عليه و لم يكتفوا بذلك بل عادوا للاعتداء على الجيش الحكومي و قتلوا حوالي 700 من قواته، و في الوقت نفسه قتلت قوات الحكومة 175 شخص من المتمردين حسبما ذكر عبد الواحد محمد نور

---

[1]زكي البحيري،مشكلة درفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص219.

[2]عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص ص189-190.

[3]فتحي دياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة، الجنادرية، الأردن ،عمان ،(د.ت)،ص 237.

زعيم حركة تحرير السودان في دارفور، و ذكر المتمردون ان القوات الحكومية قذفت مناطق شرق جبل مرة بطائرات و مدفعيات ثقيلة مما ادى الى لجوء السكان و تنقلهم الى التشاد اوائل عام 2004، و قد اعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأممالمتحدة، ان عدد هؤلاء اللاجئين خلال شهري فيفري و مارس 2004 قد بلغ نحو 1500 لاجئ، و قد كان أهم بنود اتفاق ابشي ما يلي:

– يدخل وقت اطلاق النار حيز التنفيذ بتاريخ 06 ديسمبر 2003م على الساعة السادسة بتوقيت السودان.

– تحديد موقع تجمع القوات و اطلاق سراح أسرى المعتقلين.

–انسحاب المجموعات المسلحة متزامنا مع تجمع القوات.

–تكوين لجنة ثلاثية.[1]

و كان من المفترض ان يتم هذا في الأيام الخمسة عشر الأولى من التوقيع على الاتفاقية، و في اليوم الخامس عشر من وقف اطلاق النار يتم انجاز الجدول الزمني المكمل لأعمال الفترة المتبقية حتى 45 يوما، ففي أي خلل يقوم الطرف الثالث و هو الحكومة التشاديةبمهمة التوقيف بين الطرفين [2]

2-2-2-اتفاقية ابشي الثانية: بدأ هذا اللقاء استكمالا لإحدى نقاط اتفاق ابشي الأولى، و ظهر الحديث فيه عن ضرورة وجود ملاحق لاتفاقية ابشي الأولى، و طرحت الحركات المطالبة خارج الاتفاق السابق، شملت بروتوكولات لحماية المدنيين و آخر للإغاثة و الحماية الدولية، و المراقبة و تجريد الميليشيات من السلاح، مع ملاحظة حركة العدل و المساواة هي التي تتحدث بينما حركة تحرير السودان غائبة، انعقدت في 26 اكتوبر حتى نوفمبر 2003م و جاء فيها:[3]

---

[1]زهرة بوسراج، "التدخل الإنساني في مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور"، مجلة المفكر، العدد8، الجزائر، عنابة،(د.ت)، ص108.

[2]جلال رأفت و آخرون، المرجع السابق، ص ص 159- 160.

[3]موسى إبراهيم، قضايا عربية معاصرة ، دار المنهل،لبنان، بيروت، ص203.

- تجديد الثقة في اللجنة الثلاثية و تعزيز ما بين الأطراف الثلاثة و مراقبة تنفيذ هذا البيان مضمونا ميدانيا،تأمين الطرقات حرية تنقل الافراد و الممتلكات.
- السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية و الدولية للدخول للمناطق التي تأثرت بالحرب و في حالة وقوع الخلاف او عدم احترام نصوص هذا البيان من قبل احد الطرفية يقوم الطرف الاخر للجوء الى الوسيط التشادي. و التزام الطرفين بالتقيد التام بما ورد في البيان [1]

2-2-3-اتفاقية انجامينا في افريل 2004:

الثامن افريل عام 2004م تقرر عقد مفاوضات بين الحكومة السودانية و متمردي دارفور في العاصمة التشاديةانجامينا تحت وساطة الرئيس التشادي ادريس ديبي بحضور مراقبين من التحاد الافريقي، والاتحاد الاوروبي، والولايات المتحدة الامريكية، و قدم الطرفان المتفاوضان مقترحاتهما، ثم الاتحاد الافريقي اقتراحا بشأن الية مراقبة وقف اطلاق النار، الذي تم اقراره من قبل الاتفاق الذي عقد بين الجانبين، و كانت أهم بنوده:

-نشر قوة الاتحاد الافريقي مؤلفة من حوالي 300 جندي في دارفور.[2]

-تشكيل لجنة من ممثلي أطراف النزاع و مشاركة الرئيس التشادي و حضور مراقبين افارقة من نيجيريا غانا و السنغال، و الجزائر و موزمبيق مع اشتراك ممثلين للاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة في فريق التحقيق في احداث دارفور.

-تشكيل لجنة سياسية من اثنين كل من حكومة سودانية، و من حركتي التمرد، العدل و المساواة و تحرير السودان و الاتحاد الافريقي، و الاتحاد الاوروبي، و الولايات المتحدة الامريكية، يكون مقرها العاصمة التشادية انجامينا لمتابعة تطور الموقف.

---

[1] هاني رسلان، "ازمة دارفور جهود التسويه بين تعدد الادوار و الحدود الفاعلة" ، السلسلة الإستراتيجية ، مصر، القاهرة، الأهرام للنشر والتوزيع ، العدد 57، (د.ت)، ص ص 11-12.

[2] أمين مشاقبة، الطيب ميرغني أبكر، المرجع السابق، ص 193.

-تأسيس مقر لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار في مدينة الفاشر.

-دعوة الاطراف الدولية و الاقليمية الاخرى للمشاركة في تمويل عملية نشر قوات المراقبة الدولية[1]

و قد أدى هذا الإتفاق إلى تهدئة الأمور، و بدأت الحكومة السودانية في تنفيذ مبادرة للسلم والتعايش الاجتماعي لطمأنينة سكان دارفور، و تقديم المساعدات الانسانية لهم، و من جانبها قررت الامم المتحدة ارسال بعثة إنسانية رفيعة المستوى للإقليم للوقوف على حقيقة الاوضاع هناك.[2]

و يمكن القول أن مفاوضات انجامينا الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة، حيث اصبحت الوساطة التشادية أقرب الى الدور الذي تلعبه كينيا تحت مظلة ايجاد في رعاية مفاوضات السلام في جنوب السودان، و اصبح هيكل المفاوضات يشمل على مشراقين من الاتحاد الافريقي و الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية، كما شاركت فيها حركة العدالة و المساواة التي لم تشارك في اتفاقية ابشي و التي كانت تصر في السابق على اعطاء الاولوية لمناقشة الطالب السياسية قبل القضايا الانسانية، على عكس موقف حركة تحرير السودان التي كانت تسعى الى تناغم مع مواقف داعميها الدوليين، كما تجدر الاشارة ايضا ان انجامينا لم تبدا حيث تعثرت المفاوضات السابقةو تناولت أجندة جديدة، اصبحت الاولوية فيها لحل القضايا الانسانية، طبقا لاولوية المجتمع الدولي و هكذا بدأت خطوة جديدة في تدويل قضية دارفور [3]

2-2-4-اديسا بابا:

دعى الاتحاد الافريقي الى جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة السودانية و الجماعات المعارضة في 15 جوان 2004م العاصمة الاثيوبية اديسا بابا لحل ازمة في اقليم دارفور، الا

[1] زكي البحيري، مشكلة درفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية،المرجع السابق، ص ص 150، 160 .

[2] أحمد إبراهيم محمود، "المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، القاهرة، العدد165 (جويلية2006)، ص 152.

[3] فتحي دياب سبتيان، المرجع السابق، ص ص 237-238 .

أن هذه الجولة تعرضت لمشكلات عديدة حتى قبل انعقادها، الحكومة وافقت بينما جماعات المعارضة قطعت المفاوضات حجة ضم عدد كبير من ميليشيات الجنجويد و تقديم قادتها للمحاكمة.

و جاء فيها ما يلي:

-تفكيك و نزع السلاح من ميليشيات الجنجويد و تقديم قادتها للمحاكمة.

-انسياب مواد الاغاثة على النازحين و اللاجئين.

-اجراء تحقيق دولي ونزيه للنظر في كافة الجرائم.

-اختيار مكان مناسب لاجراء المفاوضات يتفق عليه الطرفين.

-اجراء مفاوضات سياسية تتم بحضور و اشراف المجتمع الدولي فقد قامت بتكرير نفس المطالب التي سبق طرحها قبل انعقاد المفاوضات، و افصح رئيس وفق حركة العدل و المسواة عن راي سلبي بجهود الاتحاد الافريقي، و انتهت المفاوضات بعد يومين من الانعقاد، انسحاب وفدي التمرد، دون الوصول الى نتائج محددة [1]

مفاوضات أبوجا الاولى في 23 اوت الى سبتمبر 2004 في العاصمة النيجيرية بزعامة الاتحاد الافريقي و الحكومة السودانية و حركة تحرير السودان المتمردة، و اقتصت بالقضايا من بينها الاتفاق على تقاسم السلطة و الثروة ووقف اطلاق النار، و الترتيبات الامنية النهائية، فضلا عن سبل الحوار الدارفوري و التشاور فيما يخص القضايا الرئيسية، و القضايا الأمنية و الانسانية، و الموافقة على زيادة حجم قوات الاتحاد الافريقي، لكن للاسف فقد رفض التوقيع على الاتفاق من وفود التمرد و جاء الاتفاق بعد اكثر من سنتين من المفاوضات الشاقة [2]

---

[1] هاني رسلان،" أزمة دارفور و الانتقال الى التدويل"، مجلة السياسية الدولية، مصر، القاهرة، العدد 158،(اكتوبر 2004) ص 202.

[2] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص897.

ثم عقدت جولة جديدة من مفاوضات ابوجا اواخر شهر اكتوبر حيث طرح الاتحاد الافريقي اقتراحات للاستفادة من تجربة مفاوضات نيفاشا في كينيا و بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، و هي التجربة التي تمخضت عن مفاوضات مثمرة للطرفين و لقد شملت المفاوضات في أبوجا حركة تحرير السودان و حركة العدل و المساواة، اذن ان الحكومة رغبت في الجلوس مع جمع الاطراف لحسم الوضع دفعة واحدة، الا انها فشلت في المرحلة الأولى [1]

و أهم ما جاء فيها:

-بروتوكولات الانساني و الامني: تركز اهم بنودها في النقاط التالية:

- تحسين الوضع الانساني في اقليم دارفور، و تعزيز الوضع الأمني فيه.
- منع طيران الحكومة المعادي فوق اقليم دارفور
- على الجانبين أن يجددا اماكن و جود قواتهما المراقبة وفق اطلاق النار
- نزع اسلحة الجنجويد

مشروع اعلان المبادئ السياسية: بحسب تصريحات المبادرة عن فريق الوساطة في هذه المحادثات وافقت الحكومة على المشروع بعد تعديل صياغته دون أن تعترضعلى اي بند من بنوده.

الالتزام بالتنفيذ البروتوكولي تحسين الوضع الانساني و تعزيز الوضع الأمني في اقليم دارفور

- للتاكيد على ان المواطنة هي اساس الحقوق و الواجبات بما في ذلك حرية التعبير والعقيدة.
- اعتبار النظام يفيد والي الحكم امر اساسي لضمان مشاركة محلية وفعلية منصفة للسودان لضمان فعالية تعويض السلطة في اقليم دارفور.[2]

---

[1] سرحان غلام، عباس حسين، المرجع السابق، ص 323.

[2] زهرة بوسراج، المرجع السابق، ص109.

- للاجئين و النازحين الحق غير قابل للتصرف في العودة الى اماكنهم الاصلية و لهذا الغرض يجب تهيئة البيئة المواتية و تقديم المساعدة الضرورية.
- ان تعزيز المصالحة و استعادة التعايش السلمي التقليدي على اساس مبدأ الاحترام المتبادل و الالتزام بتفادي حوادث انتقامات مستقلية[1]

وقد اهتم الاتحاد الافريقي منذ البداية بما يجري في اقليم دارفور، ففي بادئ الامر اهتم بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور دون التدخل، بعدها تدخل في الصراع، ولعب دورا في حله،لكنه كان يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة السودانية، لكي يستمر الاتحاد في حل المشكلة في الاطار الاقليمي، وكل ذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الاممية التي تخشاها الحكومة السودانية لكونها تحمل أجندة جفية وانها خطرة على المجتمع السوداني.[2]

وهكذا دخل الاتحاد الافريقي بثقله في مشكلة دافور سواء عن طريق، تنبيه لمفاوضات اسلام في زدتانا او في اديس ابابا او في ايوجا او عن طريق عقد مؤتمرات القمة الافريقية المعفرة في طرابلس وغيرها، او في تصديه للقيام بتشكيل قوة عسكرية تابعة له لمراقبة وقف اطلاق النار في الاقليم.[3]

وحرصت اتفاقيات الاتحاد الافريقي على احتواء الصراع في الاقليم ، كي لا تفلت من السيطرة وتنتشر الى ما حولها، وبخاصة ان البيئة الافريقية ، والجاهزية لاستقبال وتصدير النزاعات البيئية الداخلية.[4]

---

[1]زهرة بوسراج، المرجع السابق،ص ص109-110.

[2]بدر حسن شافعي،" أزمة دارفور بين الافرقة والتدويل"، السياسية الدولية، مصر، القاهرة ، العدد 164،(افريل 2006)، ص ص 180، 181.

[3]بدر حسين الشافعي،" تطبيع العلاقات السودانية لماذا الآن؟" ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة، المجلد 41، العدد163،(جانفي 2006)، ص217.

[4]زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية،المرجع السابق،ص ص 150-160.

2-3-دورهيئة الامم المتحدة في حل الصراع في اقليم دارفور:

كان مجلس الأمن مؤيدا و داعما لدور الاتحاد الافريقي و تمسك هذا الأخير بالشرعية في معالجتها، الا انه بعد تصاعد أحداث بالإقليم التي أدت إلى ظهور عدة افراد فاعلة في الصراع، فبدا تدفق المنظمات الطوعية ووكالات الاعلام قصد تقديم المساعدة الإنسانية و تصوير مشهد بالإقليم للعالم بأنه يشكل كارثة انسانية، و كان هذا بالموازاة مع زيارة الوفود الدولية للاتحاد الاوروبي و الامم المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية الذين كانوا يطلقون تصريحات بشأن ما يحدث في الاقليم.[1]

و نتيجة للضغط الدولي المكثف، تدخل مجلس الأمن بقوة من خلال اصدار عدة قرارات لاحتواء الأراضي في اقليم دارفور، التي استند عليها من قواعد و نصوص قانونية، في اصدار لقرارات أثناء مباشرة مهامه في حل الصراع، يشير فيها الى أن ما يحدث بالإقليم يمثل انتهاكا لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني.[2]

و لقد دخل ميثاق الامم المتحدة لمجلس الأمن مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين، و منحه سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لردع أية دولة أو طرف يهدد السلم او يخل به، و ذلك بإصدار قرارات ملزمة تحت البند السابع.[3]

فالهدف حفظ الأمن و السلم الدولي، و اعادت الى نصابه حسب ما نصت عليه المادة 39 من الميثاق، التي جاء في نصها انه: يقرر مجلس الأمن اما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او الاخلال

---

[1]حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان ،دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2004 2005، ص369

[2]أحمد عبد الله أبو العلا، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية 2008، ص51

[3]سعد عبد الرحمان جلل قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر (د.م)،(د.س)، ص258.

به او كان ما وقع من اعمال العدوان، يقدم في ذلك توصيات او يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لاحكام المادتين 41*،42 لحفظ السلم و الأمن الدوليين أو إعادت نصابه. (1)

بدأ تدويل* الصراع في اقليم دارفور، من خلال دور هيئة الأمم المتحدة في حله، وبناءا على ذلك صدرت عن مجلس الأمن عدة قرارات متتالية بخصوص قضية دارفور كانت كلها تقريبا بمثابة إدانة للحكومة السودانية، و اعتبارها المسؤولة عن الأزمة و عن الجرائم التي ارتكبت و صفت بأنها ابشع ما ارتكب من جرائم ضد الانسانية*.

و قد صدر عن مجلس الامن القرار 1556 في 30 يوليو 2004 الذي استند على الفصل السابق من الميثاق الذي يسمح باستخدام القوات المسلحة في التعامل مع الازمة مع مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة هذا القرار باعتبار الوضع في دارفور يشكل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين بتقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطورات الاحداث كل ثلاثين يوما. (2)

و بدأ التقرير خلال شهرين من 30 جويلية 2004، من طرف الممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في السودان، ليحدد مدى التزام حكومة السودان بقرار مجلس الأمن، وفي حالة عدم تنفيذ

---

(1)حسام احمد محمد هنداوي، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، جامعة القاهرة، مصر، القاهرة 1994، ص85

(2)شوقي الجمل، المرجع السابق،ص ص 799-800.

التدويل: هو تدخل دولة في شأن داخلي لدولة أخرى وذلك لغرض المحافظة على مصالحها الثقافية والإقتصادية والسياسية. ينظر أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص 130.

جرائم ضد الإنسانية: هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم، القتل العمد،الإبادة الجماعية، الإسترقاق، الحرمان الشديد. ينظر عاشور محمد مهدي، المرجع السابق، ص33.

المادة 41 تشرع انه عندما يعجز مجلس الأمن إيجاد حلول سلمية نتيجة تعذر إقناع أحد الاطراف أو الطرفين معا على الإحتكام إلى الطرق السلمية فإنه من حق مجلس الأمن اللجوء إلى وسائل القسر بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة. ينظر علاء ابو عامر، المرجع السابق، ص220.

الخرطوم لهذه المطالب فان المجلس يحذر من أنه ينظر في اتخاذ تدابير اخرى ضد الحكومة السودانية، و لم يتضمن قرار مجلس الأمن فرض عقوبات بترولية على السودان[1]

و كانت الولايات المتحدة الامريكية، قد قدمت بعد انتهاء مهلة الشهر المحددة للحكومة السودانية من مجلس الأمن مشروعا لفرض عقوبات ضد السودان في مجال تصدير البترول وهي تهدف وراء هذا الى شل قدرة الحكومة السودانية حتى في محاولتها لتحسين أحوال السودان بما فيه اقليم دارفور، ذلك لأن البترول الذي يصدره السودان و مقداره وقتها حوالي 300 الف برميل يوميا يشكل عمودا فقري لميزانية الحكومة، فاذا ما استبعد هذا المورد بدا العجز الشديد في ميزانية البلاد و استحال عليها اجراء اي اصلاح او تقدم. [2]

و قام كوفي عنان بزيارة اقليم دارفور في جوان 2004م ثم زار مدينة الخرطوم و تقابل مع مسؤولي الحكومة السودانية حيث صدر بيان مشترك جاء فيه:

1. تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء القيود على العمل الانساني و السماح للطائرات والمساعدات الانسانية بالمرور الى دارفور.
2. التأكيد على ان الأفراد و المجموعات المتهمة بانتهاك حقوق الانسان سيواجهون محاكم عادلة .
3. نشر قوات حكومية بمعسكرات النازحين و في مناطق الهجمات المحتملة .
4. التأكيد على عدم وجود أية ميليشيات مسلحة في المناطق المحيطة بمعسكرات النازحين.
5. استئناف المحادثات السلمية للوصول الى تسوية شاملة بين اطراف الصراع [3]

---

[1] بدر حسين شافعي، "الرؤية الامريكية لأزمة السودان"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر القاهرة، (2003)، ص276 .

[2] أمين مشاقبة، الطيب مير عبد الغني أبكر، المرجع السابق،ص ص246- 247.

[3] زكي البحيري،مشكلة درفور أصول الأزمة تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ص 144- 1450

التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب لأنه سوف يتم من خلال قوات افريقية وتحت مظلة الاتحاد الافريقي حيث أن مجلس الأمن و السلم الافريقي التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم، و ايقاف جرائم الحرب و جرائم ضد الانسانية، و نجد الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام 1997 بالتزاماته اللوجيستية لدعم و تدريب قوات حفظ السلام الافريقية و هذا ما حدث في اقليم دارفور [1]

و تأكيد مجلس الأمن قلقه العميق اتجاه صراع اقليم دارفور، و تفشي استعمالات العنف. خصوصا تلك الموجهة للمدنيين خاصة القصر و المرأة،فأعاد مجلس الأمن تأكيده بعد شهر واحد من صدور القرار السابق باصدار القرار رقم 1564 في 18 سبتمبر 2004م.واضافت عناصره أهمها: تسليط اللوم على الحكومة السودانية لعدم وفائها بالتزاماتها الواردة في القرار السابق والمتعلقة بالحالة الامنية للسكان المدنيين بدارفور، نزع السلاح من ميليشيات الجنجويد، و طالب بقرار الامين العام بتشكيل لجة تحقيق دولية الكشف ما جاء في الصراع [2]

الا ان اهم ما اكد عليه هذا القرار، هو ان الوضع في دارفور ما زال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، و هدد الحكومة السودانية بأنه في حالة عدم امتثالها امتثالا كاملا للقرار رقم 1556، ينظر في اتخاذ تدابير اضافية التي تنص عليها المادة 41 من الميثاق، و قد تصل الى الحصار الاقتصادي.

و هكذا صدرت قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع في اقليم دارفور تدين ما يجري من انتهاكات لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص46

[2] هاني رسلان، ازمة دارفور بين الأبعاد الداخلية و التصعيد الدولي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، مصر، القاهرة 2004، ص114

[3] هاني رسلان، المرجع السابق، ص 144

وقد صدر قرار عن مجلس الأمن رقم 1556، في 30 جويلية 2004م ، وجاء في ديباجته أن المجلس يدين جميع أعمال العنف وإنتهاكات حقوق الانسان، والقانون الانساني الدولي من جميع اطرافه، وخاصة الجنجويد، ويشير المجلس أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية من احترام حقوق الانسان، مع القيام في الوقت نفسه في الحفاظ على القانون ونظام الحماية سكانها الموجودين داخل اقليمها. كما أن عليها الالتزام بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع السلاح الجنجويد واعتقال قادتهم وتقديمهم إلى العدالة وطلب الأمين العام تقديم تقرير في غضون ثلاثين يوم، تلبية تقارير دورية كل شهرين بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة[1]

ثم صدور قرار مجلس الأمن رقم 1564 في 18 سبتمبر 2004، وجاء فيه: مطالبة الأمن العام وعلى وجه السرعة، تشكيل لجنة تحقيق دولية، فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في دارفور مع زيادة عدد مراقبي الامم المتحدة لحقوق الانسان.

والامر الثاني: انطواء القرار على تهديد لحكومة السودان في حال عدم التزامها بهذا القرار والقرار 1256 باتخاذ تدابير اضافية في السودان تنص عليها المادة 41 من ميثاق الامم المتحدة[2]

[1]محمد وهيب السيد،المرجع السابق ص150.

[2]عاشور محمد مهدي ، المرجع السابق، ص28.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة والتي تناولنا فيها الصراعات والحروب الأهلية في السودان دارفور أنموذجا، وربطها بالتدخل الإقليمي والدولي،خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ أن السودان يحتل موقع استراتيجي في قلب قارة إفريقيا فإن لدارفور أهمية إستراتيجية وإقتصادية خاصة، مكنته من أن يصبح محل أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية.
- ❖ ان الصراع في اقليم دارفور يرجع بسبب التنافس على الثروة والسلطة في هذا الأساس، وجاء على رأسه الصراع بين المزارعين المستقرين الأفارقة، والبدو والرحل العرب، وساهم في تأجيج تلك الأحداث انتشار السلاح.
- ❖ ان دول الجوار تشاد وليبيا بالتحديد لعبت دورا في تأجيج الأحداث وذلك من خلال مد القبائل بالسلاح، والدعم اللوجيستي .أما دور الحكومة السودانية فهو أقرب إلى توجيه اللوم من مواقف دولية مسؤولة عن رعاياها ظلت متمسكة بسيادتها، بدون تدارك لأسباب الأحداث السياسية ومحاولة التغلب عليها وعلاجها.
- ❖ ويمكن إعتبار أن الصراع في اقليم دارفور مركب بسبب وجود عدة أبعاد أدت إلى تعقيدها من أهمها البعد التاريخي، الذي يمكن تلخيصه في عدم التعامل العقلاني مع الحقائق الموضوعية والواقعية ليبقى السودان كله في انتظار الحل البعيد.
- ❖ ان الصراع في اقليم دارفور لم تصنعه القوى الخارجية، ولكنها تشغله من أجل مصالحها، وهي لا تتفعل مع القضية من أجل المواطن السوداني في دارفور، بشكل عام والسودان بشكل خاص،كحماية الأمن القومي الإسرائيلي، بتطويق البلاد العربية ورغبة منها في الحصول على نصيب من مياه نهر النيل وتحويل جزء منها إلى صحراء النقب عبر سناء، والرغبة في إبعاد الضوء عنها في ممارساتها العنصرية ضد الفلسطنيين.
- ❖ بالاضافة إلى غياب دول الاعلام العربي، لتوضيح الموقف في الاقليم بدلا من ترويج الدول الأجنبية للإشاعات الكاذبة.

❖ ونظرا لأن اقليم دارفور له اعتباراته التاريخية والدينية، وله خصائصه السياسية والإدارية، وله سيماته الاجتماعية والثقافية، فإن التعامل مع الصراع يتطلب بذل المساعي والجهود الرامية لإشاعةالأمن والاستقرار في الإقليم، وفقا لما ورد في لقاءات الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أواخر عام 2004 بما يلي:

- على المستوى السياسي والإداري، ان ينتفع الاقليم بحكم فيدالي حقيقي تستحب في ظله قيادات ذات الأجهزة التنفيذية، والتشريعية والقضائية وإدارة محلية.
- على المستوى الإقتصادي: الإهتمام على البعد والمجال الإقتصادي في الاقليم إنطلاقا من الدراسة المتأنية لقدرات الاقليم الاقتصادية ومقوماته.
- على المستوى الإجتماعي: ضرورة إزالة النزاعات بين القبائل،وإشاعة ثقافة السلام، والسعي لاحياء الروابط الإجتماعية، كما أن نظام الحواكير، بحاجة للبحث عن كيفية للتراضي عليها، وأبعاد الحكومة من التدخل في الأعراف السائدة في المنطقة، ووضع خرائط واضحة للحواكير والمسارات والمراعي، والمناطق الزراعية.

وأخيرا نجد أن الصراعات الدولية تحولت بعد نهاية الحرب الباردة من حيث طبيعة الصراعاتوالفواعل والأطراف المتنازعة، كما تتفاوت مستويات الصراع من حيث الوسائل المستخدمة، وقد تنوعت إلى صراعات داخلية كالحروب الأهلية في شكلها ودولية الأطراف بسبب تشابك المصالح، ما أدى إلى تغير مفهوم الأمن، من الأمن داخل الدولة إلى الأمن الانساني، كما ارتبطت بتغيرات التي عرفها العالم من بينها متغير انتهاك حقوق الإنسان خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وعلى جميع المجالات التي تمس حياة الانسان، ولم يعد التدخل الانساني مقيد بالسيادة الوطنية والحدود الإقليمية.

ومن خلال تناولنا بالدراسة إلى الجذور التاريخية للصراع في اقليم دارفور على المستويين الاقليمي والدولي، فقد اتضح لنا من أول وهلة أن الصراع في اقليم دارفور هو صراع داخلي محض و كان من الممكن أن يستمر صراعا محليا لولا تدخل العديد من القوى صاحبة المصالح في الاقليم.

الملاحق

الملحق رقم01

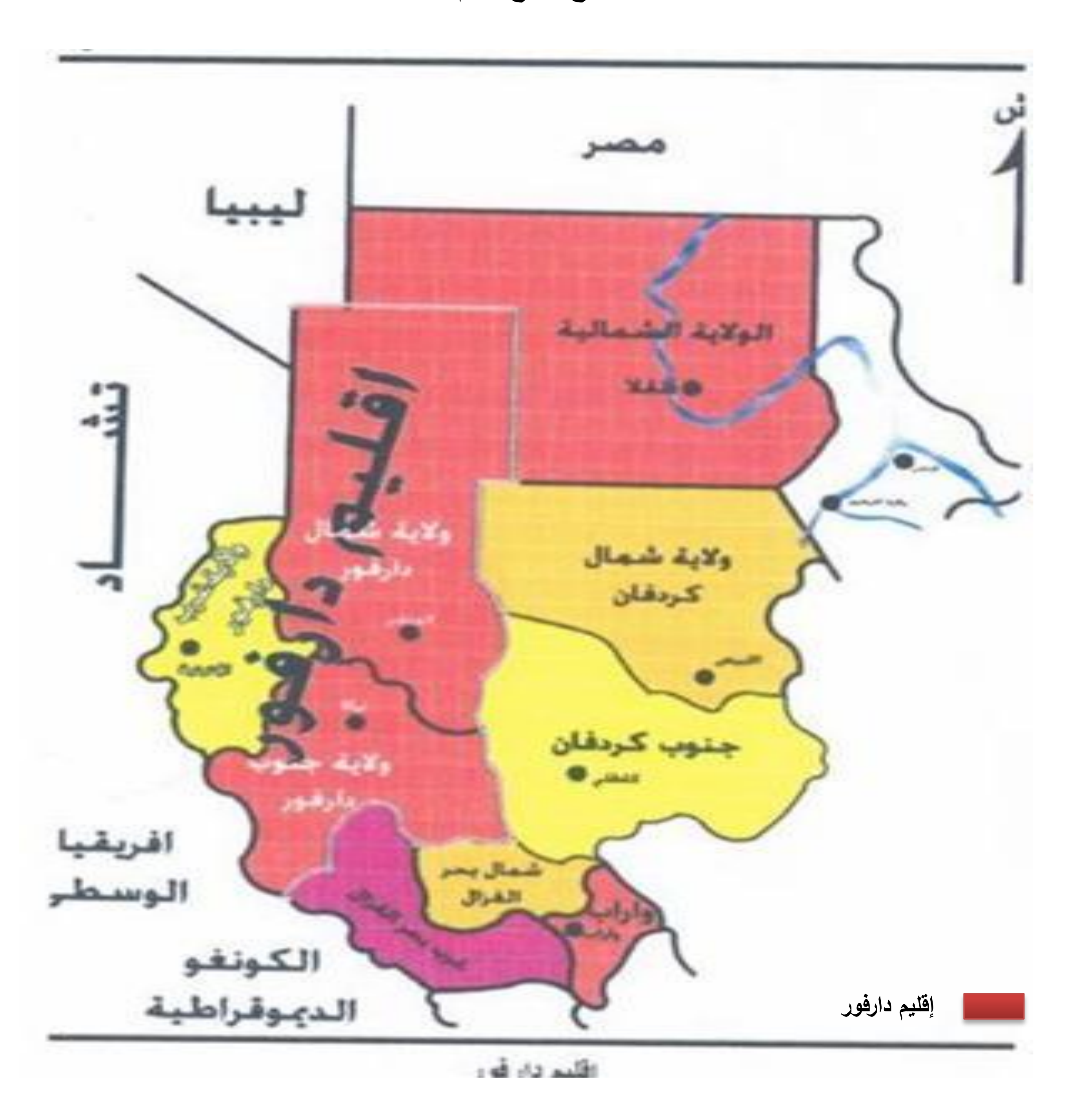
خريطة توضح الموقع الجغرافي للسودان



[1] لزهر حسناوي، المرجع السسابق، ص87.

الملحق رقم02

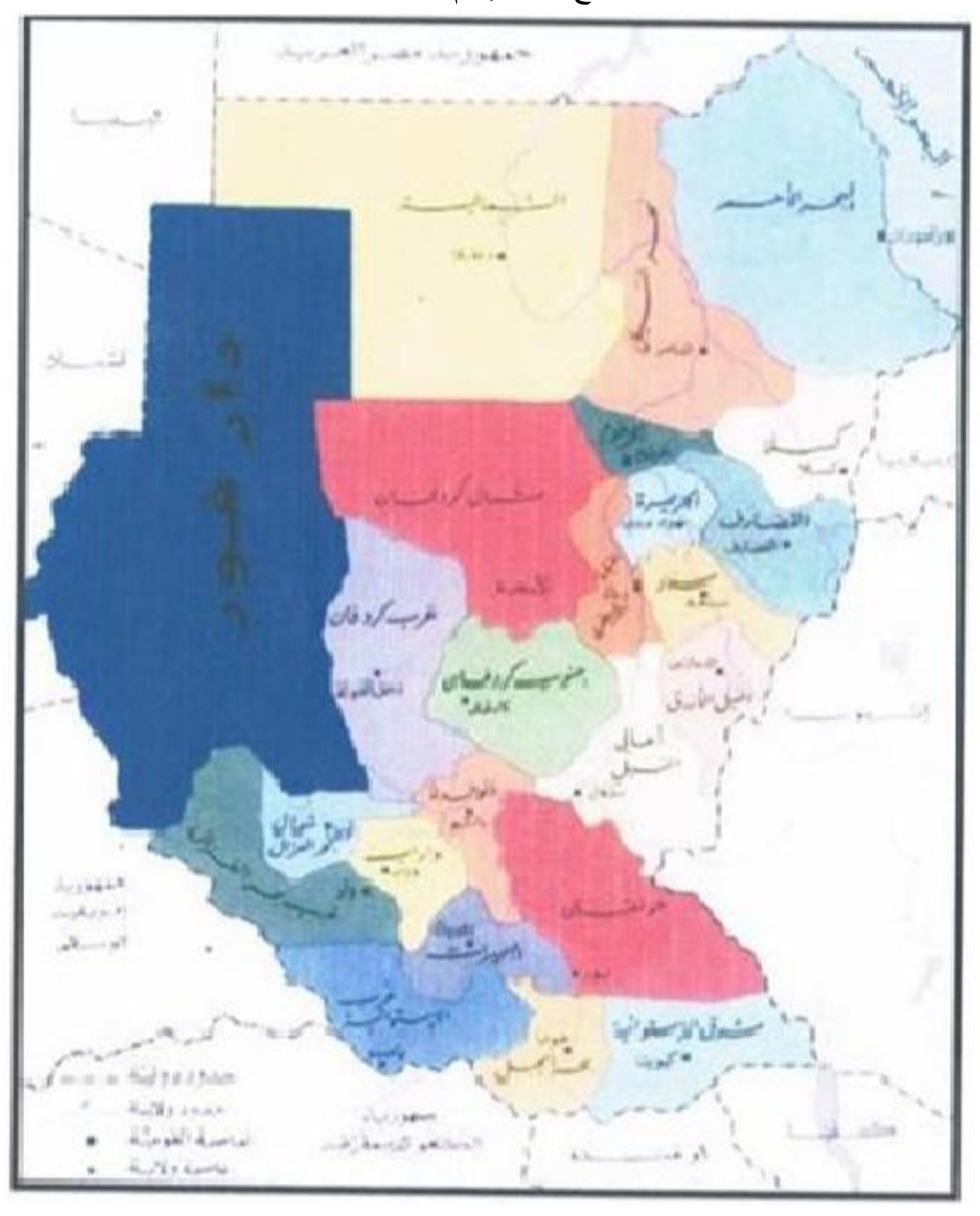
خريطة توضح موقع إقليم دارفور



[1] إقليم دارفور ، www.moqatel.net/openshne/behothsiassia2/darfeur/mpou.jp-cvt.htm
03 مارس 2015،على الساعة 14:30

الملحق رقم03

خريطة توضح حدود إقليم دارفور[1]



[1] حدود إقليم دارفور، www.moqatel.net/openshne/behothsiassia2/darfeur/mpou.jp-cvt.htm

03 مارس 2015،على الساعة 14:30.

الملحق رقم04

خريطة توضح توزيع القبائل في إقليم دارفور



[1] زكي البحيري، المرجع السابق، ص382.

الملحق رقم 05

نص اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في دارفور

نص اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في دارفور

لندن: «الشرق الأوسط»

حرصاً على تهدئة الاوضاع واستتباب الأمن بولايات دارفور وتفادياً للمضاعفات السلبية المدمرة جراء الحرب ورغبة من الطرفين في تقريب وجهات النظر والمصالحة. اجتمع وفد الحكومة السودانية (يشار اليه بالطرف الأول) ووفد جيش تحرير السودان الذي توجد قواته في المناطق التالية: أ - منطقة دار زغاوة. ب - منطقة جبل سي. ج - منطقة جبل مجدوب. د - منطقة جبل مرة. هـ - منطقة موورني (يشار اليه بالطرف الثاني).

اجتمع الطرفان (مرفق قائمة) تحت اشراف الحكومة التشادية (يشار اليها بالطرف الثالث)، وبرعاية كريمة من الرئيس ادريس ديبي تم الاتفاق على الآتي:

● **البند الأول:**

وقف اطلاق النار بين الطرفين ووقف كل العمليات العدائية التي من شأنها ان تؤدي الى تفاقم الاوضاع.

● **البند الثاني:**

التحكم والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات.

● **البند الثالث:**

اطلاق سراح كافة اسرى الحرب والمقبوض عليهم والذين لهم صلة بهذه القضية من الطرفين.

● **البند الرابع:**

يتم تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقع يتم تحديدها بين الطرفين.

● **البند الخامس:**

التزام الطرفين بارساء دعائم السلام الدائم والشامل بالمنطقة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● **البند السادس:**

تكوين لجنة ثلاثية من الحكومة السودانية والحكومة التشادية وجيش تحرير السودان لمتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية.

● **البند السابع:**

أ - تبدأ المفاوضات الخاصة بالملاحق بعد 45 يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية للوصول لسلام شامل مع تسليم الاسلحة بعد الاتفاق النهائي حول الملاحق.

ب - يتبع هذه الاتفاقية ملاحق ومذكرات مشتركة يتم تنفيذها كالآتي:

- خلال الـ15 يوماً الاولى يتم تنفيذ ما يلي:

أ - يدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بتاريخ 6 سبتمبر (ايلول) الساعة 18 بتوقيت السودان (14 بتوقيت غرينتش)

ب - تحديد مواقع تجميع القوات

ج - اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين

د - انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية متزامناً مع تجميع القوات

هـ - تكوين اللجنة الثلاثية

- في اليوم الخامس عشر من بداية وقف اطلاق النار يتم اجازة الجدول الزمني الكمل لاعمال الفترة المتبقية حتى نهاية الـ45 يوماً

● **البند الثامن:**

في حالة وقوع خلاف حول بنود هذه الاتفاقية أو بروز مشكلة لم يشر اليها يقوم الطرف الثالث بمهمة التوفيق بين الطرفين

● **البند التاسع:**

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها

حررت هذه الاتفاقية بمدينة ابيتشي بتشاد في 3 سبتمبر (ايلول)

التوقيع:

اللواء الركن عصمت عبد الرحمن زين العابدين قائد المنطقة الغربية ممثلاً لحكومة جمهورية السودان

السيد عبد الرحمن موسى وزير الأمن العام والهجرة ممثل الحكومة التشادية

القائد العام عبد الله ابكر بشير ممثلاً لجيش تحرير السودان

ملحق

الوفد السوداني:

اللواء الركن عصمت عبد الرحمن زين العابدين رئيساً

العميد الركن ابراهيم محمد الحسن احمد سعيد عضواً

العقيد عمر عبد المطلب محمد عضواً

القنصل العام خالد عباس احمد النعيم عضواً

بابكر عمر عبد القادر عضواً

وفد جيش تحرير السودان:

عبد الله ابكر بشير رئيساً

يحيى سن النيل عضواً

عمر سليمان ضحية عضواً

ادم سليمان بشير عضواً

عبد الله حسب الله الدومي عضواً

مصطفى محمود الطيب عضواً

الاستاذ عثمان محمد البشير عضواً

[1] سرجان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص 353

الملحق رقم06

نص ببيان وقف إطلاق النار في إقليم دارفور

نص بيان وقف إطلاق النار وبروتوكول العون ألانسانى الموقع بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان

ان جمهورية السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المسماة ادناه بالاطراف، اتفقت علي ما يلي :

ديباجة عامة:

- مقتنعون بضرورة اقامة حياة سياسية وديمقراطية بدارفور ، كفيلة بان تضمن لسكان الولاية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- مقتنعون بان حلا شاملا وعادلا ودائما ، متفاوض عليه سلميا وحده من شأنه حل مشاكل دارفور
- مقتنعون بانه يجب تصور آلية من اجل حل سياسي في اقرب وقت ممكن
- تلتزم الاطراف بتضافر جهودها بغرض ارساء سلام شامل ونهائي في دارفور
- اتفقت الاطراف علي الاجتماع تحت رعاية الوسيط التشادي في مدة لا تتجاوز اسبوعين للتفاوض لايجاد حل لمشاكلهم والتفاكر في ايجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور في اطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور وخاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية
- تساهم الاطراف في تهيئة جو مناسب للمفاوضات وفي ايقاف الحملات الاعلامية العدائية

المسائل الانسانية :

- مقتنعون علي ان واقع كل تسوية سلمية ودائمة لمشكلة دارفور تمر عبر الحوار الصريح والمخلص
- عاقدون العزم علي التخلص من اللجوء الي القوة كوسيلة لتسوية مشكلة دارفور

ان حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة المشار اليها كأطراف اتفقت علي ما يلي :

المادة الاولي: قررت الاطراف وقف الخصومات فيما بينها واعلنت علي الوجه الخصوص وقفا لاطلاق النار لمدة خمس واربعين يوما قابلة للتجديد تلقائيا الا اذا اعترض احد الاطراف علي ذلك. ان ايقاف اطلاق النار يكون فعليا علي الارض، جوا وبرا ، وذلك من اجل السماح من ناحية بمساعدة انسانية سريعة وبدون قيد للسكان المحتاجين بدارفور، ومن ناحية اخري الوصول الي حل عادل ودائم لمشكلة دارفور

المادة الثانية: يكون وقف اطلاق النار بين كل الاطراف في مهلة ٧٢ ساعة بعد التوقيع علي هذا الاتفاق

واثناء وقف اطلاق النار، علي كل طرف أن :

- يمتنع عن اي عمليات تجنيد
- يمتنع عن اي عمل عسكري واي عمليات استطلاع
- يفك الاشتباك والامتناع عن اي انتشار ، او تحرك او عمل يتجاوز الارض الواقعة تحت سيطرة احد الاطراف التي قد تتسبب باستئناف القتال
- يتوقف عن زرع الالغام والاشارة الي مواقع المناطق الملغمة وتعيين المناطق الخطرة .
- يمتنع عن التزود او تلقي السلاح والذخائر.
- يمتنع عن اية عمليات عنف او تجاوز تجاه السكان المدنيين .
- يتوقف عن اية اعمال تخريبية.
- يتوقف عن اية مضايقات ازاء التحرك الحر للافراد والممتلكات .
- يوقف التحركات والاعمال العدائية بكل اشكالها بما فيها الحملات العدائية .
- يؤمن ايصال المساعدات الانسانية.
- يمتنع عن اي نشاط عسكري آخر ، حسب لجنة وقف اطلاق النار او اللجنة المشتركة الذي من شأنه ان يعرض وقف اطلاق النار للخطر .

المادة الثالثة: قرر الاطراف تشكيل لجنة لوقف اطلاق النار ، مكونة من ضابطي صف من ذوي الرتب الرفيعة من الاطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان .

المادة الرابعة : ان للجنة وقف اطلاق النار مهمة :

- التخطيط والتثبت وضمانة تنفيذ قواعد واحتمالات وقف اطلاق النار
- تحديد ممرات حركة القوات من اجل تخفيف مجازفة التعرض للحوادث
- تنظيم وادارة عمليات نزع الالغام
- تلقي وتحليل والنظر في الشكاوي المتعلقة بامكانية انتهاك وقف اطلاق النار
- اعداد الاجراءات المناسبة لتوقع مثل هذه الاحداث في المستقبل
- علي الاطراف ان تزود فورا ، وبناء علي طلب لجنة وقف اطلاق النار او ممثله المفوض بكل المعلومات المطلوبة من اجل تنفيذ بنود هذا الاتفاق شريطة ان تبقى هذه المعلومات سرية.

[1] سرحان غلام حسين العباسي،االمرجع السابق، ص376-377

الملحق رقم07

قرار مجلس الأمن رقم 1556 الصادر في 30 جويلية 2004 بشأن الوضع في إقليم دارفور

القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٠، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، (S/PRST/2004/18) وقراريه ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، **وإذ يأخذ في اعتباره** خطة العمل التي وافق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703)، وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، **وإذ يعرب عن قلقه** لأن الفقرات من ٥٩ إلى ٦٧ تدل على أن حكومة السودان لم تف بكامل التزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، **وإذ يضع في اعتباره** ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للأذى وتحسين الوضع الأمني العام تحسينا جذريا في دارفور، **وإذ يرحب** بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستصواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور،

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانغو، بما في ذلك مناشدته المجتمع الدولي دعم تمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، بما يتفق وبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية والمستندة إلى ذلك البروتوكول، التي وافقت عليها حكومة السودان،

[1] سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص ص 359-364.

الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها،

وإذ يشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وإلى أن تقديم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم الممطر، وأن مئات الآلاف من الأشخاص ستتعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل،

وإذ يعرب عن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر،

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور،

وإذ يؤكد أن عودة أي من اللاجئين أو المشردين إلى ديارهم لا بد أن تكون طوعية وأن توفر لها المساعدة المناسبة والأمن الكافي،

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ قد فروا إلى دولة تشاد المجاورة، مما يلقي عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا السودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطلب** إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بطرق منها على وجه الخصوص تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولا سيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان؛

٧ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع الأنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أراضيها أم لا؛

٨ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية والأفراد المحددين في الفقرة ٧، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، بالتدريب أو المساعدة التقنيين فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها؛

٩ - **يقرر** أن التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه لن تنطبق على:

- اللوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعنية؛
- لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصد حقوق الإنسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها؛
- لوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات؛

١٠ - **يعرب** عن اعتزامه النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة ٦؛

١١ - يؤكد مجددا دعمه لاتفاق نجامينا الموقع بين حكومة السودان والحركة

٢ – **يؤيد** إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الأفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، **ويرحب** بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، **ويؤكد** ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية بتيسير عمل المراقبين وفقا لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار؛

٣ – **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، **ويرحب** بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛

٤ – **يرحب** بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى السودان، **ويهيب** بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين؛

٥ – **يحث** الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على أن تبرم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم مشاركة كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في ١٥ تموز/يوليه في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية، ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسي للتوترات التي تشهدها دارفور، **ويحث بشدة** الجماعات المتمردة على احترام وقف إطلاق النار والقيام فورا بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع؛

تفي بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز؛

١٤ - **يشجع** الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور؛

١٥ - **يمدد** البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٧ لمدة ٩٠ يوما إضافية، حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة؛

١٦ - **يعرب** عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن يجري الاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز؛

١٧ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا باللغة العربية:

الكتب:

1-ابراهيم موسى، قضايا عربية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني،لبنان، بيروت،2010.

2- أبو عامر علاء،العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجية، دار النشر والتوزيع،الأردن، عمان،2004.

3- أحمد عبد الله أبو العلا،تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،دار الجامعة الجديدة،مصر ، الاسكندرية،2008.

4- إسماعيل عبد القادر ،مشكلة دارفور أصول تاريخية، محاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، مؤسسة طوبجي للتجارة والطباعة والنشر ،مصر ، القاهرة،2008.

5-ألهزايمية محمد عوض، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، دارالحامد للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،2007.

6- البحيري زكي ، مشكلة دارفور ،اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 2010 .

7- البحيري زكي، مشكلة دارفور، جذور تاريخية أبعاد إجتماعية تطورات سياسية، مكتبة مدبولي مصر، القاهرة ، 2006.

8-بوقارة حسين، تحليل النزاعات الدولية مقاربة نظرية،سلسلة الدراسات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،الجزائر ،(د.ت).

9- بوعشة محمد، مدخل الى ادارة النزاعات الدولية، دار القصبة للنشر و التوزيع،الجزائر 2007

10- الجبالي نبيل موسى،جغرافيا الوطن العربي،مكتبة المجتمع العربي،الأردن،(د. ت).

11- الجراد عبدالعزيز ،العلاقات الدولية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر ،1992

12-جلال رأفت هاني راسلان،ملامح النزاع في دارفور الأزمة الأفق المستقبلية، مركز البحوث والدراسات، مصر ،القاهرة،2004.

13-جلال قاسم، سعد عبد الرحمان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، (د.م)، (د.س).

14-جمال بشير، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدوليةمسألة دارفور نموذجا، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر ،القاهرة،2009.

15- الجمل شوقي، تاريخ السودان و وادي النيل حضارته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ،ط1،مكتبة الانجلو مصرية، مصر ،القاهرة ،2008 .

16- حسوني لزهر، اطلس الدول العربية ، نوميديا للمنشورات للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2010 .

17- حسوني جدوع عبد الله، تصحر الاراضي و مياه مشكلة بيئية خطيرة،الأردن، عمان، دار الدجلة، 2011 .

18-حسن يوسف يوسف، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الإسكندرية، 2011.

19-حقار علي أحمد ، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور ، شركة مطابع العملة، السودان الخرطوم،2003.

20- حماد كمال، النزاعات الدولية،الدار الوطنية للدراسات و النشر،لبنان ، بيروت، 1992.

21- حمدي عبد الرحمان، افريقيا و تحديات عصر الهيمنة، أي المستقبل؟ ، مكتبة مدبولي مصر، القاهرة، 2008 .

22-حنيفي عمر حسين، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان، دار القصبة العربية، مصر، القاهرة،2005 .

23- دروتي جيمس، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1985.

24- ديدار فوزي روسانو، السودان الى اين، تقديم آلان جريش، تر: مراد خلاف، الشركة العالمية للطباعة و النشر و التوزيع،السودان، 2002 .

25- راغب شاهين عبد العزيز، الصراع القبلي وسياسي في مجتمعات حوض النيل،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة،2011.

26- ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الافريقية و بعض المنازعات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة و النشر، مصر، القاهرة،(د. ت).

27- الرحباني ليلى انقولا، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ،منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، بيروت، 2011 .

28-رأفت جلال، وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2006.

29-رأفت جلال، رسلان هاني، ملامح النزاع في دارفور الازمة وافق المستقبل، مركز البحوث والدراسات، مصر ، القاهرة، 2004.

30- رسلان هاني، أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي،مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر ،القاهرة ،2004.

31- زهدي عيد المجيد سمور،تاريخ العرب المعاصر،الشركة العربية المتحدة، مصر القاهرة،2009

32-سبيتان ذياب فتحي، قضايا عالمية معاصرة ، دار الجنادرية، الاردن، عمان، (د. ت).

33- سعد عبد الرحمان، جلل قاسم، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الاسكندرية، (د. ت).

34- سلامة رمزي،مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع و التسوية، (د.د)، مصر الاسكندرية، (د.ت).

35- سعودي محمد عبد الغني، السودان، دار الرائد للطباعة،مصر، القاهرة،(د.ت).

36-سوادي هاشم هشام، تاريخ العرب الحديث والمعاصر1516-1918من الفتح العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، 2009.

37-السيد محمد، إفريقيا والأطماع الغربية، مؤسسة شباب جامعة، مصر، الإسكندرية ،2009.

38-السيد محمود، تاريخ افريقيا القديم والحديث، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2006.

39-السيد ولد باه، اتجاهات العولمة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007.

40-شعبان ماهر عطية، مشاكل افريقيا المعاصرة، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2011.

41- صبح علي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني لبنان، بيروت،2006.

42-صلوخ فوزي ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات اقليمية ودولية،دار المنهل اللبناني،لبنان، بيروت 2006

43-العباسي سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009 دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،2011.

44-عبد الخالق عبد الله وآخرون، الدبلوماسية العربية في العالم المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة، لبنان، بيروت،(د.ت).

45-عبد الغفار احمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار الهومة، الجزائر، 2003.

46-عبد الله عبدالرازق، شوقي عطاء الله الجمل، تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية،(د.ت).

47-عثمان اسماعيل مصطفى، دارفور الماضي، الحاضر المستقبل، دار الأصالة للنشر والتوزيع الإعلامي،(د.م)،2007.

48-عدنان السيد حسينوآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية الخارجية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،1997.

49-عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية،ط1،مطبعة سيكو، لبنان ، بيروت 2001.

50- غانم علي أحمد، المناخ التطبيقي، دار الميسرة، الأردن، عمان،2009.

51- الفاعوري ابراهيم، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، عمان،2001.

52- فضل صلاح، مشكلة دارفور والسلام في السودان، كتاب الجمهورية، مصر القاهرة،2004.

53- فليفل السيد، مشكلة دارفور بين تدخل الدول والأزمة الداخليةالمركز العالمي للدراسات والأبحاث،(د.م)،2007.

54-اندرياس فيرايكة وآخرون، أطلس العلوم السياسية، النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية،تر: سامي ابو يحي،المكتبة الشرقية، لبنان ، بيروت ،2012 .

55-قطش الهادي عبد الرحمان أحمد ادريس، اطلس الجزائر و العالم طبعيا اقتصاديا سياسيا، دار الهدى، الجزائر، عين مليلة، 2011.

56-قاسم محمد عبد الرحمان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة الداخلية غير ذات الطابع الدولي، دار النهضة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2003.

57–قادري حسين، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشورات خير الجليس، الجزائر، باتنة، 2007.

58–كاركلازو فيتش، عن الحرب، تر: سليم شاكر الأساسي، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان بيروت، 1997.

59–محمد جابر سامية، قضايا العالم العربي المعاصر، دار النهضة الحديثة، لبنان، بيروت، 2003.

60–محمد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة الداخليةغير ذات طابع دولي، دار النهضة الجديدة للنشر، مصر، 2003.

61– المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الافريقية و انكسار دائم ام انحصار مؤقت، دار الفجر و النشر و التوزيع، مصر، القاهرة، 2005.

62–المخادمي عبد القادر رزيق، قيادة أفريكون الأمريكية حرب باردة أم سباق بالتسلح؟ Le comandenemt américain pour l’afrique(Africon), guerre froide ou course à l’Arment?,ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2011.

63–المدني توفيق ، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،سوريا، دمشق، 2012.

64–مشاقبة أمين مير غني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيو سياسي الصراع والمستقبل، دار الحامد، الأردن، عمان ،2012.

65–مقلد اسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، (د.د) الكويت،1982.

66–ممداني محمود، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2010.

67–مهدي عاشور محمد، المحكمة الجنائية الدولية والسودان جدل سياسية والقانون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2010.

68– موسى عبده مختار،دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، دار العربية للعلوم الناشرون، لبنان، بيروت،2009.

69-مصباح زايد عبيد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2002.

70-نمير طه ياسين ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر،، الأردن، عمان .2010

71--هنداوي حسام أحمد محمد، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، جامعة القاهرة، مصر، القاهرة، 1994.

72-وهيب السيد محمود، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2006.

73-وهبي صالح ،قضايا عالمية معاصرة،(د.د.ن)، سوريا، دمشق، 2001

74- يحيى جلال،العالم العربي الحديث والمعاصر، دار الازاربطة المكتب الجامعي مصر .2001

المجلات والدوريات

1-أبو الفضل محمد،" المحكمة الجنائية والخيارات السودانية"، السياسة الدولية، مصر، القاهرة العدد176، المجلد44،(أفريل2009).

2-الأمين محمد النحاس عباس ، "أزمة دارفور بدايتها وتطورها "، مجلة المستقبل العربي، لبنان بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 312،(فيفري)2005.

3-بوسراج زهرة، "التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور"، مجلة المفكر العدد 08، عنابة،(د.ت).

4-جلال رأفت، "أبعاد أزمنة دارفور السياسية والثقافية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، العدد 312، (2005).

5- الحازولي كمال، "الحقيقة في دارفور"، سلسلة قضايا حركية، العدد22،مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان،مصر، القاهرة، (د.ت).

6- الحسني أسماء، "العلاقات المصرية السودانية في عالم متغير"،السياسة الدولية، مصر، القاهرة، المجلد49،العدد178،(أكتوبر 2009).

7- حسين حمدي عبد الرحمان، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد177، المجلد41، (جويلية 2009).

8- حسيني سمير، الصبيان زيد،" إتفاق دارفور، ودور الجامعة العربية"،مجلة السياسةالدولية، مصر، القاهرة، مركز الأهرام عدد 165، (جويلية 2006).

9-رسلان هاني، "أزمة دارفور والإنتقال إلى التدويل"، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، العدد158، (أكتوبر2004).

10-رسلان هاني، " ازمة دارفور والعلاقات السودانية التشادية" ، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، العدد 177، المجلد 44، (جويلية 2009).

11-رسلان هاني، "ازمة دارفور جهود التسوية بين تعدد الأدوار والحدود الفاعلة"، السلسلة الاستراتيجية، مصر، القاهرة، الاهرام للنشر والتوزيع، العدد 57، (د.ت).

12- سيد أحمد محمد عبد الله،" تدخل أمريكا في دارفور دافع إنساني أم إندفاع نفطي؟ "، صحيفة السوداني، السودان، الخرطوم، 217، (2008).

13- شافعي بدر حسن، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل" ، السياسة الدولية ، مصر، القاهرة مجلد 41، عدد 164، (افريل 2006).

14- شافعي بدر حسين، "الرؤية الأمريكية لأزمة دارفور"، مجلة السياسية الدولية، مصر، القاهرة مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 153، (2003).

15-شافعي بدرحسين،"تطبيع العلاقات السودانية لماذا الآن؟"، مجلة السياسية الدولية، مصر القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 163،(جانفي 2006).

16-شافعي بدر حسين،" السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر"، السياسة الدولية، مصر القاهرة، العدد 175، (جانفي 2009).

17-صبحي علي قنصوه،" العنف الاثني في رونـدا"، سلسلة دراسات مصرية افريقية، مصر القاهرة، جامعة القاهرة، (سبتمبر 2001).

18-علي حيدر إبراهيم، " دارفور إلى أين؟"، كتابات سودانية، السودان، مركز الدراسات السودانية العدد42، (ديسمبر2007).

19- فرح مصطفى،" عدم تدويل دارفور"، قمة الجزائر، مجلة نشرة يومية، تصدر بمناسبة القمة العادية 17 لمجلس جامعة الدول العربية بالجزائر،العدد 07 ، الجزائر، (17 مارس2005).

20- كاظم هاشم نعمة،" أزمة دارفور السودانية، العروبة والتدويل والأفرقة"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت ، عدد 314، (جويلية 2009).

21-كامل أحمد خميس،" دارفور بين الضغوط الخارجية والإستجابة الداخلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، (جويلية 2009).

22-محمود أحمد إبراهيم،" المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور"، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، مركز الأهرام،العدد165، (جويلية 2006).

23-محمود خليل،" الامن القومي سوداني و مشكلة الجنوب" ، مجلة السياسية الدولية، العدد 51 ، (سبتمبر 1988).

24-مصعب الطيب أبكر، "أحداث دارفور السودانية"، مجلة البيان، (د.م)، العدد 42، (2004).

25-مكاوي بهاء الدين، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان"، السياسة الدولية، مصر القاهرة ، العدد175، (جانفي 2009).

الموسوعات والمعاجم:

1-الجسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، مركز الدراسات الدولية، الأردن، عمان 2004.

2- الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ العربي المعاصر و الحديث، دار أسامة،الأردن، عمان 2004.

3- سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي، انجليزي، فرنسي مكتبة لبنان، لبنان، بيروت، 2004.

4- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ط2، مؤسسة عربية للدراسات والنشر، لبنان بيروت 1993.

5- محمد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، ، دار الدجلة، الأردن، عمان، 2008.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-كمرشو الهاشمي "مجلس الأمن في الاحالة الى المحكمة الجنائية الدولية دراسة قانونية لقضية اقليم درفورالسوداني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، اشراف الأستاذ عبد الحليم بن مشري، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، قسم الحقوق 2013.

ثانيا: كتب باللغات الأجنبية:

1-Didar Fawzy, la republique du soudan,1956.1966 Alger, Societe national dection et de diffusion.

2- Jir Messaoud , Soudantrent ans d'indépendance préssence africaine , Paris.

3-Gray Richard ,History of the SawthenSodan 1879-1889, pruss,Oxford university.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

1-أحمد أمين، موقف الأحزاب الوطنية، w.w.w.aljazeera .net///vh/shout reread/php/t34686 ، 25 فيفري 2015، على الساعة 15: 17 .

2-احمد فهمي، ما هي أسباب ازمة دارفور؟، http://www.alhewar.org.debat/shouartaspaid193694 في 23 فيفري 2015، 15:00.

3-تقرير عن حركة تحرير السودان، قسم البحوث والدراسات، موقع قناة الجزيرة الفضائية. w.w.w.aljazeera .net 03 مارس 2015، على الساعة 18:20.

4-سعيدان قفزوطي فضي، تراث جمهورية السودان http://w.w.w.gadaef.netrb/showthereed php? 13، /2013/12 على الساعة 17:25.

5-ضياء الدين بلال، من هم قادة حركات التمرد، ماذا يريدون؟ 2015/03/03، على الساعة 21:15. http://w.w.w.islamonline.net

6-علي محي الدين داغي، قضية دارفور في السودان 13 فيفري 2015 http://w.w.w.imsonbne.net/articleعلى الساعة 17:15.

7-محمد جمال عرفة، دارفور التاريخ والقبائل العنصرية موقع اسلام أون لاين http://w.w.w.islamornlime.net،09 ديسمبر 2014 على الساعة 15:30.

8-المعتصم علي الأمين، لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل بإقليم دارفور، مقال منشور WWW.DARFOURNEUS.NET 15 فيفري2015، على الساعة 16:15.

9-منظمة هيومان رايتشووتش، http://w.w.w.org/arabic/dogs، 2014/12/25 على الساعة 17:30.

10-موقع حدود اقليم دارفور،
WWW .MOQATEL.NET/OPENSHNE/BEHOTHSAISIA2/DARFEUR/MPOU.JP-CVT .HTM

11-موقع اقليم دارفور،
WWW .MOQATEL.NET/OPENSHNE/BEHOTHSAISIA2/DARFEUR/MPOU.JP-CVT .HTM

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويات

فهرس الملاحـــق

فهرس الملاحـــق